

كتاب

# فتح الملل والنحل

بصحة حديث باب مدينة العلم على

للفقيه خادم الحديث

أحمد بن محمد بن الصديق

الحسني المغربي نزيل القاهرة

غفر الله له آمين

---

سنة ١٣٥٤ هـ

---

المطبعة الإسلامية

الازهر - مصر

كتاب

# فتح الملة الحكيم

بصحة حديث باب مدينة العلم على

للتقير خادم الحديث

أحمد بن محمد بن الصديق

الحسنى المغربي نزيل القاهرة

غفر الله له آمين

---

سنة ١٣٥٤ هـ

---

المطبعة الإسلامية

الازهر - مصر

# بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى ، أما بعد فان الاحاديث الصحيحة الواردة بفضل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام عديدة متسكاثرة وشهيرة متواترة حتى قال جمع من الحفاظ أنه لم يرد من الفضائل لأحد من الصحابة بالاسانيد الصحيحة الجياد ماورد لعلي ابن أبي طالب عليه السلام إلا أن هناك أحاديث اختلفت فيها أنظار الحفاظ فصحبها بعضهم وتكلم فيها آخرون منها حديث الطير وحديث الموالة وحديث رد الشمس وحديث باب العلم أما حديث الطير فقد أفردته بالتأليف الحفاظ أبو طاهر محمد بن احمد بن حمدان أحد تلامذة الحاكم وأبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي . وأما حديث الموالة فأفردته أيضا الحفاظ أبو العباس بن عقدة وأبو عبد الله الذهبي . وأما حديث رد الشمس فأفردته أيضا الحفاظ أبو الحسن ابن شاذان والمحدث الذنابة الشريف أبو علي محمد بن أسعد الجوالي أحد الائمة المصنفين في القرن السادس . وأما حديث باب العلم فلم أر من أفردته بالتأليف ولا وجه العناية اليه بالتصنيف فأفردت هذا الجزء لجمع طرقة وترجيح قول من حكم بصحته سالكا فيه سبيل العدل والانصاف متجنبنا طريق التعصب والاعتساف وسميته (( فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي )) والله أسأل أن يمن علي بالاخلاص في الاقوال والاعمال وأن ينفعني بما علمني ويعلمني ما ينفعني ويزيدني علما والحمد لله على كل حال

أنا عشرة قالوا أنا البرهان السقا أنا ثعلب أنا الملوى والجوهري  
 قالا أنا أبو العز محمد بن أحمد العجمي أنا الشمس البابلي أنا أحمد بن خليل  
 السبكي أنا النجم الغيطي أنا زكريا أنا محمد بن عبد الرحيم أنا عبد الوهاب  
 ابن علي (ح) وأنا أنا العفري أنا البرزنجي أنا الفلاني أنا ابن سنه أنا الولائي  
 أنا ابن ريكاش أنا أحمد بن علي الحافظ أنا عبد الرحيم بن الحسين الحافظ  
 أنا الصلاح بن كيكلي الحافظ قالا أنا محمد بن أحمد بن عثمان الحافظ أنا  
 إسحاق بن يحيى أنا الحسن بن عباس أنا عبد الواحد بن حموية أنا وجيه  
 ابن طاهر أنا الحسن بن أحمد السمرقندي الحافظ أنا أبو طالب حمزة بن محمد  
 الحافظ أنا محمد بن أحمد الحافظ أنا أبو صالح الكربسي أنا صالح بن محمد أنا  
 أبو الصلت الهروي أنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس عن  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال أنا مدينة العلم وعلى بابها فمن أراد بابها  
 فليأت عليا أخرجه الحافظ أبو محمد الحسن بن أحمد السمرقندي في كتابه  
 بحر الاسانيد في صحاح المسانيد الذي جمع فيه مائة ألف حديث بالاسانيد  
 الصحيحة وفيه يقول الحافظ أبو سعد بن السمعاني لو رتب وهذب لم يقع في  
 الاسلام مثله وهو في ثمانمائة جزء قلت والحديث رواه عن أبي الصلت جماعة  
 منهم محمد بن اسماعيل الضراري ومحمد بن عبد الرحيم الهروي والحسن بن علي  
 الميموني ومحمد بن علي الصائغ وإسحاق بن حسن بن ميمون الحرابي والقاسم بن  
 عبد الرحمن الانباري والحسين بن فهم بن عبد الرحمن

أما رواية محمد بن اسماعيل فآخرجهما ابن جرير في تهذيب الآثار قال حدثنا  
 محمد بن اسماعيل الضراري ثنا عبد السلام بن صالح الهروي ثنا أبو معاوية  
 عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 أنا مدينة العلم وعلى بابها فمن أراد المدينة فليأتها من بابها ، وأما رواية محمد بن  
 عبد الرحيم فآخرجهما الحاكم في المستدرک علي الصحيحين قال حدثنا أبو العباس



محمد بن يعقوب ثنا محمد بن عبد الرحيم الهروي ثنا أبو الصلت عبد السلام بن صالح ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا مدينة العلم وعلى بابها فمن أراد المدينة فليأت الباب قال الحاكم هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه

وأما رواية الحسن بن علي ومحمد بن الصايغ فأخرجها الطبراني في المعجم الكبير قال حدثنا الحسن بن علي المعمرى ومحمد بن الصايغ المكي قالوا حدثنا أبو الصلت عبد السلام بن صالح الهروي ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا مدينة العلم وعلى بابها فمن أراد العلم فليأتته من بابها . .

وأما رواية إسحاق بن الحسن الحرابي فأخرجها الخطيب في ترجمة عبد السلام ابن صالح من تاريخ بغداد قال أخبرنا محمد بن عمر بن القاسم النرسي أخبرنا محمد بن عبد الله الشافعي ثنا إسحاق بن الحسن بن ميثون الحرابي ثنا عبد السلام ابن صالح يعني الهروي ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أنا مدينة العلم وعلى بابها . . . . . وأما رواية القاسم بن عبد الرحمن الأنباري فأخرجها الخطيب أيضا قال أخبرنا محمد بن أحمد بن رزق أخبرنا أبو بكر مكرم بن أحمد بن مكرم القاضي ثنا القاسم بن عبد الرحمن الأنباري ثنا أبو الصلت الهروي ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا مدينة العلم وعلى بابها قال القاسم سألت يحيى بن معين عن هذا الحديث فقال هو صحيح . .

وأما رواية الحسين بن فهم فأخرجها الحاكم في المستدرك قال حدثنا أبو الحسن محمد بن أحمد بن تميم ثنا الحسين بن فهم قال حدثناه أبو الصلت الهروي عن أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال قال رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم أنا مدينة العلم وعلى بابها فمن أراد المدينة فليأت الباب  
قال الحاكم الحسین بن فہم بن عبد الرحمن ثقة ما مؤن حافظ . . .  
فهذا الحديث بمفرده على شرط الصحيح كما حكم به يحيى بن معين والحاكم  
وأبو محمد السمرقندي وبيان ذلك من تسعة مسائل . . .

( المسلك الاول ) أن مدار صحة الحديث على الضبط والعدالة ورجال  
هذا السند كلهم عدول ضابطون أما أبو معاوية والاعمش ومجاهد فلا يسأل  
عنهم لكونهم من رجال الصحيح والاتفاق على ثقتهم وجلالتهم وأما من  
دون أبي الصلت المروى فلا يسأل عنهم أيضا لتعددتهم وثقة أكثرهم وكون  
الحديث مشهوراً ومعروفاً عن أبي الصلت فلم يبق محللاً للنظر إلا أبو الصلت  
وعليه يدور محور الكلام على هذا الحديث وهو عدل ثقة صدوق مرضى  
معروف بطلب الحديث والاعتناء به رحل في طلبه إلى البصرة والكوفة والحجاز  
واليمن والعراق ودخل بغداد فحدث بها روى عنه أحمد بن منصور الرمادي  
الحافظ صاحب المسند وعباس بن محمد الدورى صاحب يحيى بن معين واسحاق بن  
الحسن الحرثي ومحمد بن علي المعروف بفسطة والحسن بن علوية القطان وعلي بن  
أحمد بن النضر الأزدي ومحمد بن اسماعيل الاحمسي وسهل بن زنجلة ومحمد بن  
رافع النيسابوري وعبد الله بن أحمد بن حنبل وأحمد بن سيار المروزي وعلي بن  
حرب الموصلي وعمار بن رجاء ومحمد بن عبد الله الحضرمي ومعاذ بن المثنى  
وآخرون . قال الخطيب قرأت على الحسن بن أبي القاسم عن أبي سعيد أحمد بن  
محمد بن ربيع النسوي قال سمعت أحمد بن محمد بن عمر بن بسطام يقول سمعت  
أحمد بن سيار بن أيوب يقول أبو الصلت عبد السلام بن صالح المروى  
ذكر لنا أنه من موالى عبد الرحمن بن سمرة وقصد لقي رجال الناس  
ورحل في الحديث وكان صاحب قشافة وهو من آحاد المحدثين في الزهد  
قدم مرو أيام المأمون يريد التوجه إلى الغزو فلم يزل عنده مسكراً إلى أن

أراد اظهار كلام جهنم وقول القرآن مخلوق وجمع بينه وبين بشر المرسى وسأله أن يكلمه وكان عبد السلام يرد على أهل الاهواء من المرجئة والجهمية والزنادقة والقدرية وكلم بشر المرسى غير مرة بين يدي المأمون مع غيره من أهل الكلام كل ذلك كان الظفر له وكان يعرف بسكلام الشيعة وناظرته في ذلك لاستخرج ما عنده فلم أره يفرط ورأيت أنه يقدم أبا بكر وعمر ويترحم على علي وعثمان ولا يذكر أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا بالجميل وسمعه يقول هذا مذهبي الذي أدين الله به الا ان ثم أحاديث يرويها في المثالب وسألت اسحاق بن ابراهيم عن تلك الاحاديث وهي أحاديث مروية نحو ما جاء في أبي مرسى وما روى في معاوية فقال هذه أحاديث قد رويت قلت فتكره كتابتها وروايتها والرواية عن يرويها فقال أما من يرويها عن طريق المعرفة فلا أكره ذلك وأما من يرويها ديانة ويريد هيب القوم بها فلا أرى الرواية عنه . وقال الخطيب أخبرني عبيد الله ابن عمر الواعظ ثنا أبي وأخبرنا عبد الغفار بن محمد بن جعفر المودب أخبرنا عمر بن احمد الواعظ ثنا عمر بن الحسن بن علي بن مالك قال سمعت أبي يقول سألت يحيى بن معين عن أبي الصلت الهروي فقال ثقة صدوق إلا أنه يتشيع وقال الخطيب أخبرنا الجوهري أخبرنا محمد بن العباس ثنا محمد بن القاسم بن جعفر الكوكبي ثنا ابراهيم بن عبد الله بن الجنيد قال سألت يحيى بن معين عن أبي الصلت الهروي فقال قد سمع وما أعرفه بالكذب . وقال الخطيب أخبرنا محمد بن علي المقرئ أخبرنا محمد بن عبد الله النيسابوري قال سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب الأصم يقول سمعت العباس بن محمد الدوري يقول سمعت يحيى بن معين يوثق أبا الصلت عبد السلام بن صالح فقلت أو قيل له أنه حدث عن أبي معاوية بحديث أنا مدينة العلم وعلي بابها فقال ماتريدون من هذا المسكين أليس قد حدث به محمد بن جعفر اللقيدي عن أبي معاوية هذا

أو نحوه . وقال الخطيب قرأت على البرقاني عن محمد بن العباس قال حدثنا  
أحمد بن محمد بن مسعدة حدثنا جعفر بن درستويه ثنا أحمد بن محمد بن القاسم  
ابن محرز قال سألت يحيى بن معين عن أبي الصلت عبد السلام بن صالح  
الهروى فقال ليس ممن يكذب فقل له في حديث أبي معاوية عن الاعمش عن  
مجاهد عن ابن عباس أنا مدينة العلم وعلى بابها فقال هو من حديث أبي معاوية  
أخبرني ابن نمير قال حدث به أبو معاوية قديما ثم كف عنه وكان أبو الصلت  
رجلا موسرا يطالب هذه الاحاديث ويكرم المشايخ وكانوا يحدثونه بها وقال  
الخطيب أيضا أخبرنا القاضي أبو العلاء محمد بن علي الواسطي أخبرنا أبو مسلم  
ابن مهران أخبرنا عبد الماؤن بن خلف النسفي قال سألت أبا علي صالح  
ابن محمد عن أبي الصلت الهروى فقال رأيت يحيى بن معين يحسن القول فيه  
ورأيت يحيى بن معين عنده وسئل عن هذا الحديث الذي رواه عن أبي معاوية  
حديث أنا مدينة العلم وعلى بابها فقال رواه أيضا الفيدى قلت ما اسمه قال محمد بن  
جعفر اه . وقال الحاكم في المستدرک عقب تخريج الحديث هذا حديث صحيح الاسناد  
وأبو الصلت ثقة مأمون فاني سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب في التاريخ  
يقول سمعت العباس بن محمد الدوري يقول سألت يحيى بن معين عن أبي الصلت  
الهروى فقال ثقة قلت أليس قد حدث عن أبي معاوية بحديث أنا مدينة العلم  
فقال قد حدث به محمد بن جعفر الفيدى وهو ثقة مأمون وقال الحاكم أيضا  
سمعت أبا النضر أحمد بن سهل الفقيه القبانى إمام عصره يبخارى يقول سمعت  
صالح بن محمد بن حبيب الحافظ يقول وسئل عن أبي الصلت الهروى فقال  
دخل يحيى بن معين ونحن معه على أبي الصلت فسلم عليه فلما خرج تبعته فقلت  
له ما تقول رحمك الله في أبي الصلت فقال هو صدوق فقلت له انه روى حديث  
أنا مدينة العلم فقال قد روى هذا ذلك الفيدى عن أبي معاوية عن الاعمش

كما رواه أبو الصلت اه وقال الدارقطني قال لي دعاج أنه سمع أبا سعيد الهروي  
وقيل له ما تقول في أبي الصلت قال نعم ابن الهيثم ثقة قال اندا سألتك عن  
عبد السلام فقال نعم ثقة وقال الآجري عن أبي داود كان ضابطا ورأيت ابن  
معين عنده وقال الذهبي في الميزان عبد السلام بن صالح أبو الصلت الهروي  
الرجل الصالح إلا أنه شيعي جلد اه ووثقه عبد الله بن أحمد بن حنبل بروايته  
عنه وذلك يدل على أنه ثقة عند أبيه أيضا فان عبد الله كان لا يروى إلا عن  
يأمره أبوه بالرواية عنه عن هو عنده ثقة كما ذكره الحافظ في غير موضع من  
كتابه تعجبل المنفعة فقال في ترجمة إبراهيم بن الحسن الباهلي كان عبد الله بن  
أحمد لا يكتب إلا عن أذن له أبوه في الكتابة عنه وكان لا يأذن له أن يكتب  
إلا عن أهل السنة حتى كان يمنعه أن يكتب عن أجاب في المحنة ولذلك فاته  
على بن الجعد ونظراؤه من المسند اه وقال في ترجمة إبراهيم بن عبد الله بن  
بشار الواسطي كان عبد الله لا يكتب إلا عن ثقة عند أبيه وقال في ترجمة عبد  
الله بن صندل عقب قول الحسيني أنه مجهول كيف يكون مجهولا من روى  
عنه جماعة ويأذن أحمد لابنه في الكتابة عنه فان عبد الله كان لا يأخذ إلا عن  
يأذن له أبوه في الأخذ عنه وقال في ترجمة عبد الرحمن بن المعلم عقب قول  
الحسيني لا يدرى من هو قلت ما كان عبد الله يكتب إلا عن يأذن له أبوه  
في الكتابة عنه فهذا القدر يكفي في التعريف به وقال في ترجمة الليث بن خالد  
الباهلي كان عبد الله بن أحمد لا يكتب إلا عن أذن له أبوه في الكتابة عنه  
ولهذا كان معظم شيوخه ثقات وقال في ترجمة محمد بن تميم النهشلي حكيم شيوخ  
عبد الله التبول إلا أن ثبت فيه جرح مفسر لانه كان لا يكتب إلا عن أذن  
له أبوه فيه ونص على ذلك أيضا في ترجمة محمد بن عبد الله بن جعفر وفي  
ترجمة محمد بن يعقوب الزبالي وقال في تقريب التهذيب عبد السلام بن صالح  
ابن سليمان أبو الصلت الهروي مولى قریش صدوق له مناكير وكان يتشيع

وافرط العقيلي فقال كذاب اه وقد نص في خطبة هذا الكتاب على أنه يحكم على الرجل باصح اقليل فيه فهو لاه جماعة من الأئمة وثقوه ووصفوه بالصدق والصلاح والضبط وهذا أعلى ما يطلب في راوى الصحيح وليس في رجال الصحيحين من وصف باكثر من هذا ولا من اتفق على توثيقه إلا القليل وقد قال الذهبي في ترجمة مالك بن الحخير الزياى من الميزان قال ابن القطان هو من لم تثبت عدالته يريد أنه مانص أحد على أنه ثقة وفي الصحيحين عدد كثير ما علمنا أن أحدا نص على توثيقهم والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ولم يأت بما ينكر أن حديثه صحيح اه فاذا كان حديث من هذا حاله صحيحا فكيف بعبد السلام بن صالح الذي وثقه جماعة فيهم مثل يحيى بن معين الذي هو أشد الناس تمنا في الرجال والذي يأن أحمد بن حنبل لابنه في الرواية عنه وقد روى عنه جماعة ولم يأت بما ينكر بل يجب أن يكون حديثه أصح من حديث المذكورين .

( المسالك الثاني ) أنهم قد صححوا الرجال لم يبلغوا رتبة عبد السلام بن صالح في الضبط والعدالة ولم يقاربوه فيما اثنى به عليه أئمة الجرح والتعديل حتى صححوا رجال مجهولين كما تقدم عن الذهبي في رجال الصحيحين ونسبه الى الجمهور وكما هو شرط كثير من صنف في الصحيح كابن خزيمة وابن حبان الذين تصحيحها أعلى من تصحيح الحاكم كما نص عليه الحافظ ابن كثير وغيره فقد نقل ابن عبد الهادى في الصارم المنسكى عن ابن حبان أنه قال ضابط الحديث الذي يحتج به اذا تعرى راويه من أن يكون مجروحاً أو فرقه مجروح أو دونه مجروح أو كان سيئاً أو منقطعاً أو كان المتن منكراً اه وقال الحافظ في مقدمة اللسان مسلك ابن حبان في كتاب الثقات أنه يذكر خلقاً ممن نص عليهم أبو حاتم وغيره على أنهم مجملون وكان عند ابن حبان ان جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور وهو مذهب ( م ٢ - فتح )

شيخه ابن خزيمة ولكن جهالة سألها باقية عند غيره وقد أفصح ابن حبان بقاعده  
فقال العدل من لم يعرف فيه الجرح اذا التجريح ضد التعديل فمن لم يجرح فهو  
عدل حتى يتبين جرحه اذ لم يكلف الناس ما غاب عنهم اه وقال الحافظ أيضاً  
في آخر من اسمه أيوب من اللسان ذكره ابن حبان في الثقات وقال روى عنه  
مهدى بن ميمون لا أدري من هو ولا ابن من هو وهذا القول من ابن حبان  
يؤيد ما ذهبنا اليه من أنه يذكر في كتاب الثقات كل مجهول روى عنه ثقة ولم  
يجرح ولم يكن الحديث الذي يرويه منكراً هذه قاعدة وقد نبه على ذلك الحافظ  
صلاح الدين العلائي والحافظ شمس الدين بن عبد الهادي وغيرهما وقال أيضاً  
في ترجمة سيف أبي محمود بعد نقل كلام ابن حبان وهذا دليل واضح على أنه  
كان عنده أن حديث المجهولين الذين لم يجرحوا مقبول اه وقال في ترجمة عبد  
الله بن أبي سعيد المدني من تعجيل المنفعة بعد كلام ما نصه وتلخص من هذا  
ان لعبد الله بن أبي سعيد راويين ولم يجرح ولم يأت بمنكر فهو على قاعدة  
ثقات ابن حبان اه وقد سلك الحافظ هذا المسلك في كثير من تصرفاته منها  
انه قال في ترجمة عبد الله بن رماحس من اللسان رداً على الذهبي في حديث ما نصه  
فالحديث حسن الاسناد لان راويه مستوران لم تتحقق اهليتهما ولم يجرحا  
ولحديثهما شاهد قوي وصرحاً بالسماع ومارمياً بالتدليس لاسيما تدليس التسوية  
الذي هو أفحش أنواع التدليس إلا في القول الذي حكيناه آنفاً عن ابن عبد  
البر اه (فان قيل) هذا مشروط بكونهم لم يجرحوا كما صرحوا به وليس حال عبد  
السلام بن صالح كذلك فانه وان وثقه جماعة فقد ضعفه آخرون فقال زكريا  
الساجي يحدث بمناكير هو عندهم ضعيف وقال النسائي ايس بثقة وقال أبو حاتم  
لم يكن بصدوق هو ضعيف وقال ابن عدى له أحاديث مناكير في فضل أهل  
البيت وهو الماتم بها وقال البرقاني عن الدارقطني كان رافضياً خبيثاً وكذا قال  
العقيلي وزاد في رواية عنه أنه كذاب لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد (قلنا) الجواب

عنه من وجهين .

( الوجه الاول ) ان هذا الجرح باطل مردود على رأى الجمهور والقواعد المقررة عندهم كما ستقف عليه ان شاء الله تعالى لانه مبنى على أصل فاسد فهو بمنزلة المعلوم .

( الوجه الثانى ) انهم صححوا لرجل تكلم فيهم بأشد مما تكلم به فى عبده السلام بن صالح ورموا بأسوأ مما رمى به من المكذب وسره العتيدة مما يجب معه أن يكون حديثه أصح من حديثهم فقد صححوا لرجال كذابين متهمين بالوضع وفيهم من أقر على نفسه بذلك فصحيح البخارى ومسلم لاسماعيل بن أبى أويس قال أحمد بن أبى يحيى عن ابن معين يسرق الحديث وقال ابراهيم بن الجنيد عن ابن معين يخاطب ويكذب ليس بشى وقال النسائى ضعيف وقال فى موضع آخر غير ثقة ولم يخرج له وقال ابن معين روى عن خاله يعنى مالكاً أحاديث غرائب لا يتابعه عليها أحد وقال النضر ابن سلمة المروزي كذاب كان يحدث عن مالك بمسائل ابن وهب وذكره العقيلي فى الضعفاء ونقل عن ابن معين انه قال يسوى فلسين وقال الازدى حدثنا سيف بن محمد ان ابن أبى أويس كان يضع الحديث وقال سلمة بن شبيب سمعت اسماعيل بن أبى أويس يقول ربما كنت أضع الحديث لاهل المدينة اذا اختلفوا فى شىء فيما بينهم (وصحح البخارى) لاسيد بن زيد الجمال قال ابن معين كذاب أتبعه ببغداد فسمعته يحدث بأحاديث كذب وقال النسائى متروك وقال ابن حبان يروى عن الثقات المنالكير ويسرق الحديث وقال ابن عدى يتبين على روايته الضعف وعامة ما يرويه لا يتابع عليه وقال أبو حاتم يتكلمون فيه وقال الدارقطنى ضعيف الحديث وقال ابن ماكولا ضعفوه وقال الخطيب كان غير درضى فى الرواية وقال البزار حدث بأحاديث لم يتابع عليها وقد إحتمل حديثه مع شيعة شديدة فيه وقال الساجى سمعت أحمد بن يحيى



الصوفي يحدث عنه بمناكير (وصحيح البخاري) للحسين بن مبارك الساموسي قال فيه أبو داود كذاب كان يأخذ أحاديث فهد بن عوف فيلقبها على يحيى بن حماد (وصحيح البخاري ومسلم) لأحمد بن عيسى بن حسان المصري قال أبو داود كان ابن معين يخالف أنه كذاب وقال أبو حاتم تكلّم الناس فيه وقال سعيد بن عمرو البردعي أنكروا أبو زرعة على مسلم روايته عنه في الصحيح وقال ما رأيت أهل مصر يشكون في أنه وأشار إلى لسانه يميني أنه يكذب وصحيح البخاري للحسين ابن ذكوان قال ابن معين صاحب الأوابد منكر الحديث وقال أحمد بن حنبل أحاديثه أباطيل وضعفه أبو حاتم والنسائي وابن المديني والشافعي وآخرون (وصحيح أيضا) لنعيم بن حماد قال الدولابي كان يضع الحديث وقال الأزدي قالوا كان يضع الحديث في تقوية السنة وحكم بن الجوزي بوضع أحاديث كثيرة أعلاها بنعيم ويكاد يحزم من يعتبر حديثه بذلك لكثرة ما فيه من المناكير وقد قال الحافظ السيوطي في ذيل الموضوعات أنعبنا نعيم بن حماد من كثرة ما يأتي بهذه الطامات وصحيح أيضا لعكرمة مولى ابن عباس وقد كذبه جماعة من الأئمة وبيّنوا أدلة ذلك بل نقل عنه الاعتراف بالكذب في مسألة أو مسألتين هذا مع البدعة الشديدة التي كانت فيه (وصحيح مسلم) لافلح بن سعيد اتهمه ابن حبان بالوضع بل بوضع الحديث الذي أخرجه مسلم عنه (وصحيح) أيضا القطان بن نسير قال بن عدي يسرق الأحاديث واتهمه أبو زرعة والقواريري وابن عدي بوضع حديث (وصحيح البخاري) لحريز بن عثمان وقد وصل في البدعة إلى حد مفسق بالاجماع أو مكفر على رأى البعض وكذلك (صحيح) لعمران بن حطان وهو مثله (وصحيح مالك ومسلم) لعبد الكريم بن أبي المخارق وهو مجمع على ضعفه كما قال ابن عبد البر وغيره وصحيح الإمام الشافعي لأبراهيم بن أبي يحيى قال فيه مالك لم يكن بثقة في دينه ولا في حديثه وقال يحيى بن معين سمعت القطان يقول أنه كذاب وقال أحمد تركوا حديثه قدرى معتزلى يروى أحاديث ليس لها أصل وقال البخاري تركه ابن

المبارك والناس وقال عباس عن ابن معين كذاب رافضى وقال ابن المدينى كذاب وكان يقول بالقدر وقال النسائى والدارقطنى وجماعة متروك وأطلق النسائى أنه كان يضع الحديث وقال ابراهيم بن سعد كذا نسبه ونحن نطلب الحديث خرافة وقال محمد بن سحنون لا أعلم بين الأئمة لاختلاف فى إبطال الحجة به ومع هذا كله قال الحافظ فى التلخيص كم من أصل أصله الشافعى لا يوجد إلا من رواية ابراهيم بن ما قبل فى عبد السلام بن صالح بن ما قبل فى هؤلاء فإن جرحه لا يذكر بالنسبة لجرحهم ومع ذلك حكموا بصحة أحاديثهم وذلك يوجب أن يكون حديثه أصح أرفع بدرجات من أحاديثهم (فان قيل) إنما صحح هؤلاء الأئمة للمجروحين لعدم ثبوت الجرح عندهم ولكونهم ثقات فى نظرهم (قلنا) وكذلك عبد السلام بن صالح إنما صحح له ابن معين والحاكم والسميرقندى لعدم ثبوت الجرح عندهم ولكونه ثقة فى نظرهم على أن الواقع فى أكثر رجال الصحيحين ليس كذلك لأن منهم من كان جرحه ذائعا مشهورا لا يخفى على مثل البخارى ومسلم وقد اعترض أبو زرعة على مسلم فى إخراجهم لأناس ضعفاء فقرعوا واعترف بذلك واعتذر أنه خرج عنهم لعلو إسنادهم (فان قيل) فهذا دليل على أنهم ما صححوا هؤلاء المجروحين إلا ما توبوا عليه كما صرح به مسلم وكما اجابوا به عن كثير من أحاديث البخارى ومالك والشافعى وغيرهم (قلنا) وكذلك عبد السلام بن صالح قد توبع على هذا الحديث بأكثر عندنا مما توبع عليه كثير من رجال تلك الأحاديث كما ستره فى المسالك الذى بعده . . .

( المسالك الثالث ) أن الراوى وإن كان متكلما فيه فحديثه يقوى ويصح بالمأبغات وإنما يعدون فى منكراته ما تفرد به وعبد السلام بن صالح لم ينفرد بهذا الحديث بل تابعه عليه جماعة منهم محمد بن جعفر الفيرزدى وجعفر بن محمد الفقيه وعمر بن اسماعيل ابن محمد واحمد بن سلمة الجرجانى وابراهيم بن موسى الرازى ورجاء بن سلمة وموسى بن محمد الأنصارى ومحمد بن خدش

والحسين بن علي بن راشد وأبو عبيد القاسم بن سلام . . .

أما متابعة محمد بن جعفر فذكرها يحيى بن معين كما تقدم وأخرجها الحاكم في مستدركه قال حدثنا أبو الحسن محمد بن أحمد بن تميم القطري ثنا الحسين بن فهد ثنا محمد بن يحيى بن الضريس ثنا محمد بن جعفر الفيدى ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد المدينة فليأت الباب قال الحسين بن فهم حدثنا أبو الصلت الهروي عن أبي معاوية قال الحاكم لي علم المستفيد لهذا العلم أن الحسين بن فهم بن عبد الرحمن ثقة مأمون حافظ اه قلت ومحمد بن جعفر وثقه يحيى بن معين فلهذه المتابعة بمفردها على شرط الصحيح وأما متابعة جعفر بن محمد الفقيه فأخرجها الخطيب في ترجمته من التاريخ فقال أخبرنا الحسين بن علي الصيمري ثنا أحمد بن محمد بن علي الصيرفي ثنا إبراهيم بن أحمد بن أبي حصين ثنا محمد بن عبد الله أبو جعفر الحضرمي ثنا جعفر ابن محمد البغدادي أبو محمد الفقيه ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول أنا مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد العلم فليأت الباب قلت جعفر بن محمد ذكره الذهبي في الميزان وقال فيه جهالة وهذه الصيغة يستعملها فيمن يحمله من قبل نفسه كما ذكره في خطبة الميزان فلو سلمنا له جهالة فإن جعفر المذكور قد روى عن ثقة ولم يجرحه أحد ولم يات بما ينكر فحديثه صحيح على رأى الجمهور كما صرح به الذهبي فيما حكيناه عنه آنفا . . .

وأما متابعة عمر بن اسماعيل فأخرجها الخطيب في ترجمته من التاريخ فقال أخبرنا علي بن أبي علي الماعز وعبيد الله بن محمد بن عبيد الله النجار قال حدثنا محمد بن المظفر ثنا أحمد بن عبيد الله بن سابط ثنا عمر بن اسماعيل بن مجالد ثنا أبو

معاوية الضرير عن الاعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا مدينة الحكمة وعلى بابها فمن أراد الحكمة فليأت الباب وأخرجها العقيلي في ترجمته أيضاً قال ثنا محمد بن هشام ثنا عمر بن اسماعيل به (قلت) عمر بن اسماعيل إحتج به الترمذي وأنكر بعضهم أن يكون سمع هذا الحديث من أبي معاوية وقد سأل عبدالله بن أحمد بن حنبل أباه عن ذلك فقال ما أراه إلا صدق

وأما متابعة أحمد بن سلمة فاخرجها ابن عدى في ترجمته من الكامل قال حدثنا عبدالرحمن بن سليمان بن موسى ثنا أحمد بن سلمة أبو عمرو الجرجاني ثنا أبو معاوية عن الاعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا مدينة العلم وعلى بابها ....

وأما متابعة إبراهيم بن موسى الرازي فاخرجها ابن جرير في تهذيب الآثار قال حدثنا إبراهيم بن موسى الرازي وليس بالفراء ثنا أبو معاوية عن الاعمش عن مجاهد عن ابن عباس به وقال ابن جرير هذا الشيخ لا أعرفه ولا سمعت منه غير هذا الحديث قامت وهذه المتابعة أيضاً صحيحة أو حسنة على شرط ابن حبان وموافقيه كما سبق لأن إبراهيم روى عن ثقة وروى عنه ثقة ولم يجرح ولم يأت بما ينسكرك...

وأما متابعة رجاء بن سلمة فاخرجها الخطيب في ترجمة أحمد بن فادويه بن عزرة أبي بكر الطحان عن التاريخ فقال أخبرنا أحمد بن محمد العتيق ثنا عبدالله بن محمد بن عبد الله الشاهد ثنا أبو بكر أحمد بن فادويه بن عزرة الطحان ثنا أبو عبد الله أحمد بن محمد بن يزيد بن سليم حدثني رجاء بن سلمة ثنا أبو معاوية الضرير عن الاعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال قال رسول الله عليه وآله وسلم أنا مدينة العلم وعلى بابها فمن أراد العلم فليأت الباب

وأما متابعة موسى بن محمد الانصاري فاخرجها خيثمة بن سليمان في

الفضائل قال حدثنا ابن عوف ثنا محفوظ بن بحر ثنا موسى بن محمد الانصاري  
الكوفي عن أبي معاوية عن الاعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم أنا مدينة الحكمة وعلى بابها

وأما متابعة محمود بن خدش فاخرجها ابن عدى فى الكامل حدثنا الحسن  
ابن عثمان ثنا محمود بن خدش ثنا أبو معاوية به ومحمود بن خدش ثقة  
صدوق لكن الراوى عنه اتهمه ابن عدى

وأما متابعة الحسن بن على فاخرجها ابن عدى أيضاً قال حدثنا أبو سعيد  
العدوى ثنا الحسن بن على بن راشد ثنا أبو معاوية به قلت والحسن ابن  
على أيضاً صدوق احتج به أبو داود ولكن الراوى عنه متهم ...

وأما متابعة أبي عبيد فاخرجها ابن حبان فى ترجمته اسماعيل بن  
محمد بن يوسف أبى هرون الجبى من الضعفاء فقال حدثنا الحسين بن  
اسحاق الاصماني ثنا اسماعيل بن محمد بن يوسف ثنا أبو عبيد القاسم بن سلام  
عن أبي معاوية عن الاعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم أنا مدينة العلم وعلى بابها فمن أراد الدار فليأتها من  
قبل بابها .

(متابعات أخرى) قد تقدم عن ابن نمير ويحيى بن معين واسحاق بن  
راهرية فيما أسنده عنهم الخطيب أن هذا الحديث ثابت معروف من حديث أبي  
معاوية مما دل على أنه ثابت عنه بطريق الشهرة والاستفاضة .

متابعة أخرى قاصرة من غير طريق أبي معاوية قال ابن عدى فى ترجمة  
سعيد بن عقبة أبى الفتح من الكامل حدثنا أحمد بن حفص السعدي ثنا سعيد  
ابن عقبة أبو الفتح الكوفي عن الاعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا مدينة العلم وعلى بابها وقال ابن عدى سعيد بن  
عقبة مجهول ...

(متابعة أخرى) عن الاعمش قال ابن عدى فى ترجمة عثمان بن عبد الله الاموى الشامى من السكامل أيضا أنبأنا ابن زاطيا حدثنا عثمان بن عبد الله الاموى ثنا عيسى بن يونس عن الاعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا دار الحكمة وعلى بابها فئدة متابعات لا يوجد مثلها لكثير من الاحاديث التى صححوها بالمتابعات وقد صحح التاج السبكي فى أول الطبقات حديث كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بالحمد لله أقطع وهو من رواية قرّة عن الزهرى وقرّة قل ابن معين ضعيف وقال أحمد منكر الحديث جدا وقال أبو زرعة الاحاديث التى يروونها منا كبر وقال أبو حاتم والذئلى ليس بقوى وقال أبو داود فى حديثه نكارة ذكر السبكي هذا الجرح كله ثم قال ومع هذا فهو عندى من اثبت أحاديثه عن الزهرى لانه توبع عليه وذكر وجوه أخرى لا تقاوم الوجوه التى عضضنا بها نحن حديث الباب وبالله التوفيق . . .

(المسلك الرابع) أن الراوى لو لم يكن له متابعون فإن حديثه يصحح أيضا بالشواهد المعنوية كما هو مقرر فى علم الحديث وكما أثبتوا به صحة أحاديث فى الصحيحين والموطأ ومسنّد أحمد وغيرها وقد صحح ابن عبد البر وابن سيد الناس حديث عبد الكريم بن أبى المخارق المجمع على ضعفه بوجود الشواهد المعنوية لحديثه وقال البيهقى فى شعب الايمان فى الكلام على حديث العباس ابن مرداس هذا الحديث له شواهد كثيرة قد ذكرناها فى كتاب البحث فإن صح لشواهد فقيه الحجة وإن لم يصح فقد قال الله تعالى (ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) . وقال الحافظ فى التلخيص فى الكلام عن حديث من احتكر طعاما أربعين ليلة فقد برىء من الله رد على ابن الجوزى فى ذكره إياه فى المروضات بعد كلام مانصه ثم أن له شواهد تدل على صحته اهـ وقال النووى فى الكلام على حديث لا يحل لأحد أن يجنب فى هذا المسجد غيرى وغيرك قاله لعلى خرجه

الترمذى وحسنه وإنما حسنه الترمذى لشواهد أه قالت والترمذى يعتمد على الشواهد في أكثر الأحاديث التي يحكم بصحتها وحسنها في سنده فإنه يورد الحديث في سنده من تكلم فيه ثم يصححه أو يحسنه مع ذلك ويقول بعده وفي الباب عن فلان وفلان يشير بذلك إلى أن الحديث وإن كان في سنده مقال فإنه يصحح بشواهد التي سمى رواها من الصحابة وهو في الأكثر الأغلب يذكّر اسم من روى معنى حديث الباب لالفاظه كما نص عليه الحفاظ وكما يعلم من استقراء تصرفه وقال الذهبي في ترجمة حزام بن حكيم من الميزان وثقه دحيم وضعفه بن حزم ثم أورد له حديثاً ونقل عن عبد الحق أنه قال لا يصح هذا ثم تعقبه بقوله وعليه مؤاخذه في ذلك فإنه يقبل رواية المستور وحزام فقد وثق وحديث عنه زيد بن واقد وعبد الله بن العلام روى أيضاً عن أبي هريرة فحديثه مع غرابته يقتضى أن يكون حسناً ولما نقل في ترجمة أفلح ابن سعيد عن ابن حبان أنه قال في حديثه أنه باطل تعقبه بقوله بل حديث أفلح صحيح غريب وحديث أبي هريرة شاهد لمعناه اه

والأحاديث التي صححوها بهذه الطريق كثيرة جداً يطول تتبعها وحديث الباب له أيضاً شواهد كثيرة تشهد بصحة معناه (منها حديث) ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على عتبة علمى أخرجه ابن عدى وحديث أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على باب علي ومبين لامتى ما أرسلت به من بعدى أخرجه الديلمى في مسند الفردوس قال أنبأنا أبي أنا الميداني أنا أبو محمد الخلاج أنا أبو الفضل محمد بن عبد الله ثنا أحمد ابن عبيد الثقفى ثنا محمد بن علي بن خلف العطار ثنا موسى بن جعفر بن إبراهيم بن محمد ثنا عبد المهيمن بن العباس عن أبيه عن جده سهل بن سعد عن أبي ذر به وأخرجه الحاكم في المستدرك من حديث أنس بن مالك إلا أنه اقتصر على شطره الثاني وحديث زيد بن أبي أوفى قال لما آخى النبي صلى الله

عليه وآله وسلم بين أصحابه قال علي لقد ذهب روحي وانقطع ظهري حين رأيتك فعلت بأصحابك ما فعلت غيري فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والذي بعثني بالحق ما أخرجتك إلا لنفسي وأنت مني بمنزلة هرون من موسى غير أنه لا نبي بعدي وأنت أخى ووارثى قل وما أرت منك يا رسول الله قال ما ورث الأنبياء من قبلي قال وما ورث الأنبياء من قبلك قال كتاب ربهم وسنة نبيهم الحديث أخرجه الامام أحمد في كتابه المناقب وأخرجه البخارى في معجمه قال ثنا علي بن محمد الجوزجاني ثنا نصر بن علي الجهضمي أنا عبد المؤمن ابن عباد العبدي ثنا يزيد بن معن عن عبيد الله بن شراحيل عن رجل من قریش عن زيد بن أبي أوفى به وأخرجه من وجه آخر فقال عن ابن شراحيل عن زيد بن أبي أوفى وحديث علي قال علمني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ألف باب كل باب يفتح ألف باب أخرجه أبو نعيم وأخرجه الاسماعيلي في معجمه من حديث ابن عباس واسناده على شرط الحسن لولا ما فيه من الاضطراب وحديث علي أيضا قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا علي ان الله أمرني ان أدنك وأعلمك لتعي وأنزلت هذه الآية وتعيها أذن واعية فأنت أذن واعية لعلمي أخرجه أبو نعيم في الحلية وأخرجه ابن أبي حاتم في التفسير من وجه آخر عن أبي مرة الاسلمي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لعلي اني أمرت أن أدنك ولا أقصيك وان أعلمك وأن تعي وحق لك ان تعي قل فنزلت هذه الآية وتعيها أذن واعية ومن هذا الوجه أخرجه ابن جرير وأخرجه أيضاً من وجه آخر عن بريدة ومن وجه آخر عن مكحول مرسلًا قال لما نزلت هذه الآية قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سألت الله ان يجعلها أذنك يا علي وهكذا أخرجه ابن أبي حاتم وابن مردويه وأخرجه الثعلبي من وجه آخر عن عبد الله بن حسن وحديث ابن عباس قال كنا نتحدث أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عهد الى علي سبعين عهدا لم يعهد لها



الى غيره أخرجه الطبراني في المعجم الصغير ثنا محمد بن سهل بن الصباح ثنا أحمد بن الفرات الرازي ثنا سهل بن عبدويه ثنا عمرو بن أبي قيس عن مطرف بن طريف عن المنهال بن عمرو عن التميمي عن ابن عباس به وأخرجه أبو نعيم في الحلية قال حدثنا الطبراني به قلت التميمي هو المفسر واسمه أربده ذكره الذهبي في الميزان ولم يذكر فيه جرحا سوى روايته لهذا الحديث ومع ذلك فلم يتهمه به بل قال تفرد به أحمد بن الفرات عن السندی وهو منكر الحديث اه وهذا باطل مردود على الذهبي فان أربدة قال العجلي تابعي كوفي ثقة وذكره ابن حبان في الثقات وأما أحمد بن الفرات فان الذهبي نفسه وصفه بأنه حافظ ثقة وقال ان ابن عدي ذكره في الكامل فاساء فانه ما أبدى شيئا غير ان ابن عتبة روى عن ابن خراش وفيهما رفض وبدعة قال ان ابن الفرات يكذب عمدا وقل ابن عدي لا أعرف له رواية منكورة قال الذهبي فبطل قول ابن خراش اه قلت واذا بطل قول ابن خراش وقال عنه الذهبي أنه حافظ ثقة فكيف يقول فيه بعد ذلك بورقات أنه منكر الحديث واذا أراد بهذا السندی على احتمال بعيد فانه لم يسبق الى ذلك ولم يذكره في الضعفاء وقد وثقه أبو عوانة فاحتج به في صحيحه وذكره ابن حبان في الثقات وقال أبو الوليد الطيالسي لم أر بالرى أعلم بالحديث منه وهذه عندهم عبارة توثيق ولكن الذهبي اذا رأى حديثا في فضل علي عليه السلام بادر الى انكاره بحق ويباطل حتى كانه لا يدري ما يخرج من رأسه سبحانه الله وحديث علي أنه سئل عن نفسه فقال اني كنت اذا سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انبأني واذا سكت ابتدأني أخرجه ابن أبي شبة والترمذي والحاكم وأبو نعيم في الحلية والضياء في المختارة وحسنه الترمذي وصححه الحاكم والضياء ورواه ابن سعد من حديث محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب أنه قيل لعلي الكاكر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حديثا فقال وذكره . وحديث أبي اسحاق قال سألت قثم

ابن العباس كيف ورث على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دونكم قال لانه كان أوليا به لحوقا وأشدنا به لزوقا أخرجه الحاكم وصححه ثم قال سمعت قاضي القضاة أبا الحسن محمد بن صالح الهاشمي يقول سمعت أبا عمر القاضي يقول سمعت ابن اسحاق القاضي يقول وذكر له قول قثم هذا فقال انما يرث لوارث بالنسب والولاء ولا خلاف بين أهل العلم ان ابن العم لا يرث مع العم فقد ظهر بهذا الاجماع ان عليا ورث العلم من النبي صلى الله عليه وآله وسلم دونهم ثم أسند الحاكم عن ابن عباس قال كان علي يقول في حياة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله يقول (أفان مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم) والله لا نقلب على أعقابنا بعد إذ هدانا الله ولئن مات أو قتل لاقاتن عليه حتى أموت والله إنى لأخوه ووليه وابن عمه وراث عليه فمن احق به منى وحديث على عليه السلام قال دعاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليستعملني على اليمن فقلت يا رسول الله إنى شاب حديث السن ولا علم لي بالقضاء فضرب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في صدرى مرتين أو ثلاثا وهو يقول اللهم أهد قلبي وثبت لسانه فكانما كل علم عندي وحشى قلبي علما وفقها فما شككت في قضاء بين اثنين أخرجه الخطيب في ترجمة القاسم بن جعفر الحجازي من التاريخ واصل الحديث معروف مخرج في الاصول بدون هذه اللفظة الى غير هذا من الاحاديث المصروفة بمزيد اعتناء النبي صلى الله عليه وآله وسلم بتعليم على وتخصيصه إياه منه بما لم يخص به غيره والدعاء له بذلك والاخبار بانه وارث علمه صلى الله عليه وآله وسلم وغير ذلك مما يدل على أنه عليه السلام باب علم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وان الحديث صحيح . . .

(المسلك الخامس) ان الحديث له مخرجان آخران مباينان لمخرج حديث ابن عباس قد حكم لكل واحد منهما على انفراده بانه صحيح ايضا وقد تقرر ان من تمام صحة الحديث تعدد مخرجه وتباينهما المخرج الاول فمن حديث

علي بن أبي طالب عليه السلام

(كتب) إلى الطيب بن محمد قال أنبأنا محمد بن علي الشلفي أنا محمد بن سالم  
الفشني أنا أحمد بن عبد الكريم الخالدي أنا محمد بن عبد الباقي الزرقاني أنا محمد  
ابن العلاء أنا حجازي الواعظ أنا عبد الوهاب بن أحمد الشعرائي أنا زكرياء أنا  
أحمد بن علي الحافظ أنا أبو علي الفاضلي أنا مشافهة أنا أحمد بن أبي طالب أنا  
جعفر بن علي أنا محمد بن عبد الرحمن الحضرمي أنا عبد الرحمن بن محمد بن عتاب  
ثنا أبي ثنا أبو المطرف عبد الرحمن بن مروان القنازعي ثنا أحمد بن عمرو  
الجريري ثنا محمد بن جرير ثنا اسماعيل بن موسى ثنا محمد بن عمر الرومي ثنا  
شريك عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة عن الصنابحي عن علي بن أبي طالب عليه السلام  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا دار الحكمة وعلى بابها أخرجه  
الترمذي في سننه عن موسى بن اسماعيل به وقال ابن جرير هذا خبر عندنا  
صحيح سنده وقد يكون على مذهب آخرين سقيما غير صحيح لعلتين أحدهما  
أنه خبر لا يعرف له مخرج عن علي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا من  
هذا الوجه والآخر أن سلمة بن كهيل عندهم ممن لا يثبت بنقله حجة قال وقد  
وافق عليا في رواية هذا الخبر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم غيره ثم أسنده  
عن ابن عباس (قلت) أصاب ابن جرير رحمه الله في تصحيح هذا الحديث ولم  
يصب فيما ذكر أنه قد يكرن علة فيه عند غيره ولأنه جعل إحدى العلتين كونه لم يرو  
عن علي عليه السلام إلا من هذا الوجه وليس كذلك بل روى عنه من أربعة  
أوجه أخرى . .

(الوجه الاول) من رواية الحارث وعاصم بن ضمرة كلاهما عن علي  
أخرجه الخطيب في تلخيص المتشابه قال أنبأنا علي ابن علي ثنا محمد بن المظفر  
الحافظ ثنا محمد بن الحسين الخثعمي ثنا عباد بن يعقوب ثنا يحيى بن بشار الكندي  
عن اسماعيل بن ابراهيم الهمداني عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي وعن

عاصم بن ضمرة عن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد العلم فليأت الباب قال الخطيب يحيى بن بشار وشيخه إسماعيل مجملان قلت المجهول إذا روى عنه ثقة ولم يأت بما ينكر لحديثه صحيح مقبول على رأى جماعة من الحفاظ . .

( الوجه الثانى ) من رواية ابنه الحسين عليه السلام أخرجه ابن النجار فى تاريخه قال حدثنا رقية بنت معمر بن عبد الواحد أنبأنا فاطمة بنت محمد بن أبى سعد البغدادى أنبأنا سعيد بن أحمد النيسابورى أنبأنا على بن الحسن بن بندار بن المثنى أنبأنا على بن محمد بن مهرويه حدثنا داود بن سليمان الغازى ثنا على بن موسى الرضى عن أبيه عن على به . .

( الوجه الثالث ) من رواية الاصبغ بن نباتة ذكره أبو نعيم فى الحلية وأخرجه أبو الحسن على بن عمر الحربى فى أماليه قال حدثنا إسحاق بن مروان حدثنا أبى ثنا عامر بن كثير السراج عن أبى خالد عن سعد بن طريف عن الاصبغ بن نباتة عن على بن أبى طالب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا مدينة العلم وأنت بابها يا على كذب من زعم أنه يدخلها من غير بابها ( الوجه الرابع ) من رواية الشعبي أخرجه ابن مردويه فى المناقب من طريق الحسن بن محمد عن جرير عن محمد بن قيس عن الشعبي عن على قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا دار الحكمة وعلي بابها . .

وأما الدلة الثانية وهى كون سلامة بن كهيل لا تقوم به حجة عندهم فمدفوعة أيضاً بان سلامة بن كهيل ليس عندهم كذلك بل احتج به البخارى ومسلم والاربعة وغيرهم من أصحاب الصحاح ووثقه ابن معين والعجلي وابن سعد وأبو زرعة وأبو حاتم ويعقوب بن شيبه وأحمد وسفيان والنسائى وآخرون وإنما توهم ابن جرير عدم إحتجاجهم به من ذلك الأصل الباطل فى رد حديث الشعبي خصوصاً إذا روى فضل على عليه السلام لان سلامة بن كهيل كان

كذلك وهو أصل باطل بالاجماع كما ستعرفه فهذا الحديث بمفرده أيضاً على شرط الصحيح كما حكم به ابن جرير فان رجاله كلهم موثقون أما شريك ومن فوقة فيكلمهم ثقات من رجال الصحيح وأما محمد بن عمر الرومي فروى عنه البخاري خارج الصحيح وقال أبو حاتم صدوق وذكره ابن حبان في الثقات وقال أبو زرعة شيخ فيه لين روى حديثاً منكراً عن شريك فهذا أقصى ما قيل فيه وقد عرفت أن من هذا حاله لا ينزل عن درجة الصحيح خصر صاً ولم ينفر ذهب هذا الحديث بل تابعه عليه عبد الحميد بن بحر اخرج متابعتة أبو نعيم في الحلية قال حدثنا أبو أحمد محمد بن أحمد الجرجاني ثنا الحسن بن سفيان ثنا عبد الحميد بن بحر ثنا شريك ثنا سلمة بن كهيل به إلا أنه قال عن الصناجعي ولم يذكر سويد بن غفلة وأما اسماعيل بن موسى الفزاري فقال أبو حاتم صدوق وكذا قال مطين وقال النسائي ليس به بأس وذكره ابن حبان في الثقات وقال أبو داود صدوق في الحديث إلا أنه يتشيع وقال ابن عدى إنما أنكر عايه الغلوفي التشيع قلت ومع هذا فلم ينفرده به أيضاً بل تابعه الحسن بن سفيان وأبراهيم بن عبد الله البصري أما متابعة الحسن بن سفيان فاخرجها أبو نعيم في الحلية كما سبق وأما متابعة إبراهيم فاخرجها ابن بطة قال حدثنا أبو علي محمد بن أحمد الصواف ثنا أبو مسلم إبراهيم بن عبد الله البصري ثنا محمد بن عمر الرومي ثنا شريك به فاذا ضم إلى هذه الطريق التي هي صحيحة تلك الطرق الأربعة من رواية الشعبي والحسن والاصبغ والحارث كان حديث علي عليه السلام بمفرده صحيحاً جزماً فكيف بانضمامه إلى حديث ابن عباس الذي هو من أصح الصحيح كما عرفت . .

(فصل) المخرج الثاني من حديث جابر بن عبد الله أنبأنا سعيد ابن أحمد الفراء الدمشقي به قال أنا علاء الدين بن محمد بن عمر الحسيني أنا أبي أنا محمد بن عبد الرحمن السكرى أنا أبي أنا أبو المواهب الحنبلي أنا أبي أنا شمس محمد بن عبد الله الانصاري أنا محمد بن خايل الشيبكي أنا أبو الفضل العافض

أنا أبو اسحاق التتوخي شفاها أنا يحيى بن محمد بن سعد كتابة أنا أبو جعفر  
 أحمد بن علي بن حكيم أنا عياض بن موسى أنا أبو الاصبع عيسى بن محمد الزهري  
 أنا سليمان بن خلف أنا أبو عبد الله محمد بن علي بن محمود أنا أبو العباس الرازي  
 أنا أبو أحمد بن عدي ثنا النعمان بن هرون البليدي ومحمد بن أحمد بن المؤمل  
 وعبد الملك بن محمد قالوا حدثنا أحمد بن عبد الله أبو جعفر المكتب أنا  
 عبد الرزاق أنا سفيان بن عبيد الله بن عتبة بن ربيعة بن خثيم  
 عن عبد الرحمن بن بهمان التميمي سمعت جابر بن عبد الله قال سمعت رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم يرم الحديبية وهو آخذ بيد علي يقول هذا أمير البررة  
 وقاتل الفجرة منصور من نصره مخذول من خذله يد بها صوته أنا مدينة العلم  
 وعلي بابها فمن أراد العلم فليأت الباب أخرجه الحاكم في المستدرک قال حدثني  
 أبو بكر محمد بن علي الفقيه الشاشي القفال البخاري وأنا سألته حدثني النعمان  
 ابن هرون البليدي من أصل كتابه حدثنا أحمد بن عبد الله بن يزيد الحراني به  
 مقتصر على حديث الباب وقال أسنده صحيح وأخرجه الخطيب في ترجمة محمد بن عبد  
 الصمد أبي الطيب الدقاق من تاريخ بغداد فقال حدثنا يحيى بن علي السكري  
 بحلوان ثنا أبو بكر محمد بن المقرئ بإصبهان ثنا أبو الطيب محمد بن عبد الصمد  
 الدقاق البغدادي ثنا أحمد بن عبد الله أبو جعفر المكتب به وأخرجه أيضا في  
 ترجمة أحمد بن عبد الله المذكور فقال أخبرنا أبو الطاهر عبد الغفار بن محمد بن  
 جعفر المؤدب ثنا أبو الفتح محمد بن الحسين بن أحمد الأزدي الحافظ ثنا محمد بن عبد  
 الله الصيرفي وعلي بن إبراهيم البليدي وجماعة قالوا حدثنا أحمد بن عبد الله بن  
 يزيد المؤدب أبو جعفر السامري به قال أبو الفتح تفرد به عبد الرزاق وحده  
 قال الخطيب ولم يروه عن عبد الرزاق غير أحمد بن عبد الله هذا وهو أنكر  
 ما حفظ عليه فأت وليس كما قال الخطيب بل تابعه عليه أحمد بن طاهر بن حرملة  
 ابن يحيى عن عبد الرزاق كما ذكره ابن عدي وابن الجوزي ثم انه لا نكاره في

تفرد أبي جعفر السامري عن عبد الرزاق بمثل هذا الحديث فان عبد الرزاق كان يعلم ان من حدث بفضائل علي بن أبي طالب يجرح ويدع بل يتهم ويكذب فكان لا يحدث بها إلا اهله وقد قال في حقه الذهبي انه كان يدسرف الأمور فلا يتجاسر أن يحدث بها سماع الله الذهبي يسمى الحديث بفضائل علي عليه السلام جسارة وقد وقع مثل هذا للحافظ. أبي الازهر النيسابوري فانه لما حدث عن عبد الرزاق بحديث في فضل علي أخبر يحيى بن معين بذلك فيبينما هو عنده في جماعة أهل الحديث إذ قال يحيى بن معين من هذا الكذاب النيسابوري الذي حدث عن عبد الرزاق بهذا الحديث فقام أبو الازهر فقال هو ذا أنا فتبسم يحيى بن معين وقال أما أنك لست بكذاب ولكن الذنب لغيرك في هذا الحديث ثم سأله يحيى بن معين كيف خصك عبد الرزاق بهذا الحديث فقال إني خرجت مع عبد الرزاق الى قرية فيكنت معه في الطريق فقال لي يا أبا الازهر أفيدك حديثا ما حدثت به غيرك قال فحدثني بهذا الحديث ومع هذا فقد وجد لأبي الازهر متابع عليه فذكر الخطيب أن محمد بن حمدون النيسابوري رواه عن محمد بن علي بن سفيان النجار عن عبد الرزاق به قال الخطيب فبرى أبو الازهر من عهده اذ توبع علي روايته (قلت) وكذا وقع في حديث الباب فان عبد الرزاق خص به أبا جعفر السامري كما خص أبا الازهر بذلك الحديث وكما أنه وجد لأبي الازهر متابع عليه كذلك وجد لأبي جعفر السامري فقد أخرج الحافظ أبو الحسن بن شاذان في خصائصه على قال حدثنا أبو بكر محمد بن ابراهيم بن فيروز الانطاقي حدثنا الحسين بن عبد الله التميمي حدثنا حبيب ابن النعمان حدثني جعفر بن محمد حدثني أبي عن جدي عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا مدينة الحكمة وعلي بابها فمن أراد المدينة فليأت الى بابها وأخرجه الخطيب في تلخيص المنشأ به من طريق الدارقطني ثنا محمد بن ابراهيم الانطاقي به فبرى أبو جعفر السامري

منه والله الحمد . . .

( المسلك السادس ) ان هذه المخارج الثلاثة قد حكم بصحة كل منها على انفراده كما رأيت والحفاظ إذا وجدوا حديثاً من هذا القبيل جزموا بارتقائه الى درجة الصحيح وكثيراً ما يجزم المتأخرون كابن كثير والعلائي والعراقي والحافظ. وتليذه السخاوي بذلك وقد سلك الحافظ السيوطي هذا المسلك بالنسبة لهذا الحديث فقال في الجامع الكبير قد كنت أجيب دهرأ عن هذا الحديث بأنه حسن إلى أن وقفت على تصحيح ابن جرير لحديث علي في تهذيب الآثار مع تصحيح الحاكم لحديث ابن عباس فاستخرت الله تعالى وجزمت بارتقاء الحديث من مرتبة الحسن إلى مرتبة الصحة . . .

( المسلك السابع ) أننا لو اقتصرنا على تحسين حديث علي وابن عباس مراعاة لما قيل في عبد السلام بن صالح وعمر الرومي كما يسلمه بعض أهل الحديث فيمن كان ذلك حاله وكما سلمه الحافظ صلاح الدين العلائي والحافظ. وتليذه السخاوي بالنسبة لهذا الحديث فانهم اقتصروا على الحكم بحسنه ولم يرفعوه إلى مرتبة الصحة كما فعل ابن معين والحاكم وابن جرير والسمعاني فان الحسن يرتقى مع وجود المناقب والشواهد إلى درجة الصحيح وقد صرح الحافظ السخاوي بأن حديث ابن عباس بمفرده على شرط الحسن فاذا انضم اليه حديث علي وحديث جابر مع ما أوردناه من الشراهد المعنوية فإنه يرتقى إلى درجة الصحيح لغيره بلا خلاف وهذا مما لا يشك فيه من له خبرة بعلم الحديث ودراية بصناعته فلا يحتاج إلى ذكر دلائله والاطالة بنصوصهم فيه وقد قال الحافظ في القول المسدد في الكلام على حديث سدوا كل باب في المسجد إلا باب علي مانعه هذا الحديث له طرق متعددة كل طريق منها على انفراده لا يتصر عن رتبة الحسن ومجموعها مما يقطع بصحته على طريق كثير من أهل الحديث . . .



المسالك الثامن) اننا لو حكمنا على جميع هذه الطرق الشواهد بالضعف ولم نحكم لشيء منها بالصحة ولا بالحسن فان الضعيف الذي هو من هذا القبيل يرتقى إلى درجة الصحيح لان راويه انما حكم بصحة حديثه لغلبة الظن بصحة والضعيف إذا تعددت طرقه وكثرت شواهد مع تباين مخارجهم حصلت غلبة الظن أيضا بصدق خبر المجموع وان كانت لا تحصل بخبر كل واحد على انفراده فاستحق خبرهم الحكم بالصحة كما استحقه خبر الثقة الواحد لوجود غلبة الظن في الجميع وقد صرحوا بان المتابعات والشواهد لا يشترط في روايتها أن يكونوا ممن يحتاج بهم فقال ابن الصلاح قد يدخل في باب المتابعات والاستشهاد رواية من لا يحتاج بحديثه وحده بل يكون معدودا في الضعفاء وفي كتاب البخاري ومسلم جماعة من الضعفاء ذكرهم في المتابعات والشواهد اه بل اشترط الامام الرازي وجمع من أهل الاصول في الحديث الذي يحتاج بمجموع طرقه ان تكون أفرادها ضعيفة ليحصل الاحتجاج بالمجموع وأما اذا كان بعضها صحيحا فالاعتماد حينئذ عليه وحده والضعيف مطروح غير معول عليه والمفروض الاحتجاج بالمجموع وقد حكموا بصحة أحاديث كثيرة من هذا القبيل كحديث طلب العلم فريضة على كل مسلم وحديث لا ينبغي لقوم فيهم أبو بكر ان يؤمهم غيره أورده ابن الجوزي في الموضوعات وقال ابن كثير له شواهد تقتضي صحته وكذلك حديث أطلبوا الخبر عند حسان الوجوه وحديث من وسع على عياله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنته وحديث العباس بن مرداس السامعي في فضل الحج وحديث من احتكر طعاما أربعين ليلة فقد برىء من الله حكم ابن الجوزي بوضعه وقال الحافظ له شواهد تدل على صحته وحديث نعم الشيء الهدية امام الحاجة وحديث اتقوا فراسة المؤمن فانه ينظر بنور الله وحديث وصية النبي صلى الله عليه وآله وسلم لانس بن مالك وحديث الموت كفارة لكل مسلم وحديث إذا ولي أحدكم أخاه فليحسن كفه فانهم يتزاورون في أكفانهم

﴿فصل﴾ فإن قيل قد تقرر في علم الحديث أن الضعيف إذا تعددت طرقه إنما يرتقى إلى درجة الحسن ولا يبلغ رتبة الصحيح وقد قال النووي في كلامه على بعض الأحاديث وهذه وإن كانت أسانيد مفردة ضعيفة فمجموعها يقوى بعضها بعضاً ويصير الحديث حسناً ويحتاج به وسبقه إلى ذلك البيهقي وغيره قلنا الجواب من وجهين . .

(الوجه الأول) إن ذلك ليس مطرداً في كل الطرق الضعيفة بل هو خاص بنوع منها وهو ما أشد ضعفه وكان منكراً فإن طرقه إذا تعددت أوصلته إلى درجة المستور السلي الخلف فاذا وجد له طريق آخر فيه ضعف قريب محتمل ارتقى بمجموع ذلك من كونه منكراً إلى درجة الحسن كما نص عليه الحافظ وغيره وأما ما كان في كل طريقه أو أكثرها ضعف قريب فإنه يرتقى بمجموعها إلى درجة الصحيح كالأحاديث المذكورة لأن الطريق الذي فيه الضعف القريب قد يكون بمفرده حسناً على مذهب كثير من المحدثين كما قدمناه وكما نص عليه ابن الجوزي في مقدمة الموضوعات فقال والأحاديث ستة أقسام الأول ما اتفق على صحته البخاري ومسلم وذلك الغاية الثاني ما تقرر به البخاري أو مسلم الثالث ما صح سنده ولم يخرج به واحد منهما الرابع ما فيه ضعف قريب محتمل وهذا هو الحديث الحسن الخامس الشديد الضعف الكثير التزلزل فهذا تتفاوت مراتبه عند العلماء فبعضهم يدينه من الحسنان ويزعم أنه ليس بقوى التزلزل وبعضهم يرى شدة تزلزله فيلحقه بالموضوعات فصرح بأن الحسن هو ما فيه الضعف القريب المحتمل فإذا تعددت الطرق به ارتقى إلى الصحيح .

(الوجه الثاني) أن هذا الاختلاف في اللفظ لا في المعنى لأن الحسن من قسم الصحيح حتى كان المتقدمون يدرجونه في أنواعه ولم يكن الحسن عندهم معروفاً ولا اسمه يدينهم شيئاً وأول من نوه باسمه وأكثر من ذكره الترمذي

في جامعته وان وجد من صرح به من طبقة شيوخه فهو قليل نادر بل الذي كان متعارفا بينهم ان الحديث قسمان صحيح وضعيف والصحيح عندهم على طبقات متفاوتة بحسب تفاوت رواته في درجات الضبط والافتان حتى أوصلوه إلى خمس طبقات أو أكثر يشمل جميعها اسم الصحيح فيجاء المتأخرون منهم ووضعوا للاقسام الأخيرة اسما يخصصها وتميز به عند التعارض والترجيح فمنهم من يشتد في إطلاق على القسم الوسط حسنا ومنهم من يتساهل فيطلق على القسم الأخير صحيحا . قال الذهبي في الموقظة من أخرج له الشيخان أو أحدهما على قسمين أحدهما من احتجا به في الاصول وثانيهما من خرجا له متابعة واستشهادا واعتبارا فمن احتجا به أو أحدهما ولم يوثق ولم يعرض فهو ثقة حديثه قوى ومن احتجا به أو أحدهما وتكلم فيه فتارة يكون الكلام تعنتا والجمهور على توثيقه فهذا حديثه قرى أيضا ويكون تارة الكلام في حنظه فهذا حديثه لا ينحط عن درجة الحسن الذي من أدنى درجات الصحيح فما في السكتين بحمد الله رجل احتج به أحدهما وروايته ضعيفة بل حسنة أو صحيحة اه فصرح بأن الحسن من قسم الصحيح وأن أحاديث الصحيحين منها ما هو صحيح ومنها ما هو حسن . وقال ابن الصلاح من الناس من لا يفرد نوع الحسن ولا يجعله منفردا ويجعله مندرجا في أنواع الصحيح لا تدبراه في أنواع ما يحتج به وهو الظاهر من كلام الحاكم أبي عبد الله اه ولهذا استشكل ابن دقيق العيد في الاقتراح هذه التفرقة بين اسم الحسن والصحيح فقال ان هاهنا أوصافا يجب معها قبول الرواية اذا وجدت في الراوى فاما أن يكون هذا الحديث المسمى بالحسن مما قد وجدت فيه هذه الصفات على أقل الدرجات التي يجب معها القبول أو لا فان وجدت فذلك صحيح وان لم توجد فلا يجوز الاحتجاج به وان سمي حسنا اللهم إلا أن يرد هذا الى أمر اصطلاحى وهو أن يقال ان الصفات التي يجب معها قبول الرواية لها مراتب ودرجات فاعلاها هو الصحيح وكذلك أوسطها وادناها هو الحسن

وحيثئذ يرجع الامر في ذلك الى الاصطلاح ويكون السكل صحيحا في الحقيقة اه  
فرجع الامر الى أن الحديث صحيح على كل الفروض والاحتمالات وهذا  
انما سلكناه تنزلا وإلا فقد علمت من المسالك الاول أن الحديث بمفرده على  
شرط الصحيح وبالله التوفيق

( المسالك التاسع ) انه قد تقرر أن من علامة صدق الراوى وصحة حديثه  
مطابقته للواقع وصدق مخبره وعلى بن أبي طالب عليه السلام كان أعلم  
الصحابة على الإطلاق كما هو معلوم مشهور ومستفيض متواتر حتى ضربوا  
باشتهار علمه المثل للتواتر المعنوى فقال الحافظ موفق الدين بن قدامة في أول  
كتابه اثبات صفات العلوة . واعلم رحمك الله انه ليس من شرط صحة التواتر  
الذى يحصل به اليقين ان يوجد التواتر في جزء واحد بل متى نقلت أخبار  
كثيرة في معنى واحد من طرق يصدق بعضها بعضها ولم يأت ما يكذبها أو يقدح  
فيها حتى استقر ذلك في القلوب واستيقنه فقد حصل التواتر وثبت القطع واليقين  
فانا نيقن وجود حاتم وان كان لم يرد به خبر واحد مرضى الاسناد لوجود  
ما ذكرنا وكذلك عدل عمر وشجاعة علي وعلمه عليه السلام اه وقد جاء عن  
النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين من الشهادة على بالعلم  
ما لم يأت لاحد قط فمن شهادة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذلك ما أخرجه  
الامام احمد في مسنده قال حدثنا ابو احمد ثنا خالد يعني ابن طهمان عن نافع ابن أبي نافع  
عن معقل بن يسار قال وضأت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ألك في  
فاطمة رضى الله عنها نعوذها فقلت نعم فقام متوكئاً على حتى دخلنا على  
فاطمة عليها السلام فقال لها كيف تجدنيك قالت والله لقد اشتد حزني واشتدت  
فاقتى وطال سقمى قال أبو عبد الرحمن وجدت في كتاب أبي بخط يده  
هذا الحديث قال أو ما ترضين انى زوجتك أقدم أمتى سلماً وأكشهم علماً  
وأعظمهم حلماً رجاله ثقات وقد رواف الطبراني من وجه آخر باسناد صحيحه

الحافظ نور الدين في الزوائد من مرسل أبي اسحاق قالت وقد ورد موصولا من طريقه أخرجه ابن عساكر في ترجمته على من تاريخه من طريق أبي عمر وعثمان ابن أحمد السمارك انا عبد الله بن أبي روح المدائني أنا سلام بن سليمان المدائني أنا عمر بن المثنى عن أبي اسحاق عن أنس بن مالك قال قالت فاطمة عليها السلام زوجتي عليا خمس الساقين عظيم البطن قليل الشى فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم زوجتك يا بنية أعظمهم حلما وأقدمهم سلما وأكثرهم علما .

طريق آخر لهذا الحديث قال ابن عساكر في تاريخه أخبرنا أبو القاسم عبد الصمد بن محمد بن عبد الله أنا أبو الحسن علي بن محمد بن أحمد أنا أحمد بن محمد بن موسى ثنا أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة أنا أحمد بن يحيى وأحمد بن موسى بن اسحاق قالوا أنا ضرار بن صرد ثنا عبد الكريم بن يعقوب عن جابر عن أبي الضحى عن مسروق عن عائشة قالت حدثتني فاطمة عليها السلام أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها زوجتك أعلم المؤمنين وأقدمهم وأفضلهم حاملا قال ابن عساكر كذا قال واسقط منه المعتمد ثم أخرجه من طريق ابن الاعرابي ثنا أبو عبد الله يحيى بن إبراهيم بن محمد بن كثير الزهرى ثنا ضرار بن صرد أنا المعتمد بن سليمان التيمي قال أنا عبد الكريم بن يعقوب الجعفي أخبرنا جابر عن أبي الضحى به . .

طريق آخر لهذا الحديث قال ابن عساكر أخبرنا أبو غالب، ابن البنا ثنا أبو محمد الجوهري ثنا أبو محمد عبد العزيز بن الحسن بن علي بن أبي صابر أنا أبو حبيب العباس بن أحمد بن محمد البرقي ثنا اسماعيل ابن موسى نا تليد بن سليمان أبو إدريس عن أبي الجحاف عن رجل عن أسماء بنت عميس قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لفاطمة عليها السلام زوجتك أقدمهم سلما وأعظمهم حلما وأكثرهم علما . . .

طريق آخر لهذا الحديث قال ابن عساكر أخبرنا أبو نصر بن رضوان وأبو

غالب ابن البنا وأبو محمد عبد الله بن نجا قالوا أنا أبو محمد الجهرى أنا أبو بكر بن مالك أنا العباس بن إبراهيم القراطيسى ثنا اسماعيل بن محمد الاحمسي أنا مفضل ابن صالح ثنا جابر الجعفي عن سليمان بن بريدة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لفاطمة عليها السلام أما ترضين أنى زوجتك أقدمهم سلماً وأكشهم علماً وأفضلهم حلماً والله إن ابنك لمن شباب أهل الجنة ومن هذا الوجه أخرجه الخطيب فى المتفق والمفترق .  
وللحديث طرق أخرى من حديث على وابن عباس وأبى هريرة وحديث على صححه ابن جرير .

(فائدة) تقدم حديثه معقل بن يسار من رواية أحمد بن حنبل وقد قال الحاكم فى المستدرک حدثنا السيد الاوحد أبو يعلى حمزة بن محمد الزيدى رضى الله عنه ثنا أبو الحسن على بن محمد بن مہروية القزوينى القطان قال سمعت أبا حاتم الرازى يقول كان يعجبهم أن يحدوا الحديث فى الفضائل من رواية أحمد بن حنبل رضى الله عنه ..

(حديث آخر) قال أبو نعيم فى الحلية ثنا أبو أحمد الغطريفى ثنا أبو الحسن ابن أبى مقاتل ثنا محمد بن عبد الله بن عتبة ثنا محمد بن على الوهبى الكوفى ثنا أحمد بن عمران بن سلمة وكان ثقة عدلاً مرضياً ثنائيفان الثورى عن منصور عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله قال كنت عند النبى صلى الله عليه وآله وسلم فسئل عن على فقال قسمت الحكمة عشرة أجزاء فاعطى على تسعة أجزاء والناس جزءاً واحداً أحمد بن عمران ذكره الذهبى فى الميزان وقال لا يدرى من هو ثم ضعفه بهذا الحديث وتعقبه الحافظ فى اللسان بما تقدم فى السند من قول الوهبى أنه كان ثقة عدلاً مرضياً قال وفى هذا مخالفة لما ذكره الذهبى قلت لو وثقه الناس كلهم لقال الذهبى فى حديثه أنه كذب كما فعل فى عدة أحاديث أخرجه الحاكم بسند الشيخين وادعى هو دفعاً بالصدر وبدون دليل أنها موضوعة وما

عليها في نظره إلا كونها في فضل علي بن أبي طالب فآله المستعان  
( حديث آخر ) قال أبو نعيم في الحلية ثنا أبو بكر بن خالد ثنا محمد بن  
يونس السكديمي ثنا عبد الله بن داود الخزري ثنا هرون بن حوران عن أبي  
عون عن أبي صالح الحنفي عن علي رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله أو صني  
قال قل ربى الله ثم استقم قال قلت الله ربى وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه  
أنيب فقال ليمنك العلم أبا الحسن لقد شربت العلم شربا وذهلته نهلا  
( حديث آخر ) قال ابن بطلة ثنا أبو زر أحمد بن الباغندي أنا أبي عن  
مسعر بن يحيى ثنا شريك عن أبي إسحاق عن أبيه عن ابن عباس قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم من أراد أن ينظر إلى آدم في علمه وإلى نوح في  
حكمته وإلى إبراهيم في حلمه فلينظر إلى علي : مسعر بن يحيى التمهيد ذكره  
الذهبي في الميزان وقال لا أعرفه وأتى بخبر منكسر ثم ذكر هذا الحديث وقد  
عرفت أن البكارة عند الذهبي هي فضل علي بن أبي طالب . .

( حديث آخر ) قال الطبراني في المعجم الصغير حدثنا علي بن جعفر الملقب  
بالصهباني ثنا محمد بن الوليد العباسي ثنا عثمان بن زفر ثنا مندل بن علي عن بن  
جرير عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم : أفضى أمتي علي بن أبي طالب مختصر . وأخرجه البغوي  
في شرح السنة من حديث أنس بن مالك به ورواه عبد الرزاق في مصنفه عن  
معمر عن قتادة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسلا قال الحافظ في الفتح  
ورويانه موصولا في فوائد أبي بكر محمد بن العباس بن نجيع من حديث أبي  
سعيد الخدري . . . .

( حديث آخر ) أخرجه الديلمي في مستدرك الفردوس من حديث سلمان  
الفارسي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعلم أمتي  
من بعدى علي بن أبي طالب . وفي الباب عن معاذ بن جبل وعمر وابن عباس . .

( شهادة عمر بن الخطاب ) قال البخارى فى تفسير البقرة من صحيحه  
 حدثنا عمرو بن علي ثنا يحيى ثنا سفيان عن حبيب عن سعيد بن جبير عن ابن  
 عباس قال قال عمر رضى الله عنه اقرؤنا أبى وأفضانا على وقال قاسم  
 ابن أصبغ فى مصنفه حدثنا أبو بكر احمد بن زهير ثنا أبو خيثمة ثنا أبو سلمة  
 التبوذكى ثنا عبد الواحد بن زياد ثنا أبو جروة قال سمعت عبد الرحمن بن أبى  
 ليلى قال قال عمر رضى الله عنه على أفضانا وأخرجه ابن أبى خيثمة من وجه  
 آخر أيضا قال حدثنا أبى ثنا ابن عينة عن ابن جريج عن ابن أبى مليكة عن  
 ابن عباس قال قال عمر : على أفضانا . واسنده الذهبى فى ترجمة الحافظ أبى بكر  
 ابن زياد من التذكرة من هذا الوجه وزاد أبى أقرؤنا . وقال ابن أبى خيثمة  
 ثنا عبيد الله بن عمر القواريرى ثنا مؤمل بن اسماعيل ثنا سفيان الثورى عن  
 يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال كان عمر يتعوذ بالله من معضلة ليس  
 لها أبو حسن وكان عمر يقول لولا على لهلك عمر وقال ابن الاثير فى أسد  
 الغابة بعد إيراده آثارا فى علم على عليه السلام ولو ذكرنا ما سأله الصحابة مثل  
 عمر وغيره رضى الله عنهم لاطلنا . . .

( شهادة عبد الله بن مسعود ) قال أبو نعيم فى الحلية ثنا أبو القاسم ندير  
 ابن جناح القاضى ثنا اسحق بن محمد بن مروان ثنا أبى ثنا عباس بن عبيد الله  
 ثنا غالب بن عثمان الهمداني أبو مالك عن عبيدة عن شقيق عن عبد الله بن  
 مسعود قال ان القرآن أنزل على سبعة أحرف ما منها حرف إلا لظهر وبطن وان  
 على بن أبى طالب عنده تلم الظاهر والباطن . . .

( أثر آخر عن ابن مسعود ) قال الحسن بن على الحلوانى فى كتاب  
 المعرفة له حدثنا يحيى بن آدم قال ثنا ابن أبى زائدة عن أبيه عن أبى اسحاق عن  
 أبى ميسرة قال قال ابن مسعود ان أقضى أهل المدينة على ابن أبى طالب . .  
 (أثر آخر) عن ابن مسعود قال الحلوانى أيضا ثنا يحيى بن آدم ثنا مبدو



عن مطرف عن أبي إسحاق عن سعيد بن وهب قال قال عبد الله أعلم أهل المدينة بالفرائض على بن أبي طالب . .

﴿ شهادة ابن عباس ﴾ قال ابن عبد البر ثنا خلف بن القاسم ثنا عبد الله ابن عمر الجوهري ثنا أحمد بن محمد بن الحجاج ثنا محمد بن أبي السري ثنا عمرو ابن هاشم الجنبى ثنا جويرير عن الضحاك بن مزاحم عن عبد الله بن عباس قال والله لقد أعطى على بن أبى طالب تسعة أعشار العلم وأيم الله لقد شاركنكم فى العشر العاشر وروى طاووس عنه أيضاً قال كان على والله قد ملأ علما وحلما

( أثر آخر عن ابن عباس ) قال ابن أبى خيثمة حدثنا فضيل عن عبد الوهاب قال ثنا شريك عن ميسرة عن المنهال عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال كنا إذا أتانا ثبت عن على لم نعدل به

( أثر آخر عن ابن عباس ) قال أبو نعيم فى الحلية حدثنا أحمد بن إبراهيم ابن جعفر ثنا محمد بن يونس السامى ثنا أبو نعيم ثنا حبان بن على عن مجاهد عن الشعبي عن ابن عباس أن على ابن أبى طالب أرسله إلى زيد بن صوحان فقال يا أمير المؤمنين إني ما علمت لك لبذات الله عايم وإن الله لفي صدرك لعظيم . . ﴿ شهادة عائشة ﴾ قال ابن أبى خيثمة ثنا محمد بن معبد الاصبهاني ثنا معاوية ابن هشام عن سفيان عن قليب عن جابر قال قالت عائشة من أفناكم بصوم عاشوراء قالوا على قالت اما انه أعلم الناس بالسنة وكانت كثيرا ما ترجع اليه فى المسائل

﴿ شهادة خزيمه بن ثابت ﴾ قال الحاكم فى المستدرک ثنا أبو بكر بن دارم الحافظ ثنا أحمد بن موسى بن إسحاق التميمي ثنا وضاح بن نوح النهشلى ثنا أبو بكر بن عياش عن أبى إسحاق عن الاسود بن يزيد النخعي قال لما بويع على بن أبى طالب على منبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال

خزيمة بن ثابت وهو واقف بين يدي المنبر :

إذا نحن بايعنا غلبا فحسبنا أبو حسن مما نخاف من الفتن

وجدناه أولى الناس بالناس أنه أطب قریش بالكتاب وبالسنن

(شهادة عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة) ذكر ابن عبد البر أن سعيد بن

عمرو بن سعيد بن العاص قال قلت لعبد الله بن عياش بن أبي ربيعة ياعم

لم كان صفو الناس إلى علي فقال يا ابن أخي أن عليا عليه السلام كان له ماشئت من

ضرس قاطع في العلم وكان له البسطة في العشيرة والقدم في الاسلام والصهر

لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والفقهاء في السنة والجمعة في الحرب

والجود في الماعون . .

(شهادة معاوية) ذكر ابن عبد البر أنه كان يكتب فيها ينزل به يسأل علي

ابن أبي طالب فلما باخه قتله قال ذهب الفقه والعلم بموت ابن أبي طالب . .

(شهادة جملة الصحابة) قال الحاكم في المستدرک أخبرني عبد الرحمن بن

الحسن القاضي بهمدان ثنا إبراهيم بن الحسين ثنا آدم بن أبي أياس ح وقال ابن

أبي خيثمة ثنا مسلم بن إبراهيم كلاهما قال حدثني شعبة عن أبي إسحاق عن عبد

الرحمن بن يزيد عن علقمة عن عبد الله قال كنا نتحدث أن أفضى أهل المدينة

على بن أبي طالب قال الحاكم صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وتقدم

عن ابن عباس قوله كنا إذا أتانا الثبت عن علي لم نعدل به وقول سعيد بن

عمرو بن العاص لم كان صفو الناس إلى علي مما فيه الاخبار بأن الجميع كان

يرجع إليه لشهرته بالعلم بينهم . . .

(شهادة علي بن أبي طالب لنفسه) قال الازرق في تاريخ مكة حدثنا

سهل بن أبي المهدي ثنا عبد الله بن معاذ الصنعاني ثنا معمر بن وهب بن عبد

الله عن أبي الطفيل قال شهدت علي بن أبي طالب وهو يخطب وهو يقول

سلوني فوالله لا تسألوني عن شيء يكون إلى يوم القيامة إلا أخبركم به وسألوني

عن كتاب الله فوالله مامنه آية إلا وأنا أعلم بليل نزلت أم بنهار أم بسميل أم بجبل فقام ابن السكوا وأنا بينه وبين علي وهو خلفي فقال رأيت البيت المعمور ماهر قال ذاك الضراح فوق سبع سموات تحت العرش يدخله كل يوم سبعون ألف ملك لا يعودون فيه الى يوم القيامة ولهذا الحديث طرق متعددة .

( أثر آخر عن علي ) قال أبو نعيم في الحلية ثنا الحسن بن علي بن الخطاب ثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة ثنا احمد بن يونس ثنا أبو بكر بن عياش عن نصير ابن سليمان الاحمسي عن أبيه عن علي قال والله ما نزلت آية إلا وقد علمت فيم أنزلت وأين أنزلت ان ربي وهب لي قلبا عقولا ولسانا سؤلا .

( أثر آخر عن علي ) قال الحارث في المستدرک أخبرنا أبو الحسن علي بن محمد بن عقبة ثنا الحسن بن علي بن عفان ثنا محمد بن عبيد الطنافسي ثنا بسام بن عبد الرحمن الصيرفي ثنا أبو الطفيل قال رأيت أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب رضي الله عنه قام على المنبر فقال سلوني قبل ان لا تسألوني ولن تسألوا بعدى مثلي قال فقام ابن السكوا فقال يا أمير المؤمنين ما الذاريات ذروا قال الرباح قال فما الحاملات وقرأ قال السحاب قال فما الجاريات يسرا قال السفن قال فما المقسمات أمرا قال الملائكة قال فمن الذين بدلوا نعمة الله كفرا وأحلوا قومهم دار البوار جهنم قال منافقو قريش صححه الحارثي وورد عنه من طرق متعددة في بعضها لا تسألوني عن آية من كتاب الله تعالى ولا سنة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا أنبا تكم بذلك

( أثر آخر عن علي ) قال الموفق بن قدامة في كتابه اثبات صفات العلو أخبرنا محمد أنبأنا احمد بن محمد ثنا ابو نعيم حدثنا أبو بكر أحمد بن محمد بن الحارث ثنا الفضل بن الحباب الجمحي ثنا مسدد ثنا عبد الوارث بن سعيد عن محمد بن اسحاق عن النعمان بن سعد قال كنت بالكوفة في دار الامارة دار علي بن أبي طالب اذ دخل علينا عوف بن عبد الله فقال يا أمير المؤمنين بالباب أربعون

رجلا من اليهود فقال على بن عيسى فليما وقفوا بين يديه قالوا له صف لنا ربك هذا الذي في السماء كيف هو وكيف كان ومتى كان وعلى أى شئ هو فاستوى على مجالسا وقال معشر اليهود اسمعوا منى ولا تبالوا ان لا تسألوا أحدا غيري الحديث وهو في الخليفة أيضا .

( أثر آخر عن على ) قال أبو نعيم ثنا حبيب بن الحسن ثنا موسى بن اسحاق بن وهب ثنا سليمان بن أحمد ثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة قال ثنا أبو نعيم ضرار بن صرد وثنا أبو أحمد محمد بن محمد بن أحمد الحافظ ثنا محمد بن الحسين الخثعمي ثنا اسماعيل بن موسى الفزاري قال ثنا عاصم بن حميد الخياط ثنا ثابت ابن ابي صفية ابو حمزة الثمالي عن هبند الرحمن بن جندب عن كميل بن زياد قال أخذ على بن ابي طالب يدي فاخرجني الى ناحية الجبان فلما اصحرا جلس ثم تنفس ثم قال يا كميل بن زياد القلوب أوعية فخيرها أو عاها أحفظ ما قول لك الناس ثلاثة فعالم رباني ومتعلم على سبيل نجاة وهمج راعع اتباع كل ناعق يميلون مع كل ريح لم يستضيئوا بنور العلم ولم يلجئوا إلى ركن وثيق العلم خير من المال العلم يحرسك وانت تحرس المال العلم يزكو على العمل والمال تنقصه النفقة ومحبة العالم دين يبدن بها العلم يكسب العالم الطاعة في حياته وجميله الاحدثة بعد موته وصناعة المال تزول بزواله مات خزان الاموال وهم احياء والعلماء باقون ما بقى الدهر اعيانهم مفقودة وأمثالهم في القلوب موجودة هاهنا وأشار بيده الى صدره علما لو اصبحت له حملة الى آخر الوصية وهي متداولة شهيرة .

( شهادة ابنه الحسن ) عليه السلام قال أبو نعيم ثنا أبو بحر محمد بن الحسن ثنا محمد بن سليمان بن الحارث ثنا عبيد الله بن موسى ثنا اسماعيل بن ابي خالد عن ابي اسحاق عن هيرة بن مريم ان الحسن بن على عليهما السلام قام وخطب الناس وقال لقد فارقتكم رجل بالامس لم يسبقه الاولون ولا يدركه الآخرون بعلم ..

﴿ شهادة سعيد بن المسيب ﴾ قال الدولابي في العكنى والاسماء ثنا محمد ابن معاوية عن سعيد بن صالح وسعيد بن عنبسة قالا حدثنا عباد بن العوام أبو سهل عن داود عن سعيد بن المسيب قال ما كان أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اعلم من علي بن أبي طالب

﴿ أثر آخر ﴾ عن ابن المسيب قال ابن أبي خيثمة أخبرنا إبراهيم ابن إسماعيل حدثنا سفيان بن عيينة ثنا يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال ما كان أحد من الناس يقول سلوني غير علي بن أبي طالب

﴿ شهادة عطاء ﴾ قال ابن أبي خيثمة أخبرنا يحيى بن معين قال حدثنا عبد الله بن سليمان عن عبد الملك بن أبي سليمان قال قلت لعطاء أكان في أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم أحد أعلم من علي بن أبي طالب قال لا والله ما أعلمه ﴿ شهادة الحسن البصري ﴾ ذكر ابن عبد البر أنه سئل عن علي بن أبي طالب فقال كان علي والله سهياً صائباً من مرأى الله على عدوه ورباني هذه الأمة وإذا فضائها وإذا ساقبقتها وإذا قرأبتها من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن بالثومة عن أمر الله ولا بالملومة في دين الله ولا بالسروقة لمال الله أعطى القرآن عزائمهم ففاز منه برياض موفقه

﴿ شهادة مغيرة بن مقسم ﴾ قال ابن عبد البر حدثنا خلف بن قاسم ثنا أبو الميمون عبد الرحمن بن عمر بن راشد ثنا أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو بن صفوان الدمشقي ثنا عمرو بن حفص بن غياث حدثني أبي عن اسماعيل بن أبي خالد قال أن المغيرة حلف بالله ما أخطأ علي في قضاء قضى به قط

﴿ أثر آخر عنه ﴾ قال الحسن بن علي الحلواني في كتاب المعرفة حدثني يحيى ابن آدم قال ثنا أبو بكر بن عياش عن مغيرة قال ليس أحد منهم أقوى قولاً في الفرائض من علي قال وكان المغيرة صاحب الفرائض

﴿ شهادة ضرار بن حمزة ﴾ قال الطبراني ثنا محمد بن زكريا الغلابي ثنا

العباس بن بكار الضبي ثنا عبد الواحد بن أبي عمرو الاسدي عن محمد بن السائب  
الكلبي عن أبي صالح قال دخل ضرار بن حمزة السكناني على معاوية فقال له  
صف لي عليا قال أو تعفيني قال لا أعفئك قال أما إذ لا بد فانه كان والله بعيد  
المدى شديد القوى يقول فصلا ويحكم عدلا يتفجر العلم من جوانبه وتنطق  
الحكمة من نواحيه وذكر بقيقته أخرجه أبو نعيم في الحلية عن الطبراني وأخرجه  
ابن عبد البر من وجه آخر فقال حدثنا عبد الله بن محمد بن يوسف ثنا يحيى  
ابن مالك بن عائد ثنا أبو الحسن محمد بن محمد بن سلمة البغدادي بمصر قال ثنا  
أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد قال أخبرنا العسكلي عن الحرمازي رجل من  
همدان قال قال معاوية لضرار فذكر القصة . والآثار بهذا كثيرة . يغني عنها  
ما هو متداول من حكمه العجيبة ومعارفه الغريبة التي لم ينقل مثله عن غيره  
بحيث من وقف عليها رأى العجب العجيب وجزم بأنه البحر العباب وذلك  
أعظم دليل على صدق هذا الخبر وأنه باب مدينة علم النبي عليه الصلاة  
والسلام ..

(فصل) وإذ قد فرغنا من الكلام على صحة هذا الحديث وبيننا  
وجوه ذلك ودلائله وأوضحنا طرقه ومسالكه فلتتفرغ لابطال كلام الطاعنين  
فيه وافساد ما تعلقوا به في رده فنقول قال الخطيب في ترجمة عمر بن اسماعيل  
ابن مجالد من تاريخ بغداد أخبرنا الجوهري أخبرنا محمد بن العباس ثنا محمد بن  
القاسم السكوكي ثنا ابراهيم بن الجنيد قال سمعت يحيى بن معين وسئل عن عمر  
ابن اسماعيل فقال كذاب يحدث أيضا بحديث أبي معاوية عن الأعمش عن  
مجاهد عن ابن عباس ع النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنا مدينة العلم وعلى  
بابها وهذا كذب ليس له أصل وقال أخبرني محمد بن احمد بن يعقوب أخبرنا  
محمد بن نعيم الضبي قال سمعت احمد بن محمد العنزي يقول سمعت يحيى  
ابن احمد بن زياد يقول سألت يحيى بن معين عن حديث أبي معاوية  
( ٦٠ - فتر )

عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس أنا مدينة العلم فأنكره جداً ثم قال  
الخطيب أخبرنا البرقاني حدثنا يعقوب بن موسى الأردبيلي ثنا أحمد بن طاهر  
ابن النجم ثنا سعيد بن عمرو قال قال أبو زرعة حديث أبي معاوية  
عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس أنا مدينة العلم وعلى بابها كم من  
خلق افتضحوا به ثم قال لي أبو زرعة أتينا شيخنا بيغداد يقال له عمر بن  
اسماعيل بن جالد فأخرج إلينا كراسة لآئيه فيها أحاديث جواد عن جالدويان  
والناس فكنا نكتب إلى العصر فيقرأ عايننا فلما أردنا أن نقوم قال حدثنا  
أبو معاوية عن الأعمش بهذا الحديث فقلت له ولا كل هذا بمره فأتيت يحيى  
ابن معين فذكرت ذلك له فقال قل له يا عدو الله إنما كتبت أنت عن  
أبي معاوية ببغداد فمتى روى هو هذا الحديث ببغداد . وقال الخطيب في ترجمة  
جعفر بن محمد الفقيه بعد أن أسند الحديث عن طريق محمد بن عبد الله بن أبي  
جعفر الحضرمي عنه بسنده قال أبو جعفر لم يرو هذا الحديث عن أبي معاوية  
من الثقات أحد رآه أبو الصلت فكذبوه اه وأورده ابن الجوزي في  
الموضوعات من أكثر طرقه ثم قال لا يصح ولا أصل له قال الدارقطني  
حديث علي رواه سويد بن غفلة عن الصنابحي فلم يسنده وهو مضطرب وسلمة  
لم يسمع من الصنابحي والرومي لا يجوز الاحتجاج به وكذا عبد الحميد ومحمد بن  
قيس مجهول وطريق الحسن بن علي فيه مجاهيل وجعفر البغدادي متهم بسرقة  
هذا الحديث ورجاه أيضاً وعمر بن اسماعيل وأبو الصلت كذابان وأبو الصلت  
هو الذي وضعه علي أبي معاوية وسرقه منه جماعة وأحمد بن سلمة يحدث عن  
الثقات بالباطل وسعيد بن عقبة مجهول غير ثقة والعدوي وضاع واسماعيل بن  
محمد بن يوسف لا يجوز الاحتجاج به يسرق ويقلب والحسن بن عثمان يضع  
والمكتب وابن طاهر كذابان قال ابن عدي الحديث موضوع يعرف بأبي الصلت  
ومن حدث به سرقة منه وإن قلب أسنده وسئل أحمد بن حنبل عن هذا الحديث

فقال قبح الله أبا الصلت اه ولما صححه الحاكم في المستدرک وقال ابو الصلت ثقة ما مؤون تعقبه الذهبي في التلخيص فقال بل موضوع قال وأبو الصلت ثقة هل لا والله لا ثقة ولا مامون اه وأورد الحديث في ترجمة جعفر بن محمد الفقيه من الميزان وقال هذا موضوع وفي ترجمة سعيد بن عقبة وانهم به الراوى عنه احمد بن حفص السعدي وكذا فعل ابن طاهر المقدسي والنواوى وقد تقدم ان عبد السلام بن صالح قال فيه الساجي يحدث بمنا كبير هو عندهم ضعيف وقال وقال النسائي ليس بثقة وقال ابو حاتم لم يكن بصديق وهو ضعيف وقال ابن عدى له أحاديث مناكير في فضل أهل البيت وهو المتهم بها وقال الدارقطني كان رافضيا خبيثا وكذا قال العقيلي وزاد انه كذاب لا يجوز الاحتجاج به اذا انفرد وقال ذاك الشامي الفضلي صاحب اسنى المطالب حديث أنا مدينة العلم وعلى بابها قل الترمذي انه منكر وكذا قال البخاري وقال انه ليس له وجه صحيح وقال ابن معين انه كذب لا أصل له وأورده ابن الجوزي في الموضوع ووافقه الذهبي وغيره قال وهذا الحديث قد ولع العلماء به وذكره من دون بيان رتبته خطأ وذلك لا ينبغي ذكره في كتب العلم لاسيما مثل ابن حجر الهيثمي ذكر ذلك في الصواعق والزواجر وهو غير جيد من مثله . . . .

﴿ فصل ﴾ اذا عرفت هذا فكلامنا مع طائفتين طائفة المجرحين لعبد

السلام بن صالح وطائفة المتكلمين في الحديث ...

أما الطائفة الاولى فانهم جرحوا عبد السلام بامرین احدهما التشيع وثانيها

كونه منكر الحديث وهذا الجرح مردود من وجوه

( الوجه الاول ) ان الجرح بالتشيع ورد الحديث به باطل عقلا ونقلا أما

الاول فان مدار صحة الحديث على أمرين لاثالث لهما وهما بالضبط والعدالة

فمن اتصف بهما وجب ان يكون خبره مقبولا وحديثه صحيحا لان بالضبط يؤمن

الخطأ والخلل وبالعدالة يؤمن بالكذب والاختلاق والضبط هو أن يكون



الراوى حافظا متيقظا غير مغفل ولا متهور حتى لا يحدث من حفظه المختل فيهم ولا من كتابه الذى تطرق اليه الخلل وهو لا يشعر . وأما العدالة فالمراد بها فى الحقيقة هو صدق الراوى وتجنبه للكذب فى حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خاصة لا لمطلق الكذب ولا لغيره من المعاصى لأن العدالة تنجز أيا كان الرجل عدلا فى شئ غير عدل فى غيره والمطلوب لصحة الحديث إنما هو عدالة فيه وإماتته فى نقله إلا أنه لما كان هذا القدر لا يتحقق فى العموم ولا يمكن انضباطه ومعرفة إلا بملازمة التقوى واجتناب سائر المعاصى اضطروا إلى اشتراط العدالة الكاملة التى عرفوها بانها ما يمكن تحمل على ملازمة التقوى واجتناب الأعمال السيئة وخوارم المروءة على خلاف فى اشتراط الآخر ثم انجز بهم هذا التوسع إلى توسع آخر فصاروا يدخلون تحت كل من هذه القيود ما ليس منها كالتفرد والركض على البرذون وكثرة الكلام والبول قائما وبسع الزيق وتولية أموال الايتام والقراءة بالالخان وسماع آلة الطرب المختلف فيها والتزى بزي الجند وخدمة الملوك وأخذ الاجرة على السماع والاشتغال بالرأى وعلم الكلام والتصرف ومصاحبة الواقعة ورواية الأحاديث المخالفة لهوى المجرع أو موافقة المخالف له فى بعض الفروع والتطفيل وابدال صيغ الاجازة بصيغ الأخبار والبدعة والخلاف فى المعتقد كالارجاء والقدر والنصب والتشيع وغيرها من النحل وهذا التوسع كاد ينسد معه باب العدالة وينعدم به مقبول الرواية خصوصا بالنسبة للشرط الآخر فان غالب من جاء بعد الصحابة من رواة السنة وحمل الشريعة فى الصدر الاول والثانى والثالث كانوا من هذا القبيل فلم يسلم من التعلق بأذيال نخلة من هذه النحل منهم إلا القليل غير أنهم كانوا متفاوتين فيها بالتوسط والتغالى والافراط والاعتدال فمن كان غاليا فى تحلته داعيا اليها عرف بها واشتهر ومن كان متوسطا غير داعية لم يشتهر فاذا جرح كل هؤلاء وردت راياتهم

ذهبت جملة الآثار النبوية وكاد ينعدم معها المتبول بالكلية كما قال ابن جرير في جزءه جمعه للذب عن عكرمة مولى ابن عباس لو كان كل من ادعى عليه مذهب من المذاهب الردية ثبت عليه ما ادعى فيه وسقطت عدالته وبطلت شهادته بذلك للزم ترك أكثر محدثي الامصار لانه ما منهم إلا وقد نسبته قوم إلى ما يرغب به عنه اه وقال الذهبي في ترجمة أبان بن تغلب الكوفي من الميزان هو شيعي جلد ليكنه صدوق فلنا صدقه وعليه بدعته وقد وثقه احمد بن حنبل وابن معين وابو حاتم وارده ابن عدى وقال كان غالبا في التشيع وقال السعدي زائغ مجاهر فلقاتل أن يقول كيف ساغ توثيق مبتدع وحد الثقة العدل والانتان فكيف يكون عدلا من هو صاحب بدعة وجوابه أن البدعة على ضربين فبدعة صخرى كغلو التشيع أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرق فهذا كثير في التابعين مع الدين والورع والصدق فلورده حديث هؤلاء لذهب جملة الآثار النبوية وهذه مفسدة بينه اه كلام الذهبي وايضاح المقام ان رد الخبر انها هو لكونه كذبا في حد ذاته لا اشيء آخر مضاف إلى الكذب كما أن قبوله انها هو لصدقه في حد ذاته لا اشيء آخر مضاف إلى الصدق فلو حدث الثقة السني بالكذب فهو مردود عليه واتصافه بالعدالة والسنية لا يصير كذبه صدقا كما أن الكذاب المبتدع إذا حدث بالصدق فخبيره مقبول واتصافه بالكذب والبدعة لا يصير صدقة كذبا بل ذلك محال عقلا إلا أنه لما كان الوقوف على الحقيقة فيهما متعذرا في الغالب وجب الاكتفاء فيهما بالظن وهو يحصل باتصاف الراوى بالصدق أو اتصافه بالكذب فمن اتصف بالصدق حتى عرف به حصل الظن بصدق خبره ومن اتصف بالكذب وتكرر منه حصل الظن بكذب خبره ولما كان الباعث على اجتناب الكذب هو خوف الله تعالى بامثال أوامره واجتناب نواهيه كان ذلك الظن لا يحصل غالبا إلا بمن هذه صفته لأن من ليس له خوف يحجزه عن المحارم قد يجترأ على الكذب في الحديث كما اجتأ

على غيره فلا يحصل ظن الصدق بخبره وان كان هو في نفسه قد لا يجترى على خصوص الكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلذلك اشترطت العدالة التي هي ملازمة التقوى الخاجزة بين المرء وبين سائر المخالفات ولما كان الكذب قد يحصل عن وهم وخطأ كما يحصل عن قصد وعمدا ضيف إلى العدالة الضبط ليحصل به ظن انتفاء الكذب عن وهم وخطأ كما حصل بها ظن انتفائه عن قصد وعمد أما اعتقاد الراوى أن الاعمال غير داخلية في معنى الايمان أو أن الامور لا تجرى بقدر من الله تعالى أو أن عليا أفضل من أبي بكر وعمر وأحق بالخلافة منهما أو أنه إمام جور وظلم أو غير ذلك من المعتقادات فلا يحصل بشئ منها ظن صدق في الخبر ولا عدمه فاشترط انقيادها في قبول الخبر ظاهر البطلان .

فان قيل إنها اشترط ذلك لأن الراوى صار بها فاسقا وقد دلت على أن الفاسق لا يحصل ظن الصدق بخبره قلنا وهذا أيضا باطل لان الفسق هو الخروج عن أوامر الله تعالى بمخالفة حدوده وانتهاك محارمه والمبتدع لم يخالف حمد الله ولا خرج عن أمره في معتقده حتى يكزن فاسقا بل ماحمله على التعلق بمعتقده إلا امثال أمر الله وطلب مرضاته باعتقادهما هو الحق في نظره أو اجتهاده وان كان مخطئا في ذلك لانه بخطئه يكون ضالا لا فاسقا وفرق بين المقامين وعلى تسليم تسميته فاسقا وأن هذا اصطلاح لاهل السنة في تسمية من خالفهم فليست مادة فسق هي الموجبة لرد الخبر حتى يتصف بذلك كل من سمي بلفظ مشتق من مادتها بل ولا معناها الذي هو الخروج عن أمر الله هو الموجب لذلك ايضا في حد ذاته لانه غير منحصر في الكذب ولا الكذب من لوازمه فقد يكزن الرجل زانيا ولا يكون كاذبا وانما الموجب لرد الخبر هو الاقدام على ارتكاب المحرم الذي لا يؤمن معه الاقدام على الكذب لانه من جملة المحرمات فمن ليس له خوف بحجزه عن شرب الخمر وأكل مال الغير مثلا كذلك

لا يحجزه عن الكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو مطلق الكذب وليس المبتدع الذي سمي فاسقا بهذه المثابة لانه ما أقدم على محرم في نظره ولا اجتراً بالبدعة على مخالفة في نظره حتى يخشى ان ينسرب من جرأته على الكذب في الحديث بل في المبتدعة من يعتقد ان ارتكاب الكبيرة كفر وان صاحبها مخذل في النار مما صار به مبتدعا فاسقا فحكمتهم برد خبره من أجل هذا الفسق الذي هو اعلی ما يطلب في اثبات الخبر كما ان في غيرهم من طوائف المبتدعة من باغ الغاية القصوى في الدين والورع والخشية والتقوى قدسية بدعتهم فسقا يرد به الخبر ينافي ما اصابتموه من قبول خبر من وجدت فيه هذه الصفات ويقتضى مساواتهم بالمتهمين في المعاصي وارتكاب المخالفات لأن اسم الفسق الذي هو علة رد الخبر شامل لجميعهم فسقا يرد خبر يزيد بن معاوية والحجاج الثقفی وأبي نواس كذلك يرد خبر عكرمة مولى ابن عباس وجابر بن زيد والاعمش وعبد الرزاق وقتادة ووكيع بن الجراح فهؤلاء بسوء رأيهم وفساد معتقدهم وأولئك بفجورهم ومخالفتهم وهذا في غاية البطالان (فان قيل) إنما سميهاهم فاسقا لخروجهم عن أمر الله بمخالفة نصوص الشريعة وأدلتها القاطعة وذلك يدل على تهاونهم الذي لا يؤمن معه الاجترار على الكذب (قلنا) لا يخلو ردهم لتلك النصوص أن يكون عن انكار صدقها وعدم الاذعان لها مع اعترافهم بشيئها أو ذلك إنما هو لعدم ثبوتها أو لتأويلها وصرفها عن ظاهرها فان كان الأول فتركيبه كافر لافسق ولا كلام لنا مع الكافر وان كان الثاني فهم غير مختصين به بل جميع الامة حالهم مع النصوص كذلك فما من امام إلا وقد خالف الكثير منها بتأويل رأى مع جواز تلك المخالفة كما قال القرافي في التنقيح لا يوجد عالم إلا وقد خالف من كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم أدلة كثيرة وليكن لمعارض راجح عليها عند مخالفتها اه فان كان مناط الحكم بالفسق هو مخالفة النصوص بتأويل وجب

أن يطرد هذا الحكم كلما وجدت المخالفة فيحكم بفسق جميع الأمة وهذا باطل  
فالحكم بفسقهم أيضا باطل وإن كان المنطوق هو مخالفتهم لما تمتعونون أنه  
الحق وإن كانوا في ذلك متأولين فهذا أبطل لأنه تحكم لادليل عليه ولا نلهم  
أيضاً مثل ذلك (فان قيل) إنما أخرجنا أئمة السنة لصحة تأويلهم وفساد تأويل  
المبتدعة (قلنا) هذا لا يجدي نفعاً من وجهين أما الأول فلا نلهم يدعون مثل هذا  
ويزعمون أن تأويلهم هو الصحيح ويبدون لذلك براهين وأدلة وأن تأويلكم هو  
الفاقد وأما الثاني فلأنكم قد صرحتم بطلان كثير من تأويلات أهل السنة  
وأقمت على فسادها الحجج والبراهين فالشافعية ابطالوا كثيراً من تأويلات  
مخالفيهم والحنفية كذلك وهكذا فعل كل فريق من أهل السنة مع مخالفيه منهم  
بما أسفر عن مخالفة الكل ما ليس له تأويل مقبول من النصوص فاستوى أهل  
السنة والمبتدعة في ذلك فاما أن تطالبوا اسم الفسق على الجميع وإما أن ترفعوه  
عن الجميع (فان قيل) إنما حصل الخلاف بين أهل السنة في الفروع وأمرها  
قريب بخلاف ما حصل من المبتدعة فإنه في الأصول وأمرها عظيم لأن الخطأ  
فيها مؤد إلى الكفر (قلنا) وهذا أيضا ليس بنافع من وجوه أما الأول فإن  
الكلام في نفس المخالفة لا فيما يترتب عليها من حق أو باطل والمخالفة في  
حد ذاتها واحدة بالنسبة إلى عدم امتثال الأمر بها فلا تختلف سواء كانت في  
الفروع أو في الأصول فالمراد بالحديث في النكاح والطلاق كالمراد بالحديث في  
الاسماء والصفات والجاحد لاية في التوحيد كالجاحد لاية في الطهارة إذ المنعبر  
بهما واحد والأمر بهما واحد والكل من عند الله وأما الثاني فإنكم قد بدعتم  
أيضاً بالمخالفة في الفروع وحكمتم بذلك على منكر المسح على الخفين حتى  
نقلتم مسائله من كتب الفقه إلى دواوين الأصول وما ذلك إلا لجرد المخالفة  
وأما الثالث فإنكم قد اختلفتم أيضا في مسائل الأصول وخالفتم من آيات  
الصفات وأحاديثها كل ما لم يوافق رأيكم وأولتموها بأضعف التأويلات

وحملتموها على ابعاد المحامل وأبيتم إلا الايمان بما يقبله عقلمكم لا بما تقتضيه تلك النصوص وخالفتم السلف الصالح في ذلك فارتكبتم من المخالفة ما يكون اسم الفسق معه أولى من غيره من المخالفات حتى بدع بعضكم بعضا واطاق كل فريق منكم اسم الضلال على مخالفه فساويتهم المبتدعة في جميع ما رميتموهم به من أنواع المخالفات فتخصصكم يا عم باسم الفسق تحكم خراج عن مناهج الدليل فلم يبق إلا أن التفسير بالبدعة باطل وأن رد الرواية بها غير معقول (فان قيل) إنما حكمنا بزدرواية المبتدعة لأننا وجدنا الكذب فيهم شائعاً وقد حكى ابن لهيعة أنه سمع شيخاً من الخوارج يقول بعد أن تاب إن هذه الأحدث دين فانظروا عمن تأخذوا دينكم فانا كما اذ هوينا أمراً صيرناه حديثاً وكذلك أقر محرز أبو رجاء بعد أن تاب من بدعته بأنه كان يضع الأحداث يدخل بها الناس في القدر وقال علي بن حرب من قدر أن لا يكتب الحديث إلا عن صاحب سنة فانهم لا يكتبون كل صاحب هوى يكذب ولا يبالي وقال اشهب سئل مالك عن الرفضة فقال لا تسلمهم ولا ترو عنهم فانهم يكذبون وقال حرمة سمعت الشافعي يقول لم أر أشهد بالزور من الرفضة وقال شريك حمل العلم عن كل من لقيت إلا الرفضة فانهم يضعون الحديث ويتخذونه ديناً وقال الذبي في الميزان لما تكلم على البدعة الكبرى وحصرها في الرفض على مذهب أهل الشام قل فهذا النوع لا يخرج بهم ولا كرامه وأيضاً فما استحضر الآن في هذا الضرب رجلاً صادقاً ولا مأموناً بل الكذب شعارهم والتقية والنفاق دثارهم فكيف يقبل من هذا حاله حاشاً وكلاً اه فلما رأينا الكذب فيهم شائعاً علمنا أن الحامل لهم عليه هو بدعتهم فرددنا الحكم اليها وشرطنا في قبول الرواية نفى البدعه . (قلنا) وهذا باطل ايضاً من وجهين أما الاول فان الرفضة الذين وصفهم السابون للشيخين رضى الله عنهما غير داخلين فيما نحن بصدد من الكلام على البدعة

الناسئة عن رأى واجتهاد لان هؤلاء فسقة بتالوهم على ارتكاب المحرم من سب الشيخين رضى الله عنهما وانتقامهما ونسبة العظام اليهما بما لا دليل له عليه ولا مستند لهم فيه فان السب والفتنة من مطلق المؤمنين ليس عليه دليل فضلا عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لان ارتكاب المحرم المجمع عليه لا يدخله اجتهاد فهذا الضرب فمقة باجترانهم على المحرمات لا يبدعتهم ثم هم أيضاً غير موجودين فى أسانيد الاخبار المخرجة فى دواوين أهل السنة إلا على سبيل القلة والندرة وإنما الموجود فيها أهل التشيع بغلو أو بلاغلو كما سبق عن الذهبى وأما الثانى فانا وجدنا الكذب شائعا أيضا فى أصناف من أهل السنة كالمعتصمين من أهل الجلود فى التقليد وكذا القصاص والوعاظ بل وفيمن هو خير منهم كالزهاد والعباد حتى قال يحيى القطان ما رأيت الكذب فى أحد أكثر منه فيمن ينسب إلى الخير والزهد واسند الذهبى فى ترجمة جعفر المستغفرى من تذكرة الحفاظ عنه قال سمعت ابن منده الحافظ يقول إذا وجدت فى اسناد زاهدا فاغسل يدك من ذلك الحديث وقال ابن الصلاح أعظم الوضائع ضررا قوم من المنسوبين إلى الزهد وضعوا الحديث احتسابا فيما زعموا فتقبل الناس موضوعاتهم ثقة بهم وركبوا اليهم اه وقال ابن وهب سمعت مالكا يقول لقد أدركت بالمدينة أقواما لو استسقى بهم القطر لاسقوا وقد سمعوا من العلم والحديث شيئا كثيرا ثم أخذت عن واحد منهم وذلك انهم كانوا قد ألزموا أنفسهم خوف الله والزهد وهذا الشأن يحتاج إلى رجل معه تقى ورع رصيانة واتقان وعلم وفهم ويعلم ما يخرج من رأسه وما يصل اليه غداً فى القيامة فاما زهد بلا اتقان ولا معرفة فلا ينفع به وليس هذا بحجة ولا يحمل عنهم العلم وقال معن بن عيسى سمعت مالكا يقول كم أخلى بالمدينة أرجو دعوته ولا أجزى شهادته ونقل الحافظ فى ترجمة زكريا بن يحيى الوقار عن ابن عدى أنه قال فى المترجم كان يتهم بوضع الاحاديث لأنه يروى عن قوم ثقات أحاديث موضوعات قال

والصالحون قد رسموا بهذا أن يرووا أحاديث في فضائل الأعمال موضوعة  
ويتهم جماعة منهم بوضعها اه وفي ترجمة ابراهيم بن هراسه منه قال ابن حبان  
كان من العباد غلب عليه التشكف فاغضى عن تعاهد الحفظ حتى صار كأنه  
يكذب وأطلق أبو ذرأود فيه الكذب . وفي ترجمة احمد بن عطاء الهجيمي  
الزاهد منه قال ابن المني أتيته يوما فجلست اليه فرأيت معه درجا يحدث به  
فلما تفرقوا عنه قلت له هذا سمعته قال لا ولكن اشتريته وفيه أحاديث حسان  
أحدث بها هؤلاء ليحلوا بها وأرغبهم وأقربهم إلى الله ليس فيه حكم ولا  
تبديل سنة قلت له أما تخاف الله تقرب العباد إلى الله بالكذب على رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم . وفي ترجمة بكر بن الاسود الزاهد قال ابن حبان  
غلب عليه التشكف حتى غفل عن تعاهد الحديث فصار الغالب على حديثه  
المضلات . وكان يحيى بن كثير يروى عنه ويكذبه . وفي ترجمة سليمان بن عمرو  
النخعي قال الحاكم لست أشك في وضده للحديث على تشكفه وكثرة عبادته . وفي ترجمة  
عبدالله بن أيوب بن أبي علاج متهم بالوضع كذاب مع أنه من كبار الصالحين قال  
ابن عدى كان متعبدا يقتل الشريط والخوص ويتصدق بما فضل من قوته . وفي ترجمة  
علي بن أحمد أبي الحسن الهكاري أنه كان من العباد الزهاد وقال بعض أصحاب  
الحديث كان يضع الحديث باصبهان . وفي ترجمة معلى بن صبيح الموصلي قال  
ابن عمار كان من عباد المرسل وكان يضع الحديث ويكذب . وأوردوا  
الضعفاء غالب الزهاد والعباد كبارهم الخواص وسلم بن سالم الخواص وسلم  
ابن ميمون الخواص وغيرهم وقال الامام أحمد أ كذب الناس انحصار  
والسؤال وقل محمد بن كثير الصغاني القصاص أ كذب الخفاق على الله وعلى  
أنبيائه ورسله وقال أبو الوليد الطيالسي كنت مع شعبة فدنا منه شاب فسأله  
عن حديث فقال أفاض أنت قال نعم قال اذهب فانا لا نحدث القصاص فقلت  
له يا أبا بسطام فقال ياخذون الحديث منا شبرا فيجعلونه ذراعا وقال أيوب



ما أفسد على الناس حديثهم إلا القصاص . وقال ابن قتيبة في اختلاف الحديث الحديث يدخله الفساد من وجوه ثلاثة الزنادقة واحتياهم للإسلام بدس الاحاديث المستبشعة والمستحيلة . والقصاص فانهم يميلون وجوه العوام اليهم ويستدرون ما عندهم بالمناكير وغرائب الاحاديث ومن شأن العوام ملازمة القصاص مادام يأتى بالمعجائب الخارجة عن نظر العقول . وقال ابن الجوزى فى الموضوعات معظم البلاء فى وضع الحديث إنما يجرى من القصاص لانهم يريدون احاديث ترقق وتنفع والصحيح فيها يقل ويحكى عن أبى عبد الله النهاوندى أنه قل قلت لغلالم خليل هذه الاحاديث التى تحدث بها فى الرقاق قال وضعناها لترقق بها قلوب العامة قال وكان يزهد ويهجر شهوات الدنيا ويتقوت بالافلاء صرفاً غلقت الاسواق ببغداد يوم موته فيحسن له الشيطان هذا الفعل القبيح وسئ عبد الجبار بن محمد عن أبى داود النخعى فقال كان أطول الناس قياً بليل وأكثهم صياماً بنهار وكان يضع الحديث وضعاً وكان أبو بشر أحمد بن محمد الفقيه المروزي من أصلب أهل زمانه فى السنة وأذهبهم عنها وكان مع هذا يضع الحديث وقال ابن عدى سمعت أبا بدر أحمد بن خالد يقول كان وهب بن حفص من الصالحين مكث عشرين سنة لا يكلم أحداً قال أبو عروبة وكان يكذب كذباً فاحشاً وقد نص السلف على أن القصص بدعة وأن التزهّد والتشّيف الخارج عن السنة بدعة أيضاً فكان مقتضى هذا أن ترد رواية كل زاهد ومذكر ويعلق ذلك بزهده وتذكيره لأنه وجد فيهم الكذب شائعاً ووصفوا بالبدعة كما هو حال الآخرين (فان قيل) لم يصدر الكذب إلا من جهالة الزهاد ومن لا تقوى عنده من القصاص والوعاظ (قلنا) وكذلك المبتدعة فانما لم نجد الكذب شائعاً إلا فى فسقتهم ومن لا يخشى الله منهم أما أهل الدين والتقوى فوجدناهم فى نهاية الصدق وغاية التجرى من الكذب ووجدنا أصولهم كأصولنا فى أن من كذب فهو مجروح مردود الشهادة والرواية حتى الخطائية الذين قال فيهم الشافعى أقبل شهادة أهل الآهواء

كلهم إلا الخطائية من الرافضة لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقة لهم كان هذا  
مذهبهم فكانوا يرون أن الكذاب مجروح خارج عن المذهب فإذا سمع بعضهم  
بعضاً قال شيئاً عرف أنه من لا يميز الكذب فاعتمد قوله لذلك وشهد بشهادته  
فلا يكون شهد بالزور لمعرفته أنه محق وأنه لا يكذب وكتب رجالهم  
شاهدة بذلك كرجال الشيعة للنجاشي وأبي الحسن بن بويه وابن أبي طي وعلى  
ابن فضال والكشي وعلى بن الحكم وابن عقدة والليثي والماسزندرائي  
والطوسي وغيرهم فإن فيها جرحاً كجرح أهل السنة وتعديلاً كتعديلهم وقد  
شهد أهل الجرح والتعديل قاطبة بوجود الصدق في المبتدعة كما سنده بعض  
نصوصهم بذلك وكما سبق عن الذهبي من قوله إن التشيع كان شائعاً في التابعين  
وتابعيهم مع الدين ولورع والصدق فاستوى الحال وانقطع المقال ...

﴿فصل﴾ وأما النقل فنذهب جماعة من أهل الحديث والمتكلمين  
إلى أن أخبار أهل الأهواء كلها مقبولة وإن كانوا كفاراً أو فساقاً بالتأويل  
كما حكاه الخطيب في الكفاية وذهب الشافعي وأبو حنيفة وأبو يوسف وابن  
أبي ليلى والثوري وجماعة إلى قبول رواية الفاسق بدعته ما لم يستحل الكذب  
ونسبه الحاكم في المدخل والخطيب في الكفاية إلى الجمهور وصححه الرازي  
واستدل له في المحصول ورجحه ابن دقيق العيد وغير دمن المحققين وقواه جماعة  
بما اشتهر من قبول الصحابة أخبار الخوارج وشهادتهم ومن جرى مجراهم من  
الفساق بالتأويل ثم استمر عمل التابعين على ذلك نصراً كما قال الخطيب  
كالاتباع منهم قال السخاوي وهو أكبر الحجة في هذا الباب وبه يقوى الظن  
في مقارنة الصواب اه بل حكى ابن حبان الإجماع على قبول رواية المبتدع إذا  
لم يكن داعية إلى بدعته فقال في ترجمة جعفر بن سليمان الضبعي من ثقافته ليس  
بين أهل الحديث خلاف أن الصدوق المتقن إذا كانت فيه بدعة ولم يكن  
يدعو إليها أن الاحتجاج بأخباره جائز فإذا دعي إليها سقط الاحتجاج بخبره

اه لكن اقتصر ابن الصلاح على عزو هذا المذهب إلى الكثير أو الأكثر فقال بعد حكاية الخلاف وقال قوم تقبل روايته ما لم يكن داعية ولا يقبل إذا كان داعية وهذا مذهب الكثير أو الأكثر من العلماء وهو أصل المذاهب وأولاهها والأول بعيد مبادئ الشائع عن أئمة الحديث فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة وفي الصحيحين كثير من أحاديثهم في الشواهد والأصول اه . وسبقه إلى ذلك الحازمي في شرط الأئمة الخمسة وتبعه كل من اختصر كتابه وقد قال الامام الشافعي في الأئمة ذهب الناس في تأويل القرآن والأحاديث إلى أمور تباينوا فيها تبايناً شديداً واستحل بعضهم من بعض ما تطول حكايته وكان ذلك متقادماً منه ما كان في عهد السلف وإلى اليوم فلم نعلم من سلف الأئمة من يقتدى به ولا من بعدهم من التابعين رد شهادة أحد بناريل وإن خطاه وضلله ورآه استحل ما حرم الله عليه فلا نرد شهادة أحد بشيء من التأويل كان له وجه يحتمل وإن باغ فيه استحلال المال والدم اه وقال أيضاً أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطائية لأنهم يرون شهادة الزور لموافقهم وكذا قال أبو يوسف القاضي أجزى شهادة أصحاب الأهواء أهل الصدق منهم إلا الخطائية والقدرية الذين يقولون لا يعلم الله الشيء حتى يكون رواه الخطيب في الكفاية وقال أبو بكر الرازي في الأحكام ويقبل قول الفاسق وشهادته من وجه آخر وهو من كان فسقه من جهة الدين باعتقاد مذهب وهم أهل الأهواء فإن شهادتهم مقبولة وعلى ذلك جرى أمر السلف في قبول أخبار أهل الأهواء في رواية الأحاديث وشهادتهم ولم يكن فسقهم من جهة الدين مانعاً من قبول شهادتهم اه وقال الحازمي في شروط الأئمة الخمسة لما تسكلم على العدالة ومنها أن يكون مجانباً للأهواء تاركاً للبدع فقد ذهب أكثرهم إلى المنع إذا كان داعية واحتملوا رواية من لم يكن داعية اه وقال العز بن عبد السلام في القواعد الكبرى لا نرد شهادة أهل الأهواء لأن الثقة حاصلة بشهادتهم حصولها بشهادة أهل

السنة أو أولى فإن من يعتقد أنه مخلد في النار على شهادة الزور أبعد في الشهادة الكاذبة ممن لا يعتقد ذلك فكانت الثقة بشهادته وخبرداً كمل من الثقة بمن لا يعتقد ذلك ومدار قبول الشهادة والرواية على التحقق بالصدق بذلك متحقق في أهل الأهواء تحفته في أهل السنة والاصح أنهم لا يكفرون ببدعتهم ولذلك تقبل شهادة الحنفى إذا حددناه في شرب الخمر لأن الثقة بقوله لا تنحرم بشربه لا اعتقاده إباحته وإنما ردت شهادة الخطائية لأنهم يشهدون بناء على أخبار بعضهم بعضها فلا تحصل الثقة بشهادتهم لاحتمال بناءهم على ما ذكرناه اه وقال ابن دقيق العيد الذى تقرر عندنا أنه لا تعتبر المذاهب في الرواية إذ لا تكفر أحد من أهل القبلة بذنب إلا بالنكار قطعى من الشريعة فإذا اعتبرنا ذلك وانضم إليه الورع والتقوى فقد حصل معتمد الرواية وهذا مذهب الشافعى حيث يقبل شهادة أهل الأهواء اه وقال الحافظ فى شرح النخبة التحقيق أنه لا يرد كل مكفر ببدعته لأن كل طائفة تدعى أن مخالفتها مبتدعة وقد تبلغ فتكفر بها فلو أخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف فالمعتمد أن الذى ترد روايته من أنكر أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة فاما من لم يكن بهذه الصفة وانضم الى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه فلا مانع من قبوله أصلاً اه وقال فى ترجمة أبان بن تغلب من التهذيب التشيع فى عرف المتقدمين هو اعتقاد تفضيل على عثمان وأن علياً كان مصيباً فى حروبه وأن مخالفه مخطئ مع تقديم الشيخين وتفضيلهما وربما اعتقد بعضهم أن علياً أفضل الخلق بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإذا كان معتقداً ذلك ورعاً ديناً صادقاً مجتهداً فلا ترد روايته بهذا الاسم ان كان غير داعية اه وقال فى مقدمة الفتح والمفسق بدعتاً الخوارج والروافض الذين لا يغفلون وغير هؤلاء من الطوائف المخالفين لأهل السنة خلافاً ظاهراً لكنه مستند الى تأويل ظاهر سائغ اختلاف أهل السنة فى قول من هذا سبيله

إذا كان معروفاً بالتحرز من الكذب مشهوراً بالسلامة من خوارم المروءة موصوفاً بالديانة والعبادة فقبل مطلقاً وقيل يرد مطلقاً والثالث التفصيل بين أن يكون داعية لبدعته أو غير داعية فيقبل غير الداعية ويرد حديث الداعية وهذا المذهب هو الاعتدل وصارت إليه طوائف من الأئمة وادعى ابن حبان إجماع أهل النقل عليه لكن في دعوى ذلك نظر ثم اختلف القائلون بهذا التفصيل فبعضهم أطلق ذلك وبعضهم زاده تفصيلاً فقال إن اشتملت رواية غير الداعية على ما يشهد بدعته وبزينة يحسنه ظاهر فلا تقبل وإن لم تشتمل فتقبل وطرد بعضهم هذا التفصيل بعينه في عكسه في حق الداعية فقال إن اشتملت روايته على ما يرد بدعته قبل وإلا فلا وعلى هذا إذا اشتملت رواية المبتدع سواء كان داعية أم لم يكن على ما لا تعلق له بدعته أصلاً هل ترد مطلقاً أو تقبل مطلقاً مال أو الفتح القشيري إلى تفصيل آخر فقال إن وافقه غيره فلا يلتفت إليه هو إجماعاً لبدعته وإطفاؤه لئلا يرد وإن لم يوافقه أحد ولم يوجد ذلك الحديث إلا عند مع ما وصفنا من صدقه وتحزره عن الكذب واشتهاره بالدين وعدم تعلق ذلك الحديث ببدعته فينبغي أن تقدم مصلحة تحصيل ذلك الحديث ونشر تلك السنة على مصلحة إهاتته وإطفاؤه بدعته اهـ . وقال في مقدمة اللسان قال الذهبي في ترجمة إبراهيم بن الحكم بن ظهير اختلف الناس في رواية الرافضة على ثلاثة أقوال أحدها المنع مطلقاً والثاني الترخيص مطلقاً إلا فيمن يكذب ويضع والثالث التفصيل فتقبل رواية الرافضي الصدوق العارف بالحديث وترد رواية الرافضي الداعية ولو لأن صدوقاً قال الحافظ فالمنع من قبول رواية المبتدعة الذين لم يكفروا ببدعتهم ذهب إليه مالك وأصحابه والقاضي أبو بكر الباقلاني واتباعه والقبول مطلقاً إلا فيمن يكفر ببدعته وإلا فيمن يستحل الكذب ذهب إليه أبو حنيفة وأبو يوسف وطائفة وروى عن الشافعي أيضاً وأما التفصيل فهو الذي عليه أكثر أهل الحديث بل نقل

فيه ابن حبان إجماعهم ووجه ذلك أن المبتدع إذا كان داعية كان عنده باعث على رواية ما يشيد به بدعته اه وقال أيضا في ترجمة خالد بن مخلد القناني من المقدمة أما التشيع فتم قدمنا أنه إذا كان ثبت الأخذ والاداء لا يضره لاسيما ولم يكن داعية إلى رأيه اه وقال الذهبي في ترجمة علي بن المديني من الميزان ما كل أحد فيه بدعة أوله مفضوة أو ذنوب يقدر فيه بما يوهن حديثه ولا من شرط الثقة أن يكون معصوما من الخطايا والخطأ اه وقال الأمير الصنعائي في إرشاد الزناد اعلم أن هذه القوادح المذهبية والابتداعات الاعتقادية ينبغي للناظر أن لا يلتفت إليها ولا يعرج في القدر عليها وقد اختار الحافظ وحكامه عن الجماهير غيره أن الابتداع بمفسق لا يقدر به في الراوى إلا أن يكون داعية وهذه مسألة قبول فساق التأويل وكفار التأويل وقد نقل في العواصم إجماع الصحابة على قبول فساق التأويل من عشر طرق ومثله في كفار التأويل من أربع طرق وإذا رأيت أئمة الجرح والتعديل يقولون فلان ثقة حجة إلا أنه قدرى أو يرى الارجاء أو يقول بخلق القرآن أو نحو ذلك أخذت بقولهم ثقة وعملت به وطرحتم قولهم قدرى ولا تقدر به في الرواية غاية ذلك أنه مبتدع ولا يضر الثقة بدعته في قبول روايته لما عرفت من كلام الحافظ فان قولهم ثقة قد أفاد الاخبار بأنه صدوق وقولهم يقول بخلق القرآن مثلا أخبار بأنه مبدع ولا تضرنا بدعته في قبول خبره اه وقال ابن القيم في الطرق الحكيمة الفاسق باعتقاده إذا كان متحفظا في دينه فان شهادته مقبولة وإن حكمنا بفسقه كاهل البدع والاهواء الذين لا نكفرهم كإرافضة والخوارج والمعتزلة ونحوهم هذا منصوص الأئمة ولم يزل السلف والخلف على قبول شهادة هؤلاء وروايتهم وإنما منع الأئمة كالامام أحمد بن حنبل وأمثاله قبول رواية الداعى المعان بدعته وشهادته والصلاة خلفه هجراً له وزجراً لينكشف ضرر بدعته عن المسلمين في قبول شهادته وروايته والصلاة خلفه واستقضائه وتنفيذ أحكامه

رضى ببدعته وإقرار له عايمها وتمريض لقبولها منه اه وقال بعده بقليل إذا غلب  
على الظن صدق الفاسق قبلت شهادته وحكم بها والله سبحانه لم يأمر بـرد خبر  
الفاسق فلا يجوز رده مطلقا بل يتثبت فيه حتى يتبين هل هو صادق أو كاذب  
فإن كان صادقا قبل قلبه وعمل به وفسقه عليه وإن كان كاذبا رد خبره ولم  
يلتفت إليه وخبر الفاسق بشهادته لرده مأخذان أحدهما عدم الوثوق به إذ  
يحملة قلة مبالاته بدينه ونقصان وقار الله في قلبه على تمسك الكذب الثاني  
هجره على إعلانه بفسقه ومجاهرته به فقبول شهادته إبطال لهذا الغرض المطلوب  
شرعا فإذا علم صدق لمجة الفاسق وأنه من أصدق الناس فلا وجه لرد شهادته  
وقد استأجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم هاديا يده على طريق المدينة وهو  
مشرک على دين قومه ولكن لما وثق بقوله أمنه ودفع إليه راحته وقبل دلالته  
وقد قال أصغ بن الفرج إذا شهد الفاسق عند الحاكم وجب عليه التوقف في  
القضية وقد يحتج له بقوله تعالى ( أن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ) ومدار قبول  
الشهادة وردها على غلبة ظن الصدق وعدمه والصواب المقطوع به أن العدالة  
تتبعض فيكون الرجل عدلا في شيء فاسقا في غيره ومن عرف شروط العدالة  
وعرف ما عليه الناس تبين له الصواب في هذه المسألة اه . . . . .

( فصل ) وما سمعته في مطاوى فحاوى هذه النقول من الخلاف في  
أصل المسألة إنما هو في لسان المخالف لا في عمله وفي مقاله لا في تصرفه فانهم  
يجمعون على توثيق المبتدعة وقبول روايتهم واحتجاج باخبارهم لم يخالف في  
ذلك أحد منهم أصلا فهذا مالك يتشدد في الرواية عن المبتدعة وينس عنها  
ثم يروى عن جماعة منهم ويحتج باحاديثهم كـثـور بن زيد الدلي وثور بن يزيد  
الشامي وداود بن الحصين وهم خوارج قدرية وعدى بن ثابت وهو شيعي بل  
قالوا فيه رافضي والصلت بن زييد وهو مرجيء وغيرهم وقد حكى البرقي  
في الطبقات أن مالكا سئل كيف رويت عن داود بن الحصين وثور بن

زيد وذكر غيرهما وكانوا يرمون بالقدر فقال كانوا لأن يخروا من  
 السماء إلى الأرض أهمل عليهم من أن يكذبوا كذبة كما قال الشافعي  
 في حق إبراهيم بن يحيى القدرى الشيعى رقىل فيه أيضا رافضى لما سئل عن  
 الرواية عنه لأن يخبر إبراهيم من جبل أحب إليه من أن يكذب وكان ثقة  
 في الحديث ولهذا كان يقول حدثنا الثقة في حديثه المتهم في دينه كما كان ابن  
 خزيمة يقول في نباد بن يعقوب أحد رجال البخارى حدثنا الصادق في  
 روايته المتهم في دينه وهذا أحمد بن حنبل يبالغ في التنفير من الرواية عنهم  
 والتشديد فيها حتى كان يمنع ولده عبد الله من الكتابة عن أجاب في المحنة  
 كما سبق ثم يروى عن ~~كثير~~ منهم ويحتاج لمذهبه بأحاديثهم حتى احتج  
 بغلاتهم كعمران بن حطان وتلميذه صالح بن سرج ورشيد الهجرى وجابر  
 الجعفى واضراهم من أهل الغلو وكم لهم من نظير في مسنده وقد روى عن  
 عبد الرزاق ما لم يبلغ نصف مسنده وفي عبد الرزاق أيضا يقول ابن معين  
 لو ارتد عبد الرزاق ما تركنا حديثه كما نقله الذهبي عن الحارث بن ربيع  
 من طبقات الحفاظ وقد سأل عبد الله بن أحمد أباه فقال له لم رويت عن أبي  
 معاوية الضير وكان مرجئا ولم ترو عن شعبة بن سوار وكان قدريا  
 فقال لأن أبا معاوية لم يكن يدع إلى الأرجاء وشعبة كان يدعو إلى القدر  
 وهذا من الآراء أحمد رحمه الله عذر غير مقبول فانه أكثر من الاحتجاج  
 بأحاديث الدعاة الغلاة كمن سميوا وغيرهم وهكذا حل الباقيين عن نقل عنه  
 كلام في منع الرواية عن المبتدعة كشرىك فانا وجدناه يروى عن كثير منهم  
 كالصالح بن بهرام وغيره على أنه هو منهم أيضا بالقدر فهذا صنيع المتقدمين  
 وأما المتأخرون فقد أجمعوا على صحة أحاديث الصحيحين وتلقيها بالقبول مع  
 إخراج صاحبهم المبتدعة والاكتفاء من الرواية عنهم وقد ذكر الذهبي في ترجمة  
 أبي أحمد الحارثي من الطبقات أنه قال سمعت أبا الحسن الغازي يقول سألت



البخارى عن أبي غسان فقال عما تسأل عنه قلت شأنه في التشيع فقال هو على مذهب أئمة أهل بلده الكوفيين ولو رأيتهم عبید الله بن مرسي وأبان عيم وجميع مشائخ الكوفيين لما سألتهمونا عن أبي غسان يعني لشدة تهم في التشيع وقد جمع الحافظ أسماء من روى لهم البخارى منهم فسمى نحو السبعين وما أراه استوعب وأما صحيح مسلم ففيه أكثر من ذلك بكثير حتى قال الحاكم أن كتابه ملائ من الشيعة فهذا كما ترى اجماع على قبول رواية المبتدعة كما قال الحافظ في مقدمة الفتح إن جمهور الأئمة أطبقوا على تسمية الكتبة بين بالصحيحين وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيحين فهو بمثابة إطلاق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما ما هو سبقه إلى ذلك ابن دقيق العيد فقال في مختصره إن اتفاق الناس على تسمية كتابيهما بالصحيحين يلزم منه تعديل روايتهما اهـ ويلزم منه أيضا قبول رواية المبتدعة لكنهم خالفوا هذا الفعل بالسنة كما قال ابن القيم في الطرق الحكيمة عند تقرير قبول رواية المبتدعة وشهادتهم هذا هو الصواب الذي عليه العمل وان أنكره كثير من الفقهاء بالسنة اهـ وقال الأمير الصنعاني في إرشاد النقاد قد يصعب على من يريد درك الحقائق وتجنب المهامى والمزالق معرفة الحق من أقوال أئمة الجرح والتعديل بعد ابتداء هذه المذاهب التي طال فيها القول والقال وفرقت كلمة المسلمين وأنشأت بينهم العداوة والبغضاء وقدح بعضهم في بعض وانتهى الأمر إلى الطامة الكبرى من التفسير والتكفير فترى عالما يقدح في راو كان يقول بخلق القرآن أو يقدم القرآن والقول بالقدر والارجاء والنصب والتشيع ثم تراهم يصححون أحاديث جماعة من الرواة قد رموهم بتلك القوادح ألا ترى أن البخارى أخرج لجماعة رموهم بالقدر وكذلك مالك ومسلم وهذا من صنع أئمة الدين قد يعبد الواقف عليه تناقضا وبرا لما قرروه معارضا وليس الأمر كذلك فإنه إذا حقق صنيع القوم وتبع طرائقهم وقواعدهم علم أنهم لا يعتمدون بعد إيمان

الراوى إلا على صدق لهجته وضبط روايته اهـ .

﴿فصل﴾ وكذلك ما اشترطوه فى قبول رواية المبتدع من أن يكون غير داعية فانه باطل فى نفسه مخالف لما هم مجمعون فى تصرفهم عليه وإن أغرب ابن حبان فحكى إجماعهم على اشتراطه فقل إن الداعية إلى البدع لا يجوز الاحتجاج به عند أئمتنا قاطبة لأعلم بينهم فيه خلافاً له وواقفه الحاكم فيما نقله ابن أمير الحاج وإن تقدم عنه ما يخالفه فإن هذا ناشئ عن تهور وعدم تأمل ويسكنى فى إبطاله ما تقدم عن جماعة من الأئمة كالشورى وأبى حنيفة وأبى يوسف وابن أبى ليلى وآخرين من قبول رواية المبتدع مطلقاً سواء كان داعية أو غير داعية وعن جماعة من أهل الحديث والكلام من قبول روايته ولو كان كافراً بدعته فكيف وقد احتج الشيخان والجمهور الذين منهم ابن حبان والحاكم الحاكمان لهذا الإجماع بأحاديث الدعاة كحريز بن عثمان وعمران بن حطان وشبابة بن سوار وعبد الحميد الحماني واضرابهم بل قد فسروا الداعية بالاعلان والاضهار وإن لم تحصل دعوة بالقلوب لانه متى أعلن مذهبه ونشره بين الناس كان الغرض من ذلك الداعية اليه بتجسيمه وترويجه وحينئذ فكل مبتدع داعية إلا القليل النادر فما فائدة هذا الاشتراط ثم هو أيضاً باطل من جهة النظر والدليل فان الداعية لا يخلو أن يكون ديناً ورعاً أو فاسقاً فاجراً فان كان الأول فدينه وورعه يمنعانه من الإقدام على الكذب وإن كان الثانى فخبيره مردود لفسقه وفجوره لالدعوتة فبطل هذا الشرط من أصله . . .

﴿فصل﴾ وأما اشتراط كونه راوى مالا يؤيد بدعته فهو من دسائس النواصب التى دسوها بين أهل الحديث ليتوصلوا بها إلى إبطال كل ماورد فى فضل على عليه السلام وذلك أنهم جعلوا آية تشيع الراوى وعلامة بدعته هو روايته فضائل على عليه السلام كماستعرفه ثم قرروا أن كل ما يرويه المبتدع مما فيه تأييد لبدعته فهو مردود ولو كان من الثقات والذى فيه تأييد التشيع فى

نظارهم هو فضل على وتفضيله فينتج من هذا أن لا يصح في فضله حديث كما صرح به بعض من رفع جلاباب الحياء عن وجهه من غلاة النواصب كأبن تيمية واضرابه ولذلك تراهم عند ما يضيق بهم هذا المخرج ولا يجدون توصلا منه إلى الطعن في حديث لثواتره أو وجوده في الصحيحين يميلون به إلى مسلك آخر وهو التأويل وحرف اللفظ. عن ظاهره كما فعل حريز بن عثمان في حديث أنت مني بمنزلة هرون من موسى وكما فعل ابن تيمية في أكثر ما صح من فضائله بالنسبة إلى اعترافه وقد حكى ابن قتيلة وهو من المنهجين بالنصب هذا المذهب عن قبله من المتقدمين كما أنهم يفعلون ضد ذلك بالنسبة لاعدائه فيقولون الذهبي في حديث اللهم اركسهما في الفتنة ركسا ودعهما في النار دعا أنه من فضائل معاوية لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم اللهم من سبته أو لعنته فاجعل ذلك له زكاة ورحمة وقد راجت هذه الدسيسة على أكثر المتأد فجعلا يثبتون التشيع برواية الفضائل ويجرحون راويها بفسق التشيع ثم يردون من حديثه ما كان في الفضائل ويقبلون منه ما سوى ذلك ولعمري إنها للدسيسة البليمية ومكيدة شيطانية كاذبة ينسبها باب الصحيح من فضل العترة النبوية لولا حكم الله الناقد والله غالب على أمره يريدون أن يطفؤا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون وأول من علمته صرح بهذا الشرط وإن كان محمولا به في عصره إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني المعروف بين أهل الجرح والتعديل بالسعدي وهو أحد شيوخ الترمذي وأبي داود والنسائي وكان من غلاة النواصب بل قالوا إنه حريزي المذهب على رأي حريز بن عثمان وطريقته في النصب وكان حريز المذكور يلعن عليا سبعين مرة في الصباح وسبعين مرة بالعشى فقيس له في ذلك فقال هو القاطع رؤوس آبائي وأجدادي ذكره ابن حبان وقال اسماعيل بن عياش عادت حريز بن عثمان من مصر إلى مكة فجعل يسب عليا ويأخذه وقيل ليحيى ابن صالح لم تسكت عن حريز فقال كيف أكتب عن رجل صليت معه

الفجر سبع سنين فكان لا يخرج من المسجد حتى يلعن عليا سبعين مرة و أخبره  
في هذا كثيرة وقد ذكر الخطيب في ترجمته من تاريخ بغداد والحافظ في ترجمة  
محمد بن محيريز من اللسان أن الحافظ يزيد بن هرون قال رأيت رب الزرة في  
المسام فقال يا يزيد لا تسكتب عنه فإنه يسب عليا فالجوزجاني كان على مذهب هذا  
الخبث وطريقة في النصب وزاد عليه بالتعصب في الجرح والتعديل فكان  
لا يمر به رجل ممن فيه تشيع إلا جرحه وطعن في دينه وعبر عنه بأنه زائغ  
عن الحق متنكب عن الطريق مائل عن السبيل كما نبه عليه الحافظ في مقدمة  
اللسان فقال وبما ينبغي أن يتوقف في قبول قوله في الجرح من كان بينه وبين من  
جرحه عداوة سببها الاختلاف في الاعتقاد فإن الحاذق إذا تأمل ثلب أي اسحاق  
الجوزجاني لاهل الكوفة رأى العجب وذلك لشدة انحرافه في النصب وشهرة  
أهلها بالتشيع فتراه لا يتوقف في جرح من ذكره منهم بأسان ذلقة وعبارات طلبة  
حتى إنه أخذ يابن مثل الامميش وأبي نعيم وعبيد الله بن موسى وأساطين  
الحديث وأركان الرواية اهولما نقل عنه في مقدمة الفتح أنه قال في اسماعيل  
ابن أبان الوراق ائلا عن الحق قال ابن عدى يعني ما عليه الكوفيون من  
التشيع تعقب ذلك بقوله كان الجوزجاني ناسبيا منحرفا عن علي فهو ضد الشيعة  
المنحرف عن عثمان والصراب هو الاتهما جميعا ولا ينبغي أن يسمع قول مبتدع  
في متدعاه ونص على ذلك في غير ترجمة منها ترجمة المنهال ابن عمرو فهذا الناصبي هو  
أول من نص على هذا القاعدة فقال في مقدمة كتابه في الجرح والتعديل كما نقله  
عنه الحافظ في مقدمة اللسان ومنهم زائغ عن الحق صدوق الالجنة قد جرى  
في الناس من حديثه لكنه يخفي في بدعته مأمون في روايته فهو لاه ليس  
فيهم حيلة إلا أن يؤخذ من حديثهم ما يعرف إلا ما يقوى به بدعتهم فيتهم بذلك  
اه فانظر كيف اعترف بأنه صدوق الالجنة مأمون الرواية ثم اتهمه مع  
ذلك بالكذب والخيانة بما هو تنافض محض وتضارب صريح يؤسس

بذلك قاعدة التحكم في مرويات المبتدع الذي يقصد به المتشيع من قبول ما كان منها في الأحكام وشبهها ورد ما كان منها في الفضائل حتى لا يقبل في فضل على حديث وهذا الشرط لو اعتبر لافضى إلى رد جميع السنة اذا ما من راو إلا وله في الاصول والفروع مذهب يختاره ورأى يستصوبه ويميل اليه مما غالبه ليس متفقاً عليه فاذا روى ما فيه تأييد لمذهبه وجب أن يرد ولو كان ثقة مأموناً لانه لا يؤمن عليه حينئذ غلبة الهوى في نصرة مذهبه كما لا يؤمن المبتدع الثقة المأمون في تأييد بدعته فكما لا يقبل من الشيعة شئ في فضل على كذلك لا يقبل من غيره شئ في فضل أبي بكر ثم لا يقبل من الاشعري ما فيه دليل التأويل ولا من السلفي ما فيه دليل التفويض ثم لا يقبل من الشافعي ما فيه تأييد لمذهبه ولا من الحنفي كذلك وهكذا بقية اصحاب الائمة الذين لم يخرج مجموع الرواة عنهم عن التعلق بمذهب واحد منهم أو موافقته خصوصاً وقد وجدنا في أهل كل مذهب من يضع الاحاديث ويفترها لنصرة مذهبهم وحينئذ فلا يقبل في باب من الابواب حديث الا اذا بلغ روايته عدد التواتر أو كان متفقاً على العمل به وذلك بالنسبة لخير الآحاد وما هو مخاف في قليل وبذلك ترد أكثر السنة أو ينعدم المقبول منها وهذا في غاية الفساد فالجنى عليه كذلك اذ الكل يعتقد أن مذهبهم حق ورأيه صواب وكونه باطلاً وبدعة في نفسه امر خارج عن معتقد الراوى ولهذا لم يعتبروا هذا الشرط ولا عرجوا عليه في تصريفاتهم ايضاً بل احتجوا بما رواه الشيعة الثقات مما فيه تأييد لمذهبهم واخرج الشيخان فضائل على عليه السلام من رواية الشيعة كحديث انت مني وأنا منك أخرجه البخارى من رواية حميد الله بن موسى العباسي الذي اخبر البخارى عنه انه كان شديد التشيع وحديث لا يحبك الا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق أخرجه مسلم من رواية عدى بن ثابت وهو شيعي غال داعية وهكذا فعل بقية الائمة اصحاب الصحاح والسنن

والمصنفات الذين لا يخرجون من الحديث الا ما هو محتسج به وصرحوا  
بصحة كثير منها وذلك كثير لمتنبه دال على بطلان هذا الشرط وغيره مما سبق  
وانه لا يعتبر في صحة الخبر رقبوله الا ضبط الراوى وصدقه كما هو حال عبد السلام  
ابن صالح راوى حديث الباب وكثير من متابعيه كما أوضحناه والله المستعان  
(الوجه الثانى) أنهم جرحوه بالكذب ونسكاره الحديث وهذا الجرح  
بالنسبة له باطل مردود فان عبد السلام ما كان كذابا ولا منكرا الحديث  
بل كان ثقة صالحا مأمورا صادقا كما قال من خالطه وعرفه وعاشره وخبره وذلك  
أن الاعتماد فى معرفة صدق الراوى وضبطه إنما هو على اعتبار أحاديثه وتتبع  
مروياته فاذا كانت موافقة لمرويات الثقات غير مخالفة للمعقول ولا للشائع  
المعروف من المنقول عرف أنه صادق فى حديثه ضابط لمروياته وإن انفرد  
واغرب وخالف الثقات وأتى بالمنكرات عرف أنه ضعيف غير صادق فى  
خبره ولا ضابط لمسا يرويه كما قال ابن الصلاح يعرف كون الراوى ضابطا  
بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والاتقان فان وجدنا  
رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم أو موافقة لها فى الأغلب  
والمخلفة نادرة عرفنا كونه ضابطا ثبتا وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا  
اختلال ضبطه ولم نحتسج بحديثه اه وكما قال مسلم فى مقدمة صحيحه وعلامة  
المنكر فى حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من  
أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم أو لم تتكف توافقهما فاذا كان الاغلب  
من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله اه ولهذا  
تجد أهل الجرح والتعديل يخرجون الراوى أو يعللونه وبينهم وبينه قرون  
عديدة كما قال يحيى بن معين إنا لنطعن على أقوام اعلمهم قد حطوا رحالهم  
فى الجنة منذ مائتى سنة ذكره الذهبى فى ترجمة ابن أبى حاتم من طبقات  
الحفاظ وذلك أنهم يتبعون مروياته ويعتبرون أحاديثه فان وجدوها نقية ليس

فيها ما يستنكر مع عدم انفرادها أو بآكثرها علموا صدقه وضبطه وإن وجدوه يأتى بالمنكرات والغرائب نظروا فإن تابعه عليها مثله أو أقوى منه حكموا ببراهته وصدقه أيضاً وإن لم يتابعه أحد نظروا فى الرواة فوقه ودونه فإن كان فيهم ضعيف أو مجهول احتـمـل أن تكون النـكـارة من أحـدهم كما قال الحافظ فى اللسان فى ترجمة محمد بن نوح الأصمى الذى روى عن الطبرانى عن مقدم بن داود عن عبد الله بن يوسف عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً طعام البخيل داء وطعام السخى شفاء ورواه عنه أبو العباس العدوى فقال القاضى عياض الحمل فيه على العدوى أو على المقدم فتعقبه الحافظ بقوله ولا ياصق الوهم بسبب إلا بعد معرفة محمد بن نوح اه وإن كانوا ثقات معروفين انحصرت التهمة وحكموا بان الغرابة والنكارة منه فإن كان ذلك منه على سبيل القلة والندرة احتملوه وعرفوا أنه قليل الضبط وإن تكرر ذلك منه حكموا بضـعـفه لسوء حفظه فردوا من حديثه ما انفرد به لاحتمال أن يكون قدوهم فيه أو انقلاب منه السند أو المتن عليه وقبلوا ما تابعه عليه غيره لبعـد احتمال الوهم والخطأ من الاثنين والثلاثة هذا إذا كان الحديث مما يـحتمل إـمـالـا إذا كان ظاهر الوضع واضح البطلان وانفرد به عن الثقات فانهم يحكمون عليه حينئذ بأنه كذاب وضاع كقول ابن عدى فى إبراهيم ابن البراء ضعيف جداً حدث بالبواطيل وأحاديثه كلها مناكير موضوعة ومن اعتبر حديثه علم أنه ضعيف جداً متروك الحديث وقول ابن حبان فى إبراهيم بن أبى حية روى عن جعفر وهشام مناكير وأوابد يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها وقول ابن أبى حاتم فى إبراهيم بن عكاشة روى عن الثورى خبراً منكرأ دل على أنه ليس بصدوق وقول النبائى صاحب الحافل فى أحمد بن الحسن السكونى وقد روى حديثاً منكرأ حق لمن يروى مثل هذا الحديث أن لا يكتب حديثه وقول ابن حبان فى أحمد بن محمد الحمانى راودنى أصحابنا على أن أذهب إليه فاسمع منه فأخذت جزءاً لا أـتـخـب فيه

فرايته حدث عن يحيى بن سليمان بن فضلة عن مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً : رد دائق من حرام أفضل عند الله من سبعين حبة مبرورة ورايته حدث عن هناد عن أبي أسامة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر لرد دائق من حرام أفضل من مائة ألف تنفق في سبيل الله فعلبت أنه يضع الحديث فلم أذهب إليه وقول مسلمة بن قاسم في بكر بن سهل الديلمى تسكلم الناس فيه ووضعه من أجل الحديث الذى حدث به عن يحيى بن سعيد بن كثير عن يحيى ابن أيوب عن مجمع بن كعب عن مسلمة بن خالد رفعه أعرؤا النساء يلزمن الخبجال وقول الذهبي في جعفر بن حميد الانصارى وقد أسند حديثاً من طريقه عن جده عمر بن أبان ما نصه عمر بن أبان لا يدري من هو والحديث إنما دلنا على ضعفه وقول ابن أبي حاتم في الحسن بن رشيد حديثه يدل على الإنكار وذلك أنه روى عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس من جلس في حرمكة ساعة باعد الله عنه جهنم سبعين خريفاً وقول ابن حبان في حميد بن علي بن القيسى أتينا بالبصرة فإذا شيخ مظهر للصالح والخير فأملا علينا عن عبد الواحد بن غياث عن حفص بن غياث عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً الاذان والاقامة مثني مثني اللهم فارشد الأئمة واغفر للمؤذنين فقلت زدنا قال ثنا يحيى بن حبيب ثنا خالد بن الحارث ثنا شعبة عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً أنه كان يصلى حتى ترم قدماه حدثنا هبة ثنا حماد عن ثابت عن أنس مرفوعاً إذا كان يوم القيامة بعث الله على قوم ثياباً خضراً بأجنحة خضر فيسقطون على حيطان الجنة فيقول لهم خزنة الجنة ما أنتم أما شهدتم الحساب أما شهدتم الموقف قالوا لا نحن عبدنا الله سرا فأحب أن يدخلنا الجنة سرا قال فقمنا وتركاه وعلمنا أنه لم يعتمد فانه لا يدري ما يقول قال الذهبي يعنى ابن حبان أنه ما أتى بهذه الاحاديث بين يدي الطائفة الحفاظ إلا وهو لا يعي ما يخرج



من رأسه وقول الخطيب في الرواية عن مالك في ترجمة الهيثم بن خالد الخشاب قال مهلين كان عبد الرحمن بن نمير قال اذهب فاكتب عن هيثم الخشاب فذهبت اليه ثم جئت فالتقيت عليه هذا الحديث فقال هذا قد كفانا مؤنته قال الخطيب يعني ان رواية مثل هذا الحديث تبين حال راويه لانه باطل لا أصل له وذكر الذهبي في كتاب الملو له حديثاً في فضل علي والعباس باسناد رجاله ثقات ثم قال هذا موضوع في نقدي فلا أدري من آفته وسفيان بن بشر ثقة مشهور ما رأيت فيه جرحاً فليضفف بمثل هذا اه إلى غير ذلك لكنهم قد يتهمون الراوى ويضعفونه بحديث يكون في الواقع بريئاً منه لوجود المتابعين له أو وجود المجاهيل في السند فرقه أو دونه وكثيراً ما يقع هذا لابن حبان من المتقدمين ولابن الجوزي من المتأخرين وربما وقع ذلك للذهبي أيضاً حتى قال الحافظ في ترجمة علي بن صالح الانماطى من اللسان وقد اتهمه الذهبي بحديث هو يرى منه ما نصه ينبغي التثبت في الذين يضعفهم الذهبي من قبله اه .

(فصل) وأما ما يترتب عليه هذا الحكم وهو معرفة كون الحديث منكراً لأصل له فذلك بائور منها ما هو واضح جلي يشترك في معرفته كل من له دراية بالحديث كركاكة اللفظ والمعنى واشتماله على المجازفات والافراط في الوعيد الشديد على الامر اليسير أو الوعد العظيم على الفعل اليسير وغير ذلك مما هو المذكور في كتب الموضوعات وأصول الحديث ومنها ما هو خفي لا يدركه الا البزل في هذا الشأن وأهمها أمران . . . . .

(الامر الاول) التفرد من الراوى المجهول أو المستور أو من لم يبلغ من الحفظ والشهرة ما يحتمل معه تفرد ما يجب أن يشاركه غيره فيه أو في أصله تفرداً باطلاق أو بالنسبة إلى شيخ من الحفاظ المشاهير كما قال مسلم في مقدمة صحيحه إن حكم أهل العلم والذي نعرف من مذهبهم في قبول

ما يتفرد به المحدث من الحديث أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رواه أو أجمع في ذلك على الموافقة لهم فذا وجد كذلك ثم زاد بعد ذلك شيئاً ليس عند أصحابه قبلت زيادته فإدا من تراه يعتمد لمثل الزهري في جلالته وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره أو لمثل هشام بن عروة وحديثيهما عند أهل العلم مبسوط مشترك قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على الاتفاق منهم في أكثره فيروى عنهما أو عن أحدهما العدد من الحديث مما لا يعرفه أحد من أصحابهما وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما عندهم فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس اهـ ولهذا تجدهم يضعفون الراوي بقولهم اتى بأحاديث لا يابع عليها أو يتفرد ويغرب عن الثقات ونحو هذا من العبارات حتى أنهم يحكمون بضعفه وكذبه في أحاديث صحيحة أو متواترة لا غرابه في اسنادها وانفراده بروايتها عن شيوخ ليست معروفة من روايتهم كقول الدارقطني في غرائب مالك عقب مارواه من طريق ابى داود و ابراهيم بن فهد عن القعني عن مالك عن نافع عن ابن عمر رفعه لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث هذا باطل وقوله فيه أيضاً عقب مارواه احمد بن عمر بن زنجوية عن هشام بن عمار عن مالك عن نافع عن ابن عمر رفعه : البحر هو الظهور ماؤه الحل ميتته هذا باطل بهذا الاسناد وقوله عقب مارواه من طريق أحمد ابن محمد بن عمران عن عبد الله بن نافع الصائغ عن مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً صلاة في مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة الحديث لا يثبت بهذا الاسناد واحمد بن محمد مجهول وقوله فيه أيضاً عقب مارواه من طريق الحسن ابن يوسف عن بحر بن نصر عن ابن وهب عن مالك عن نافع عن ابن عمر رفعه اتقوا النار ولو بشق تمرة هذا منكر بهذا الاسناد لا يصح ولما نقله الحفاظ العراقي في ذيل الميزان عقبه بقوله رواه ثقات غيره فهو المتهم به عمداً أو وهماً اهـ مع أن هذه الاحاديث كلها صحيحة مخرجة في الصحيحين ما عدا

حديث البحر فاز، في الموطأ وله طرق متعددة صححه بعض الحفاظ من إجلها ونقل الذهبي في ترجمة ابراهيم بن موسى الروزي عن الامام أحمد انه قال فيما رواه ابراهيم المذكور عن مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعا طالب العلم فريضة على كل مسلم هذا كذب قال الذهبي يعني بهذا الاسناد والا فالمتن له طرق ضعيفة وقال في ترجمة اسحاق بن محمد البيروقي من مناكيره روايته عن مالك عن نافع عن ابن عمر قلت يا رسول الله ارسل وأترك كل قال بل قيد وتوكل هذا بهذا الاسناد باطل ويروى هذا باسناد آخر فيه ضعف وقال الحافظ في ترجمة احمد بن محمد بن الصلت من اللسان ومن مناكيره روايته عن بشر الحافي عن اسماعيل بن أبي أويس عن مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعا . ازهدي الدنيا يحبك الله الحديث رواه ابن عساکر في تاريخه وهذا الحديث بهذا الاسناد باطل وإنما يعرف من حديث سهل ابن سعد الساعدي باسناد ضعيف ونقل أيضا في ترجمة اسحاق بن مالك الحضرمي عن الازدي انه قال فيما رواه اسحاق المذكور عن يحيى بن الحارث الدماري عن القاسم عن أبي أمامة رفعه . السواك مطهرة للفم مرضاة للرب لا يصح قال الحافظ يعني بهذا الاسناد . وقال الذهبي في ترجمة موسى بن ابراهيم الدمياطي خبره باطل عن مالك عن نافع عن ابن عمر . من بدل دينه فاقتلوه فيكتب عليه الحافظ . وليس المتن باطلا وإنما أطلق المصنف ذلك بالنسبة لهذا الاسناد وقال الحافظ في تعجيل المنفعة في ترجمة الربيع ابن مالك قال البخاري لم يثبت حديثه وتبعه ابن أبي حاتم وهو في القول إذا نزل المسافر منزلا وهو حديث صحيح وخرج في الصحيح لم يكن من طريق سعد بن أبي وقاص عن خولة وإنما نقل البخاري ثبوته من جهة هذا الاسناد الخاص اه ولما نقل الذهبي في ترجمة رزق الله بن الأسود عن العقيلي أنه قال حديثه منكروا وتعقبه بأن المتن صحيح تعقبه الحافظ في اللسان بقوله استدراك

الذهبي المذكور يارمه في أحاديث لا تخص في كتابه هذا فانهم يضعفون الرجل برواية تتعاق بالاسناد دون المتن إما أن يكون مقابلاً أو مركباً أو نحو ذلك مما يدل على ضعف الراوى وسره حفظه اه وقال الحافظ السيوطى فى كتاب المبتدأ من اللآلئ المصنوعة أعلم أنه قد جرت عادة الحفاظ كالحاكم وابن حبان والعقيلي وغيرهم أنهم يحكمرون على حديث بالبطالان من حيشة سند مخصوص لكون روايه اختلق ذلك السند لذلك المتن ويكون ذلك المتن معروفاً من وجه آخر ويذكرون ذلك فى ترجمة ذلك الراوى يجرحونه به فيغير ابن الجوزى بذلك ويحكم على المتن بالوضع مطلقاً اه الى غير هذا مما قد ذكرت الكثير منه فى حصول التفريج بوصول التخريج . . . . .

( الامر الثانى ) مخالفته للاصول والثابت المعروف من المنقول كما نقل ابن الجوزى عن بعضهم أنه قال إذا رأيت الحديث يبين المنقول أو يخالف المنقول أو يناقض الاصول فاعلم أن موضوعه فاذا وجدوا الحديث كذلك حكموا بوضعه ولو كان رجاله ثقة أو مخرجا فى الصحيح كالحديث الذى رواه مسلم من طريق عكرمة بن عمار عن أبي زميل عن عبد الله بن عباس قال كان المسلمون لا ينظرون الى أبى سفيان ولا يقاعدونه فقال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث خلال أعطين قال نعم قال عندي أحسن العرب وأجمله أم حبيبة بنت أبى سفيان أزوجكها قال نعم الحديث فهذا مخالف لما ثبت بالتواتر أن أم حبيبة تزوجها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل اظهار أبى سفيان للاسلام زوجها اياه النجاشى وهى فى الحبشة ثم قدمت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل أن يظهر أبوها الاسلام لاختلاف بين أهل السير والخبار فى ذلك ولهذا صرح ابن حزم وجماعة بانه موضوع وقد أجاب عنه جماعة بأجوبة متعددة ليس فيها ما يساوى سماعه أورد جميعها ابن القيم فى جلاء الافهام وبين بطلانها والحق أنه موضوع حصل عن سهو وغلط لاعن قصد وتعمد والموضوع

الذي هو من هذا القبيل موجود في الصحيحين كما نقل الحافظ شمس الدين ابن الجزري في المصنف الاحمد عن ابن تيمية انه قال إن الموضوع يراد به ما يعلم انتفاء مخبره وان كان صاحبه لم يعتمد الكذب بل أخطأ فيه وهذا الضرب في المسند منه بل وفي سنن أبي داود والنسائي وفي صحيح مسلم والبخاري أيضا الفاظ في بعض الاحاديث من هذا الباب اه وكحديث الاسراء الذي رواه البخاري ومسلم من رواية شريك فان فيه زيادات باطلة مخالفة لما رواه الجمهور وهم فيها شريك إلا أن مسلما ساق اسناده ولم يسق لفظه وكالحديث الذي رواه البخاري من حديث أبي هريرة مرفوعا يلقي ابراهيم أباه آزر يوم القيامة وعلى وجه آزر قتره وغبرة الحديث وفيه فيقول ابراهيم يارب انك وعدتني أن لا تنزيني يوم يبعثون فاي خزي أخزي من أبي إلا بعد الحديث فقد طعنوا فيه بانه مخالف لقوله تعالى . وما كان استغفار ابراهيم لآبيه إلا عن موعدة وعدها اياه فلما تبين له انه عدو لله تبرأ منه وقال الاسماعيل هذا خبر في صحته نظر من جهة أن ابراهيم علم أن الله لا يخلف الميعاد فكيف يجعل ماصار لآبيه خزيامع علمه بذلك اه وأن كان الحافظ قد أجاب عن هذا بما يطلب من تفسير سورة الشعراء من الفتح له وكذلك طعن يعقوب ابن سفيان في حديث زيد بن خالد الجهني أن عمر قال يا حذيفة بالله أنا من المنافقين وقال هذا محال اه ولكن هذا غير وارد لانه صدر من عمر رضي الله عنه عند غلبة الخوف وعدم أمن المكر أو على سبيل التواضع كما أجاب عنه الحافظ في مقدمة الفتح وكالحديث الذي رواه مسلم عن أبي هريرة . خلق الله التربة يوم السبت وذكر باقي الايام فقدسوا بوضعه لمخالفته نص القرآن في أن الخلق كان في ستة أيام لا في سبعة ولا جماع أهل الاخبار على أن السبت لم يخلق فيه شيء وقد بين علمه البيهقي في الاسماء والصفات وأشار الى بعضها ابن كثير في سورة البقرة وانه مما غلط فيه بعض الرواة

فرغمه وإنما سمعه أبو هريرة من كعب الاحبار الى غير ذلك من أحرف وقعت  
 في الصحيحين من هذا القبيل ترى الكثير منها في كلام ابن حزم على الاحاديث  
 وأما ما هو خارج الصحيحين فكثير جداً من ذلك استدلال الذهبي على بطلان  
 حديث المتعبد خمسمائة سنة على رأس جبل وفيه قول الحق سبحانه وتعالى  
 قايصوا عبيد بنعمتي عليه وبعمله فيجدوا نعمة البصر قد أحاطت بخمسمائة  
 سنة وبقيت نعمة الجسد له فيقول ادخلوا عبيد النار الحديث بانه مخالف  
 لقوله تعالى . ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون ذكر ذلك في ترجمة سليمان بن  
 هرم من الميزان واستدل به على بطلان حديث ميسرة أن علياً عليه السلام  
 نزل مسكاً فامر بنبذ فبذ في الخواص فشرب وسقى أصحابه فاخذ رجلاً قد  
 سكر ليحده فقال يا أمير المؤمنين تحدثني على شراب قد سقيتني فقال ليس  
 أحبك على الشراب إنما أحبك على السكر بان هذا من صور التكليف بما لا  
 يطاق ذكر ذلك في ترجمة طالب بن عبد الله واستدل به أيضاً على بطلان  
 حديث من علق في مسجد قنديلا صلى عليه سبعون ألف ملك ومن بسط  
 فيه حصيراً فله من الاجر كذا وكذا بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مات  
 ولم يوقد في حياته في مسجده قنديل ولا بسط فيه حصير ولو كان قال  
 لأصحابه هذا لبادروا الى هذه الفضيلة وسبقه الى ذلك ابن حبان ذكره في  
 ترجمة عاصم بن سليمان واستدل به أيضاً على بطلان حديث إن الله أحيى  
 أمي فأمنت بانه مخالف لما صحح انه عليه الصلاة والسلام استاذن ربه في  
 الاستغفار لما فلم يؤذن له ذكره في ترجمة عبد الوهاب بن موسى واستدل  
 بعض الحفاظ على كذب حديث ما أنا وأمة سوداء سمعاهم الخدين عملت  
 بطاعة الله الاسواء بان الله لم يجعل لنبية عدلاً من أمته نقله الحفاظ في ترجمة  
 شداد بن عبد الله من اللسان وقال الحفاظ أبو موسى المديني في خصائص المسند  
 ومن الدليل على أن ما أودعه الامام احمد رحمه الله تعالى مسنده قد احتاط فيه

استنادا ومتنا ولم يورد فيه إلا ما صح عنده على ما أخبرنا أبو علي قال ثنا  
أبو نعيم ح وأنا ابن الحصين قال أنا ابن المذهب قال أنا القهطعي ثنى عبد الله  
ثنى أبي ثنا محمد بن جعفر قال ثنا شعبة عن أبي التياح قال سمعت أبا زرعة  
يحدث عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال يهلك  
أمتي هذا الحي من قريش قالوا فما تأمرنا يا رسول الله قال لو أن الناس  
اعتزلوهم قال عبد الله قال ابني في مرضه الذي مات فيه اضرب على هذا الحديث  
فانه خلاف الاحاديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعني قوله اسمعوا وأطيعوا  
قال أبو موسى وهذا مع ثقة رجال استناده حين شد لفظه عن الاحاديث المشاهير  
أمر بالضرب عليه واستدلال الحافظ على كذب ابن بطة الحنبلي الفقيه  
المشهور وعلى وضع زيادة زادهما في حديث كلام الله موسى وهي قوله من ذا  
العبثاني الذي يكلمني من الشجرة بان كلام الله لا يشبه كلام المخلوقين وسبقه الى  
ذلك ابن الجوزي واستدل هو والذهبي على بطلان حديث أخرجه ابن حبان  
في صحيحه عن ابن عمر كان خاتم النبوة مثل البندقة من لحم مكتوب عليه  
محمد رسول الله بمخالفته الاحاديث الصحيحة في صفة ختم النبوة واستدل  
الحافظ السيوطي على بطلان حديث من قال أنا عالم فهو جاهل بورد ذلك  
عن جماعة من الصحابة والتابعين وأفرد لذلك جزأ سماء أعذب المناهل وأورد  
شراذه في الصواعق على النواعق الى غير ذلك

وقد أكثر ابن الجوزي في موضوعاته من الحكم على الاحاديث بالوضع  
من هذا الطريق وسبقه الى ذلك الجوزقاني في موضوعاته فانه بين فيه كما  
قال الذهبي أحاديث واهية بمعارضة أحاديث صحاح لها وهذا موضوع كتابه  
لانه سماه الأباطيل والمناسك والصحاح والمشاهير يذكر الحديث الواهي  
ويبين علته ثم يقول باب في خلاف ذلك ثم يذكر حديثا صحيحا ظاهره  
يعارض الذي قبله قال الذهبي وعليه في كثير منه مناقشات له وكذلك بين صنيعه

هذا الحافظ السيوطي في أول كتاب الإيمان من اللآلئ المصنوعة . . .  
﴿ فصل ﴾ إذانقرر هذا وعلمت أن يجرح الراوى يكون بسبب روايته  
للمنكرات والموضوعات وأن الكارة والوضع يعرفان بالتفرد ودهخالفه  
الاصول فاعلم أن عبد السلام بن صالح لم يتفرد بشيء من مروياته ولا وقع  
فيها ما هو منكرو يخالف للاصول حتى يجرح ويحكم بكونه منكر الحديث  
فانهم حكموا عليه بذلك من أجل روايته حديث الباب وحديث الإيمان  
إقرار بالقول فقد قال الخطيب في ترجمته من تاريخ بغداد قد ضعف جماعة من  
الأئمة أبا الصلت وتكلموا فيه بغير هذا الحديث ثم نقل عن الدارقطني أنه قال  
روى عن جعفر بن محمد عن آبائه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه  
قال الإيمان إقرار بالقول وعمل بالجوارح الحديث وهو منهم بوضعه لم يحدث  
به إلا من سرقه منه اه وكذلك فعل ابن الجوزي فإنه لم يورده في  
الموضوعات سوى هذين الحديثين وهو منهم تحامل لادليل عليه ولا موجب  
له سوى موالاته لأهل البيت كعادتهم مع غيره فإنه لم ينفرد بهذين الحديثين  
حتى ينهم بهما ويتحامل عليه من أجلهما . أما حديث الباب فقد عرفت ما فيه وأما  
حديث الإيمان فقد تابعه عليه جماعة منهم أحمد بن حنبل بن سليمان الطائي  
وعلى بن غراب وهو ثقة وثقه ابن معين والداقطنى وقال أحمد ما رأيته  
إلا صدوقا واحتج به النسائي وكذلك تابعه محمد بن سهل البجلي أخرج هذه  
المتابعات الثلاث الخطيب في التاريخ وتابعه أيضا داود بن سليمان بن وهب  
الغازي أخرجه أبو زكريا البخاري في فوائده . وقال الحافظ أبو الحجاج  
المزى في التهذيب ، تابع أبا الصلت على هذا الحديث الحسن بن على التميمي  
الطبرستاني عن محمد بن صدقة العنبري عن موسى بن جعفر وتابعه أحمد بن  
عيسى بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب العلوى عن عباد بن صهيب عن  
جعفر اه قال الحافظ السيوطي ومتابعتهما في فوائده تمام وتابعه أيضا أحمد بن



محمد بن ابراهيم البلاذري الحافظ أخرجه الشيرازي في الالقياب وتابعه أيضا  
محمد بن زياد السهمي أخرجه الصابوني في المائتين وتابعه أيضا محمد بن أسلم  
أخرجه البيهقي في شعب الایمان وتابعه أيضا عبد الله بن موسى بن جعفر  
أخرجه ابن السنن في كتاب الاخوة والاخوات فهو لا تسعة متابعون وله مع  
هذا شواهد من حديث أبي قتادة وعائشة وأنس بن مالك وعمر بن الخطاب  
وابنه عبد الله وآخرين وقد قرأت في ترجمته محمد بن عبد الله بن طاهر أبي العباس  
الحزاعي من تاريخ الخطيب أخبرنا محمد بن أحمد بن يعقوب أخبرنا محمد بن عبد الله بن  
حمويه النيسابوري حدثني علي بن محمد المذكر حدثنا محمد بن علي بن الحسين الفقيه  
الرازي حدثنا أبي عن محمد بن عبد الله بن طاهر قال كنت واقفا على رأس أبي  
وعنده أحمد بن حنبل واسحاق بن راهويه وأبو الصلت الطروعي فقال أبي  
ليحدثني كل رجل منكم بحديث فقال أبو الصلت حدثني علي بن موسى الرضى  
وكان والله رضى كما سمى عن أبيه موسى بن جعفر عن أبيه جعفر بن محمد  
عن أبيه محمد بن علي عن أبيه علي بن الحسين عن أبيه الحسين بن علي عن أبيه  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الإيمان قول وعمل فقال بعضهم  
ما هذا الإسناد فقال له أبي هذا سعوط المجانين إذا سعط به المجنون برأ فأقره  
أحمد بن حنبل واسحاق بن راهويه على ذلك ولم ينكره وقد ذكر الحافظ  
السيوطي في المقاصد الحسنة والحافظ السيوطي في التعقبات المفردة أن الديلمي  
ذكر في مسند الفردوس أن علي بن موسى الرضا عليه السلام لما دخل  
نيسابور خرج علماء البلد في طلبه يحيى بن يحيى واسحاق بن راهويه وأحمد  
ابن حرب ومحمد بن رافع فتعلقوا بلجانه فقال له اسحق بحق آبائك الطاهرين  
حدثنا بحديث سمعته من أبيك فقال ثنا العبد الصالح أبي موسى بن جعفر  
وذكر الحديث فأفاد هذا أن الحديث مشهور عن الرضى عليه السلام وأن  
عبد السلام بن صالح لم ينفرد به ومن قلة حياء ابن حبان وابن طاهر

المقدسى وعدم تعظيمهما لحرمة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنهما  
تكلمتا في علي بن موسى الرضى عليه السلام وعلي من لا يحترم العشرة الطاهرة  
من الله ما يستحقه مع أن كلا منهما متهم بخروج بل روى ثانيهما بالعظائم  
نعمال الله ستره ومعافاته آمين . ومع عدم تفرد به فالحديث موافق لما جاء  
به القرآن ونطقت به السنة المتواترة وأطبق عليه السلف الصالح من أن الإيمان  
معرفة بالقلب وقول باللسان وعمل بالجوارح فأى شيء ينسكروا في هذين  
الحديثين حتى يكذب راويهما ويحكم عليه بكونه منسكرا الحديث وقد اعتبرنا  
من حديثه غير ما ضعفوه به فما وقفنا له على حديث منسكرا ولا وجدنا له حديثا  
تفرد به ولو لا خوف الإطالة لأوردت من ذلك ما حضرني الآن مع  
بيان متابعاته وشواهد - فان قيل إذا كان الأمر على هذا فما الحامل لمن جرحه  
على جرحه مع أنه لم ينفرد ولم يأت بمنكر مخالف للأصول حتى يسوغ  
لهم ذلك . قلنا الحامل لهم أمور .

(الامر الأول) أنه قد يحصل منهم أو من بعضهم تشديد وتغال في  
بعض الأحيان فيعدون كل تفرد منسكرا أو يضعفون كل من حصل منه ذلك  
وقد يبلغ بعضهم فيكذب وذلك باطل مردود فقد ضعفوا بهذا من هو أشهر  
وأحفظ من عبد السلام بن صالح كالحسن بن علي بن شبيب المعمرى  
الحافظ صاحب التصانيف كذبه فضالك الرازى وجعفر بن الجنييد وموسى بن  
هارون لتفرد به بأحاديث بين هو سبب تفرد به لما كثر عليه الإنكار وقال  
في حقه البرديجى ليس بعجب أن ينفرد المعمرى بعشرين أو ثلاثين حديثا في  
كثرة ما كتب وقال الحافظ في اللسان قد استقر الحال على توثيقه وغاية ما  
قيل فيه أنه حدث بأحاديث لم يتابع عليها وقد قال الدارقطنى أنه رجع عنها  
فان كان قد أخطأ فيها كما قال خصمه فقد رجع عنها وإن كان مصيبا فيها كما  
كان يدعى فذاك أرفع له اه وكذلك الطبرانى تكلم فيه ابن مردويه وبعض

معاصريه وأجاب عنه الذهبي بقوله لا ينكر له انفرد في سبعة ما روى اه  
وكذلك عبد الوهاب بن عبد المجيد اش في وأجاب عنه الذهبي بقوله لا ينكر  
له إذا انفرد بحديث بل وبشرة يقال كانت غلته في العام أربعين ألفا ينفقها  
على أصحاب الحديث اه وكذلك عبد الله بن صالح كاتب الليث تكلموا فيه  
لأنفرادهم بالحديث عن الليث وقد ذكر الحافظ في مقدمة الفتح أن ابن عبد الحكم  
قال سمعت أبي وقيل له أن يحيى بن بكير يقول في أبي صالح فقال قل له هل  
جئنا الليث قط إلا وأبو صالح عنده رجل كان يخرج معه الى الاسفار والى  
الريف وهو كاتبه فينكر على هذا أن يكون عنده ما ليس عنده غيره اه بل  
تكلموا فيمن هو أشهر وأوثق وأحفظ من جميع هؤلاء كعلي بن المديني الذي  
قال فيه البخاري ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني والذي  
يقول عنه الحفاظ أنه كان أعرف بعلم الحديث وأحفظ له من احمد وابن  
معين ومع ذلك فقد ضعفه العقيلي وتكلم فيه بسبب افضلة تفرد بها في أثر عن  
عمر بن الخطاب وتنزل الذهبي للرد عليه فقال يخاطبه أما لك عقل يا عقيلي  
أتدري فيدن تكلم فاننا لو تركنا حديث علي وصاحبه محمد وشيخه عبد الرزاق  
وعثمان بن أبو شيبة وابراهيم بن سعد وعفان وأبان العطار واسرائيل وأزهر  
السمان وبهر بن أسد وثابت البناني وجريز بن عبد الحميد لغلقتنا الابواب  
وانقطع الخطاب ولما انت آثار واستولت الزنادقة والخرج الدجال وكأنك  
لا تدري أن كل واحد من هؤلاء أوثق منك بطبقات بل أوثق من ثقات  
كثيرين لم توردهم في كتابك فهذا مما لا يرتاب فيه محدث وإنما أشتبه أن تعرفني  
من هو الثقة الثبت الذي ما غلط ولا انفرد بما لا يتابع عليه بل الثقة الحافظ  
إذا انفرد بالحديث كان أرفع له وأكمل لرتبته وأدل على اعتناؤه بعلم الأمر  
وضبطه دون أقرانه لا أشياء ماعرفها اللهم إلا أن يتبين غلطه ووهمه في الشيء  
فيعرف بذلك فانظر أرل شيء الى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

الكبار والصغار ما فيهم أحد إلا وقد انفر بسنة فيقال له هذا الحديث لا يتابع عليه وكذلك التابعون كل واحد عنده ما ليس عند الآخر من العلم وما الغرض هذا فان هذا مقرر على ما ينبغي في علم الحديث وان تفرد الثقة المتقن يعد صحيحا غريبا وان تفرد الصدوق ومن دونه يعد منكرا وان اكثار الراوى من الاحاديث التي لا يوافق عليها لفظا أو اسنادا يصيره متروك الحديث ثم ما كل أحده فيه بدعة أوله هفوة أو ذنوب يقدح فيه بما يوهن حديثه اه فلو فرضنا أن عبد السلام بن صالح انفرد بحديث أو حديثين فهو مثل هؤلاء خصوصا وقد تقدم في ترجمته انه كان كثير المال وكان يكرم المشايخ ويتطلب ما عندهم من غريب الحديث في فضل أهل البيت فكانوا يخصونه بها كما كان يفعل عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي فكيف وهو لم ينفرد بها

( الامر الثاني ) انهم قد يجرحون الراوى لسكونه روى حديثا منكرا وهو توسع باطل مردود أيضا فقد نقل الذهبي عن احمد بن سعيد بن سعدان انه قال في احمد بن عتاب المروزي شيخ صالح روى الفضائل والمناكير ثم تعقبه بقوله ما كل من روى المناكير ضعيف ثم إن الذهبي غفل عن هذا فذكر في الميزان الحسين بن الفضل البجلي وقال لم أر فيه كلاما لكن ساق الحاكم في ترجمته مناكير عدة اه فتعقبه الحافظ في اللسان وقال ما كان لذكر هذا الرجل في هذا الكتاب معنى فانه من كبار أهل العلم والفضل ثم ساق ترجمته الى أن قال فلو كان كل من روى شيئا منكرا استحق أن يذكر في الضعفاء لما سلم من المحدثين أحد لاسيما المسكين منهم فكان الاولى أن لا يذكر هذا الرجل لجلالته اه ثم إن الحافظ غفل عن هذا أيضا فاستدرك في اللسان أئمة اجلاء لا موجب لذكرهم إلا اشره وحب الاستكثار والكمال لله وحده وفي ترجمة ثابت بن عجلان من مقدمة فتح الباري قال العقيلي لا يتابع على حديثه وتعقب ذلك أبو الحسن بن القطان بان ذلك لا يضره إلا اذا اكثر

منه رواية المناكير ومخالفة الثقات قال الحافظ وهو كما قال اه وقال ابن دقيق العيد قولهم روى مناكير لا يقتضى بمجرد ترك روايته حتى تسكثر المناكير فى روايته وقد قال احمد بن حنبل فى محمد بن ابراهيم التيمى روى أحاديث منكورة وهو ممن اتفق عليه الشيخان واليه المرجع فى حديث انما الاعمال بالنيات اه وقد تكلموا فى الطبرانى وابى نعيم وابن منده والحاكم وجماعة من الحفاظ لاجل روايتهم المناكير أيضا وأجيب عنهم بجواب آخر ذكرته فى غير هذا الموضع فلو فرضنا أن عبد السلام بن صالح وقع فى حديثه بعض المناكير فذلك لا يصيره منكر الحديث كما عرفت . . .

« الامر الثالث » انهم قد يظنون تفرد الراوى بالحديث فيعتبرونه فى منكراته ويتكلمون فيه من أجله ويكون هو فى الواقع بريئا منه لوجود متابعين له عليه لم يطلع عليهم المجرحون بحيث لو اطلعوا عليهم لما جرحوه وهذا موجود بكثرة يطول معها استيعاب أمثله أو مقارنته وقد قال أبو حاتم فى بيان بن عمرو انه مجهول والحديث الذى رواه باطل فتعقبه الحافظ فى المقدمة بأنه ليس بمجهول وان العهدة فى الحديث ليست عليه لأنه لم ينفرد به كما قال الدارقطنى فى المؤلف والمختلف اه وضعف ابن طهر فتح بن سلمويه بن حمران بحديث فتعقبه الحافظ بأنه لم ينفرد به وان ابن حبان ذكره فى الثقات واتهم الحاكم أبا بكر الباقندى الحافظ بحديث وقال لم يتابعه عليه أحد فى الاسلام وكان يظن ذلك الى ان أخبره ابن المظفر الحافظ بان البزار تابعه عليه وكذلك تكلموا فى مهنا بن يحيى السامى صاحب الامام أحمد لظنهم انه انفرد بحديث فى الجمعة وليس كذلك بل توبع عليه كما ذكره ابن عبد البر وقد يجرح أحدهم الراوى بناء على انفرد ثم يقف بعد ذلك على المتابع فيعرف براءة الذى جرحه ثم يوثقه كقول الحاكم فى المستدرک فى حديث قتل الحسين كنت أحسب دهرأ أن المسمى تفرد بهذا الحديث عن أبى نعيم

حتى حدثناه أبو محمد السبيعي ثنا عبد الله بن محمد بن زاجية ثنا حميد بن الربيع  
ثنا أبو زعيم به اه و قول ابن حبان في اسحق بن يحيى ، ادخلناه في الضعفاء  
لما كان فيه من الابهام ثم سبرت أخباره فإذا الاجتهاد أدى إلى أن يترك  
مالم يتابع عليه ويحتج بما وافق الثقات وقول الخطيب في حديث كنت أظن الحمل  
فيه على الفقاعى حتى ذكر عبد الغفار بن عبد الواحد الارموى ان محمد بن  
جعفر مشهور عندهم ثقة ثم بين علة الحديث الى غير ذلك وهكذا وقع  
منهم بالنسبة لعبد السلام بن صالح فانهم ظنوا انفراده بحديث الباب  
وحديث الايمان كما صرحوا به والواقع خلاف ذلك كما رأيت وبهذا رد  
يحيى بن معين على من اتهمه بحديث الباب فقال ماتريدون منه فقد حدث به  
القيدى وهو ثقة . . . .

« الامر الرابع » أنهم قد يفعلون ذلك بناء على أن حديث الراوى منكر  
مخالف للأصول وهو على خلاف ذلك فى الواقع والسبب فيه عدم اهتدائهم  
إلى طريق الجمع بين المتعارضين والحكم بوضع الحديث المعارض لا يصار اليه  
الا عند تعذر الجمع كما هو منصوص عليه فى الأصول أو لظنهم المعارضة مع  
انتفاءها فى نفس الامر ووقوع هذا أيضاً منهم كثير جداً ومن أمثله حكم ابن  
حبان بوضع حديث عبد الله بن عبد الله بن أبى أنه أصيبت ثنيته يوم أحد  
فأمره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم باتخاذ ثنيته من ذهب وحديث ابن  
عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يصلى إلى نائم أو يحدث  
فقال هذان موضوعان وكيف بأمر المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم باتخاذ  
الثنية من الذهب وقد قال إن الذهب والحريز محرمان على ذكر أمتى وكيف  
ينهى عن الصلاة إلى النائم وقد كان يصلى وعائشة بينه وبين القبلة وتعبقه الذهبى  
بقوله حكمك عليهما بالوضع بمجرد ما أبديته حكم فيه نظر لاسيما خبر الثنيتين  
ذكر ذلك فى ترجمة أبان بن سفيان المقدسى وحكم الذهبى بوضع حديث ابن  
( ١١٤ - فتح )

عمر خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم وفي يده كتابان تسمية أهل الجنة وتسمية أهل النار بأسمائهم وأسماء آبائهم وقبائلهم بأنه يقتضى أن يكون زنة الكتابين عدة قناطر وتعقبه الحافظ في اللسان بقوله وليس ما قاله من زنة الكتابين بالازم بل هو معجزة عظيمة وقد أخرج الترمذى لهذا المتن شاهداً اه ذكر ذلك في ترجمة عبد الوهاب ابن همام الصنعاني قلت والحديث تكلم عليه صاحب الابرز بما أزال أشكاله وأحسن منه وأقرب ما استفاد من كلام ابن العربي في العارضة فإن من وقف عليه وتدبره علم أن الحديث من قبيل العاديات وأنه ليس فيه اشكال أصلاً وحكم الذهبي أيضاً بطلان حديث من سره أن يحب الله ورسوله فليقرأ في المصحف بأن المصاحف إنما اتخذت بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتعقبه الحافظ بقوله هذا التعليل ضعيف ففي الصحيحين نهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو مخافة أن يناله العدو وما المانع أن يكون الله أطلع نبيه على أن أصحابه سيتخذون المصاحف ذكره في ترجمة الحر بن مالك بل حكم في كتابه العلو للعلی الغفار بنسكارة حديث لو دلى أحدكم بحبل لم يبط على الله مع الاعتراف بصحة اسناده لكونه لم يعرف وجهه وقال فيه أيضاً في حديث تعدد الأنبياء في كل أرض بعد تصحيح سندده وهذه بلية تحير السامع كتبها - تطراداً للتعجب قال وهو من قبيل السمع واسكت اه وحكم ابن الجوزي بوضع حديث سدوا كل باب في المسجد إلا باب علي بأنه مقابل الحديث أبي بكر عملته الرافضة وتعقبه الحافظ في القول المسدد بقوله هذه دعوى لم يستدل عليها إلا بمخالفة الحديث الذي في الصحيحين وهذا إقدام على رد الأحاديث الصحيحة بمجرد التوهم ولا ينبغي الإقدام على الحكم بالوضع إلا عند عدم إمكان الجمع ولا يلزم من تعذر الجمع في الحال أنه لا يمكن بعد ذلك لأن فرق كل ذي علم عليم وطريق الورع في مثل هذا أن لا يحكم على الحديث بالبطلان بل يتوقف فيه إلى أن يظهر لغيره

الم يظهر له وهذا الحديث من هذا الباب اه وحكمه أيضاً تقليد آل العقبى بوضع حديث من جمع بين صلاتين من غير عذر فقد أتى بابا من أبواب الكبار بانه معارض بحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء وحكمه أيضاً بوضع حديث من احتسب طعاماً أربعين ليلة فقد برىء من الله وبرىء الله منه بان فيه وعيدا مشتملا على البرامة ممن فعل ذلك وهو لا يذفر وتعقبه الحافظ في القول المسند بان هذا من الاحاديث الواردة في معرض الزجر والتنفير وظاهره غير مراد وقد وردت عدة أحاديث في الصحيح تشتمل على البرامة وعلى نفى الايمان وغير ذلك من الوعيد الشديد في حق من ارتكب أموراً ليس فيها ما يخرج عن الاسلام كحديث ابى موسى في الصحيح في البرامة من حلق وسلق وحديث ابى هريرة لا يزني 'لزاني حين يزني وهو مؤمن إلى غير ذلك فما كان الجواب عنها كان هو الجواب عن هذا الحديث ولا يجوز الاقدام على الحكم بالوضع قبل التأمل والتدبر اه وحكمه أيضاً بوضع حديث من تزوج امرأة لعزها لم يزد الله إلا ذلاً ومن تزوج امرأة لما لها لم يزد الله تعالى الا فقراً الحديث بانه مخالف لما في "الصحيح" تنكح المرأة لما لها ولحسبها وجمالها وتعقبه الحافظ السيوطى بان الحديث ليس مخالفاً لما في الصحيح لانه ليس المراد الامر بذلك بل الاخبار بما يفعله الناس ولهذا قال في آخر الحديث فاطفر بذات الدين تربت يداك وحكمه أيضاً بوضع حديث ولد الزنى لا يدخل الجنة بانه مخالف للأصول وأعضاها قوله تعالى ولا تزر وازرة وزر أخرى وتعقبه الحافظ السيوطى بما نقله الرافعى في تاريخ قزوين عن بعض الائمة من أن معناه انه لا يدخل الجنة بعمل أصله بخلاف ولد الرشدة فانه اذا مات طفلاً وأبواه مؤمنان لحق بهما وبلغ درجتهم باصلاحهما على ما قال تعالى والذين آمنوا واتبعتهم ذرياتهم بايمان ألقنا بهم ذرياتهم وولد الزنى لا يدخل الجنة بعمل أصله أما الزانى فنسبه



منقطع واما الزانية فشؤم زناها وان صلحت يمنع من وصول بركة صلاحها  
اليه ام إلى غير ذلك

وحديث الباب أيضا من هذا القليل فانهم توهموا منه ان فيه تفضيلا لعل  
على أبي بكر وذلك مخالف لاصول أهل السنة كما صرح به كثير منهم فبادروا  
إلى تكذيب روايته والامر بخلاف ذلك كما سأذكره

(الامر الخامس) كون الحديث في فضل علي وروايه منهم بالتشيع بل مجرد كون  
الحديث في الفضائل من أكبر أسباب الطعن عندهم في الرواة ولو لم يتهموا  
بتشيع فان من روى ذلك لا يترقبون في طعنه ولا يتورعون عن جرحه ولو كان  
أوثق الثقات وأعدل العدول وقد تقدم عن أبي زرعة أنه قال كم من خارق افتضحوا  
بهذا الحديث يعني ان كل من حدث به يحكمون عليه بالضعف ولو كان معروفا  
عندهم أنه ثقة فدلل الضعف هو التحديث بفضل علي عليه السلام حتى أنهم ضمه  
به جماعة من الحفاظ المشاهير ورموهم بالرفض والتشيع كمحمد بن جرير الطبري  
تكلموا فيه لتصحيحه حديث الموالاة والحاكم صاحب المستدرک لتصحيحه  
فيه حديث الطير وحديث الموالاة والحافظ ابن السقا لاهل السنة حديث الطير  
دو ثبوا اليه ساعة الالهلاء وأقاموه وغسلوه موضعه والحافظ الحسكاني لتصحيحه  
حديث رد الشمس والحافظ ابن المظفر لتأليفه في فضائل العباس و ابراهيم بن عبد العزيز  
ابن الضحاک لكونه املی مجالس فی فضل ابی بكر وعمر رضي الله عنهما فلما فرغ  
قال بهذا علي او بعثمان فتفرقوا عنه وضعفوه مع أن المسألة خلافية لا تستوجب  
ذلك كما قال الذهبي بل نسبوا الدارقطني الى التشيع وما أبعد منه لحفظه ديوان  
السيد الحميري بل تكلموا في الشافعي ونسبوه إلى الشيع لموافقة الشيعة في  
مبائل فروعية أصابوا فيها ولم يدعوا كالجهر بالبسطة والقنوت في الصبح  
والتختم في اليمين وموالاته لاهل البيت وقد أشار هو رضي الله عنه إلى ذلك  
في أبياته المشهورة وضعفوا المسعودي وحكموا بتشيعه لقوله في مروج

الذهب والأشياء التي استحق بها اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
الفضل هي السبق الى الايمان والهجرة والنصرة لرسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم والقربى منه والقناعة وبذل النفس له والعلم بالكتاب والتنزيل والجهاد  
في سبيل الله والورع والزهد والقضاء والحكم والعفة والعلم وكل ذلك لعل  
عليه السلام منه النصيب الا وفر والحظ الا كبر الى ما ينفرد به من المؤاخاة  
والمواالاة والمنزلة الخ مع ان كل ما قاله حق لا شك فيه . وضعفوا برواية حديث  
الطير خلائق منهم ابراهيم من باب البصري واحمد بن سعيد بن فرقد الجدي  
وحامد بن يحيى بن المختار و ابراهيم بن ثابت القصار واسماعيل بن سليمان الرازي  
والحسن بن عبد الله الثمقي وحمزة بن خراش ودينار أبو مكيس وسليمان بن  
حجاج وعبد الله بن زياد أبو العلاء وعمران بن وهب الطائي ومحمد بن احمد  
ابن عياض ومحمد بن سليم ومحمد بن شعيب وميمون بن جابر أبو خلف وغيرهم  
وقد أورد هؤلاء الذهبي وضعفهم تبعا واستقلالاً بحديث الطير مع اعترافه  
بشبوته في التذكرة وضعفوا بحديث الباب جماعة أيضا منهم احمد بن عمران بن  
سلمة واحمد بن سلمة الكوفي واحمد بن عبد الله بن يزيد واسماعيل بن محمد بن يوسف  
وسعيد بن عقبه وجعفر بن محمد الفقيه وعثمان بن عبد الله الهاموي وعمر بن  
اسماعيل بن بحالد ومحمود بن بحر الانطاكي ويحيى بن بشار الكندي في  
آخرين وضعفوا بحديث الشمس وغيره إنما لا تحصى كالحسن بن محمد بن يحيى  
واسماعيل بن إياس بن عفيف وصالح بن أبي الاسود الكوفي ومالك بن مالك  
ومحمد بن سليم الوراق ومحمد بن الحسن الأزدي ومحمد بن الخطيب الانطاكي  
وجعفر بن محمد العوسجي ومحمد بن المظفر ومسعر بن يحيى ويحيى بن ابراهيم  
السلماسي ومحمد بن علي بن النعمان وهو الذي وقعت له مناظرة مع أبي حنيفة  
إذ قال له كالمذكر عليه عمن رويت حديث رد الشمس لعل فقال عمن رويت أنت  
ههنا يasarية الجبل فاحمهم و ابراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن ابي طالب

ضعفه الذهبي لروايته حديث الشمس ولم يتنبه الحافظ لذلك فقال في تعجيل المنفعة ذكره الذهبي في المغني ولم يذكر لذكره فيه مستنداً وتكلم يحيى بن معين في الحافظ. ابى الازهر النيسابوري الثقة لروايته حديثاً في الفضائل عن عبد الرازق كما سبق الى غير هؤلاء من ضعفوهم وليس لهم على أكثرهم دليل سوى رواية الفضائل والسبب في ذلك أن الرفض كان شائعاً في عصورهم فكانوا يتوهمون ان قبول مثل هذه الاحاديث فيه ترويج لبدعة الرفض في الغون في الانكار على من أتى بشيء من ذلك سدا لهذا الباب مع أن الكثير منهم كان فيه أيضاً بدعة النصب فكان ينتقم لنجلته وهو له من حيث لا يشعر غيره من يظن به أنه من أهل السنة فيقلده في ذلك والكلام في عبد السلام بن صالح من هذا القبيل فما أجيب به عن الحافظ بن الازهر وابن جرير والهاكم وابن المظفر وابن السقا والحسكاني وابن عقده وامثالهم فهو الجواب عنه أيضاً ...

( الوجه الثالث ) أن هذا الجرح على ما عرفته من بطلان أساسه صدر مبهما لم يفسره أصحابه ولا بينوا مستندهم فيه والجرح المبهم إذا عارضه تعديل كان مردوداً باطلاً والعمل على التعديل بالاجماع من فعلهم وان خالفه فريق في مقالهم نظير ما سبق في التضعيف بالبدعة وذلك لاختلاف انظار الناس في أسباب الجرح مع غلبة الهوى والعصبية على النفوس فقد تحمله العداوة والمنافسة على الجرح في عدوه وقرينه بلا موجب كما وجد ذلك بكثرة بين الاقران وبين المختلفين في النحل والعقائد وقد بنى جرحه على كون الراوى تفرد بالحديث المنكر وعلى أن حديثه مخالف للاصول ويكون الواقع خلاف ذلك كما رأيت وقد يبنيه على أمور ليست هي من باب الجرح أصلاً كجماعة ضعفوا رواية فلما سئلوا عن ذلك أبدوا من الأسباب ما لا دخل له في الجرح كشمعة بن الحجاج ضعف راوياً فسئل عن السبب فقال رأيت

يركض على بردون وضعف المنهال بن عمرو أيضا لسماحه من داره صوت  
 القرامات بالطرب وضعف الحكم بن عتيبة زاذان فسأله شعبة عن  
 السبب فقال كان كثير الكلام وضعف جرير بن عبد الحميد سمك بن حرب  
 لأنه رآه يقول قائما وضعف بعضهم اسماعيل بن عبد الملك لكونه كان  
 يبيع الزئبق وضعف العجلي اسحاق بن اسماعيل والد اسماعيل القاضي لأنه  
 كان أميناً على أموال الأيتام وضعف ابن أبي حاتم راويا سمعه يقرأ  
 بالتلحين وضعف وكيع ويحيى بن سعيد ابراهيم بن سعد لنجوازه سماع  
 الملاهي ورده الذهبي بانه كان لا يجد دليلا ناهضا على التحريم فاداه اجتهاده  
 إلى الرخصة فكان ماذا وضعفوا الزهري لكونه ابس زى الجند وخدم  
 هشام بن عبد الملك وفي حقه يقول الذهبي اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث  
 وضعفوا بأخذ الأجرة على السماع جماعة يطول عدوم كابن الاعرابي والحسن  
 ابن سفيان وعلى بن عبد العزيز البغوي والحارث بن أبي أسامة وأبي القاسم  
 عبد الله بن محمد البغوي وأبي شعيب عبد الله بن الحسن الحراني في آخرين  
 مع أن كثيرا من الأئمة صرحوا بجواز ذلك عند الضرورة وضعفوا  
 أبا ثور لانه كان يتكلم في الرأي وقال الفريابي في ابراهيم الجرجاني كان  
 شيخ أصحاب الرأي وأنا لا أكتب عن أصحاب الرأي وتكلم الكثير  
 منهم في أكثر أصحاب أبي حنيفة لاجل الرأي أيضا وضعف أحمد بن  
 حنبل الحارث المحاسبي لاشتغاله بعلم الكلام وضعف غيره الكثير من  
 علماء الكلام بذلك بل جعلوا الاشتغال بعلم الكلام من البدعة الموحجة  
 لضعف كل من وجدت فيه كما نص عليه الحافظ السلفي في معجم السلف والحافظ  
 ابن رشيد في الرحلة وعلى هذا فرأس المبتدعة الضعفاء هو أبو حسن الأشعري  
 وضعف أبو داود الحافظ أحمد بن منصور الرمادي صاحب المسند لكونه  
 صاحب الواقعة وتكلم يحيى بن معين في الشافعي لمجرد تعصبه لمذهب الحنفية

الذى كان غالباً فيه وضعفوا زكريا بن منظور لزعم بعضهم أنه كان طفيلياً وقد جمع الذهبى فى الثقات المجروحين بمثل هذا جزءاً لكنه ما استوعب ولا قارب بحيث يستدرك عليه ضعفه وقال فى أوله قد كتبت فى مصنفى الميزان عدداً كثيراً من الثقات الذين احتج بهم البخارى أو مسلم أو غيرهما ليكون الرجل منهم قد دون اسمه فى مصنفات الجرح وما أوردتهم لضعف فيهم عندي بل ليعرف ذلك وما زال يمر بى الرجل الثبت وفيه مقال لا يعبأ به ولو فتحنا هذا الباب على نفوسنا لدخل فيه عدة من الصحابة والتابعين والأئمة فبعض الصحابة كفر بعضهم بتأويل ما والله يرضى عن الكل ويغفر لهم فافهم بمعصومين وما اختلافهم ومخاربتهم بالتى تدينهم عندنا أصلاً وتكفير الخوارج لهم انحطت رواياتهم بل صار كلام الخوارج والشيعه فيهم جرحاً فى الطاعنين فانظر إلى حكمة ربك نسأل الله السلامة . وهكذا كثير من كلام الاقران بعضهم فى بعض ينبغى أن يطوى ولا يروى وي طرح ولا يجعل طعناً ويعامل الرجل بالعدل والقسط اهـ ومعاملته بالعدل والقسط لا تعرف من الجرح المبهم وانما تعرف من الجرح المفسر فيقبل من الجراح ما هو جرح حقيقة كقوله فلان كذاب لأنه حدث عن فلان وادعى السماع منه وقد مات قبل ولادته أو قبل دخوله لبلده أو سئل الشيخ عن الحديث فانكره وأبدى دليلاً على عدم سماعه له أو أقر على نفسه بالكذب أو زاد فى النسخة أو أدخل نفسه فى الطباق أو كان يترك الصلاة و يقسم الدليل على ذلك كما فعل بعضهم مع بعض الحفاظ حيث لم يروه يهمل وهم يسمعون عليه فوضعوا فى أطراف رجله خبراً ثم رجعوا اليه بعد ثلاثة أيام والخبر فى رجله أو رؤيتهم لياه سكران أو نحو ذلك وي طرح له ما ليس بجرح كالاشياء التى ذكرناها وأما على الابهام المحتمل لهذا فلا يقبل خصوصاً مع معارضة التعديل وعلى هذا استقر صنيع جميعهم وصرح به أكثرهم فى أصول الفقه والحديث كما هو

معروف . وقد قال النووي في الجواب عن اخراج مسلم لجماعة ضعفاء في أول شرحه ما نصه ولا يقال الجرح مقدم على التعديل لان ذلك فيما إذا كان الجرح ثابتاً مفسر السبب وإلا فلا يقبل الجرح إذا لم يكن كذلك . وقد قال الامام الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي وغيره ما احتج به البخاري ومسلم وأبو داود من جماعة علم الطعن فيهم من غيرهم محمول على أنه لم يثبت الطعن المؤثر مفسر السبب . وقال الحافظ في الجواب عن اخراج البخاري لجماعة ضعفاء أيضاً في مقدمة الفتح ما نصه ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لا يراوى كان مقتضى لعدالة عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته فإذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعناً فذلك الطعن مقابل بتعديل هذا الامام فلا يقبل إلا مبين السبب مفسراً بقادح في عدالة هذا الراوى وفي ضبطه لائن الاسباب الخاملة للأئمة على الجرح متفارقة منها ما يقدر ومنها ما لا يقدر اهـ ولما نقل هن الدارقطنى أنه قال في سعيد بن سليمان الواسطى يتكلمون فيه تعقبه بقوله هذا تليين مبهم لا يقبل وكذلك تعقب ابن سعد على قوله في عبد الأعلى بن عبد الأعلى لم يكن بالقوى فقال هذا جرح مردود غير مقبول وتعقب الخليل على قوله في عبد الملك بن الصباح كان متهما بسرقة الحديث فقال هذا جرح مبهم وتعقب الدارقطنى على قوله في يزيد بن أبى مریم ليس بذلك فقال هذا جرح غير مفسر فهو مردود وقال في ترجمة محمد بن بشار البصرى ضعفه عمرو ابن على الفلاس ولم يذكر سبب ذلك فيما عرجوا على تجريحه وقال الحافظ نور الدين في مجمع الزوائد في الكلام على حديث في ترجمة معاوية فيه شيخ الطبرانى لم يوثقه إلا الذهبى وليس فيه جرح مفسر اهـ وقال ابن دقيق العيد في شرح الامام مقتضى قواعد الاصول عند أهله أنه لا يقبل الجرح إلا مفسراً اهـ وقال السكالك الادفوى في الامتاع ومن ذلك قولهم فلان ضيف ولا يبينون وجه الضعف فهو جرح مطلق وفيه خلاف وتفصيل والاولى أن لا يقبل من

( ١٢٥ - فتح )

متأخرى الحمد أن لا نعلمهم يجرحون بها لا يكون جرحاً اه وقال الحاكم في المستدرک  
هؤلاء الذين ذكرتهم في هذا الكتاب ثبت عندي صدقهم لأنني  
لا أستحل الجرح إلا مبيناً ولا أجزئه تقليداً والذي اختاره لطالب العلم أن  
يكتب حديث هؤلاء أصلاً اه وذكر الذهبي في الميزان أن البخاري ذكر  
أرقم بن شرحبيل في الضعفاء ثم تعقبه الذهبي بقوله لم يذكر أبو عبد الله  
مسنداً لذكره في كتاب الضعفاء وقد وثقه أبو زرعة وغير واحد اه وقال  
اللكموني في الرفع والتكميل قد زل قدم كثير من علماء عصرنا في مسألة كون  
الجرح مقدماً على التعديل لغفلتهم عن التقييد والتفصيل توهماً منهم أن الجرح  
مطلقاً مقدم على التعديل وليس الأمر كما ظنوا بل ذلك مقيد بأن يكون الجرح  
مفسراً فإن الجرح المبهم غير مقبول مطاقاً على المذهب الصحيح فلا يمكن أن  
يعارض التعديل وإن كان مبهماً اه ونصوصهم في هذا كثيرة ذكرت بعضها  
في إبراز الوهم المكنون من كلام ابن خلدون وبسطتها أيضاً في غيره وإذا  
عرفت هذا فالجرح السابق في عبد السلام بن صالح كله من هذا القبيل لم  
يذكر أحد من الجارحين له شيئاً لجرحه حتى ينظر فيه هل هو مقبول أو  
مردود على أن قرأتين أحواهم دلت على سبب جرحهم إياه وقد أبطلناه بما لا  
يزيد عليه إن شاء الله ومن هذه الوجوه تعرف صحة حكم الحافظ في التقريب  
حيث اعتمد أنه صدوق وطرح كل ما قيل فيه فالحمد لله رب العالمين . . .

﴿ فصل ﴾ وهنا أمور يجب التنبيه عليها :

(الاول) زعم الدارقطني أن عبد السلام بن صالح كان رافضياً خبيثاً  
وهذا منه غلو وإسراف فإن الرافضي هو من كان يحط على الشيخين كما ذكره  
الذهبي في الميزان والحافظ في التهذيب وغيرهما ولم يكن عبد السلام بن صالح  
كذلك فقد تقدم عنه أنه كان يقدم أبا بكر وعمر ويترحم على علي وعثمان  
ولا يذكر أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا بالجميل وصرح بأن هذا

منه به الذي يدين الله به فكيف يكون هذا رافضيا وقلة نقل الحفاظ في اللسان  
عن ياقوت أنه قال في احمد بن طارق السكري كان رافضيا ثم تعقبه بقوله  
وياقوت متهم بالنصب فالشيخي عنده رافضي اه ....

(الثاني) قال العقيلي إنه كذاب وهذا القول لم يسبقه اليه أحد من عاصر  
عبد السلام وقد تقدم عن الحفاظ أنه قال هذا إفراط من العقيلي وتقدم أيضا  
كلام الذهبي فيه ومجازفته في حق علي بن المديني وقد اعترض الحفاظ أبو زرعة  
العراقي على من جرح راويا لم يعاصره كما نقله عنه تلميذه الثعالبي في غنيمة  
الوافد وبغية الطالب الماجد .

(الثالث) أنه قال لا يجوز الاحتجاج به اذا انفرد وعبد السلام ابن صالح  
لم ينفرد ثم هرتهافت من العقيلي فان الكذاب لا يجوز الاحتجاج به مطلقا  
(الرابع) زعموا أنه كان يروى أحاديث في المثالب وهذا ليس بجرح فقد  
جرحوا به أيضا الفضيل بن عياض وذكروا أنه روى أحاديث تزي على  
عثمان وأجاب عنه الذهبي في الجزء الذي جمعه في الثقات المتكلم فيهم بما  
لا يوجب ردهم فقال إنه روى ما سمع ولم يقصد غضا ولا أزرى على عثمان  
ففعّل ما يسوغ اه وبمثل هذا أجاب اسحاق بن راهويه عن عبد السلام بن  
صالح أيضا كما سبق ولو كان هذا جرحا لجرح جميع الأئمة والحفاظ فما منهم  
إلا وقد روى من ذلك ما بلغه أو صح عنه وهذا أحمد بن حنبل أورعهم قد  
خرج كثيراً من ذلك في مسنده كحديث اللهم اركسهما في الفتنة ركسا ودعهما  
في النار دعا لكتنه أبهم اسم عمرو بن العاص ومعاوية فقال فلانا وفلانا وكثير  
شرب معاوية للخمر في أمارته وغير ذلك مما يطول ذكره وخرج مالك  
والبخاري ومسلم حديث الحوض الذي حكى عن مالك أنه قال ما ندمت على  
حديث أدخلته في الموطأ إلا هذا الحديث وعن الشافعي أن قال ما علمنا في  
كتاب مالك حديثاً فيه إزراء علي الصحابة إلا حديث الحوض وودنا أنه لم



يذكره أو نحو هذه العبارة وكذلك في الصحيحين حديث الرويا وما شابهه وشاكله فلو كانت روايتها تخرج لثبت جرح جميع الرواة وأغرب من هذا ما ذكره الذهبي في ترجمة عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد من الميزان فقال مانصه نقم على عبد المجيد أنه أفتى الرشيد بقتل وكيع لكونه روى عن إسماعيل بن أبي خالد عن عبد الله بن أبي رواد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما مات لم يدفن حتى ربا بطنه وأنثنت خصره قال قتبية حدث وكيع بمكة وكان سنة حج فيها الرشيد فقدموه إليه فدعا الرشيد سفيان بن عيينة وعبد المجيد فاما عبد المجيد فقال يجب أن يقتل فإنه لم يرو هذا إلا وفي قلبه غش للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فسال الرشيد سفيان فقال لا يجب عليه القتل رجل سدد حديثا فرواه والمدينة شديدة الحر وتوفي النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الاثنين فترك الى ليلة الاربعاء فمن ذلك تغير قال الذهبي قلت النبي صلى الله عليه وآله وسلم سيد البشر وهو بشر يأكل ويشرب وينام ويقضى حاجته ويمرض ويتأوى ويتوك ويتطيب فهو في هذا كسائر المؤمنين ولما مات أبى هو وأمى صلى الله عليه وآله وسلم عمل به كما يعمل بالبشر من الغسل والتطيف والكفن والحد والدفن لكن ازال طيباً مطيباً حياً وميتاً وارتقاء أصابعه المقدسة وانثاؤها وربو بطه ليس معنى نص على انتقاصه والحق قد يحصل له ريح ويفتخ منه جوفه فلا يعد هذا إن كان قد وقع عيباً ثم اندفع الذهبي في تقرير كلام يدل كسابقه على جهله بمنصب النبوة وانصابه بصيغة تيمية وما الغرض هذا فان بطلانه ضرورى عند كل مؤمن ولكن الغرض تبريتهم ساحة من رواه من الجرح .

(الخامس) نقلوا عن عبد السلام بن صالح أنه قال كلب لله لولية خير من بنى أمية قيل له فيهم عثمان قال فيهم عثمان وهذا إن صح عنه فهو مباغلة لا تدل على ضعف حديثه وربما يكون استخرجها بعضهم منه في حال الجهد والمناظرة والغضب

قد يستفزع المناظر لآء كثير من هذا وعلى كل حال فاين هو من حرير بن عثمان الذي كان يلعن عالياً عليه السلام سبعين مرة في الصباح وسبعين مرة في المساء وعرفوا عنه هذا وتحققوه ثم قالوا عنه أنه من أوثق الثقات فما أجيب به عن حرير فهو الجواب عن عبد السلام والله الموفق ...

(فصل) وأما الذين طعنوا في الحديث فالكلام معهم على قسمين قسم إجمالي وقسم تفصيلي أما الإجمالي فانهم بنوه على أصول باطلة .. (الأصل الأول) كون عبد السلام بن صالح شيعياً ضعيفاً منكراً للحديث وقد علمت بطلان كل هذا بما لا مزيد عليه ..

(الأصل الثاني) إبطال كل ماورد في فضل هلى عليه السلام أو أكثره والحكم على من روى شيئاً منه بالتشيع والضعف والنكارة ولو بلغ الحديث مبلغ التواتر بحيث من تقبص صديقهم في ذلك رأى العجب العجيب والسبب فيه ما ذكره ابن قتيبة في كتابه في الرد على الجهمية فقال وقد رأيت هؤلاء أيضاً حين رأوا غلو الرافضة في حق على وتقديمه وإدعاءهم له شركة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في نبوته وعلم الغيب للأئمة من ولده وتلك الأقاويل والأمر السرية التي جمعت إلى الكذب والكفر إفراط الجهل والغباوة ورأوا شتمهم خيار السلف وبغضهم وتبرأهم منهم قابلوا ذلك أيضاً بالغلو في تأخير على كرم الله وجهه وبخسه حقه ولحنوا في القول وإن لم يصرحوا إلى ظلمه واعتدوا عليه بسفك الدماء بغير حق ونسبوه إلى الممالة على قتل عثمان وأخرجوه بجهلهم من أئمة الهدى إلى جملة أئمة الفتن ولم يوجبوا له اسم الخلافة لاختلاف الناس عايه وأوجبوا إيزيد بن معاوية لاجتماع الناس عليه واتهموا من ذكره بغير خير وتحامى كثير من المحدثين أن يحدثوا بفضائله كرم الله وجهه أو يظهروا ما يجب له وكل تلك الأحاديث لها متخرج صحاح وجعلوا ابنه الحسين عليه السلام خارجياً شاقاً لعصا المسلمين حلال الدم

وسموا بيته في الفضل وبين أهل الشورى لأن عمر لو تبين له فضله لقدمه عليهم ولم يجعل الأمر شورى بينهم وأهملوا من ذكره أو روى حديثاً في فضله حتى تحامى كثير من المحدثين أن يتحدثوا بها وعنوا يجمع فضائل عمرو بن العاص ومعاوية يخفى الموضوعه كأنهم لا يريدونهما بذلك وإنما يريدونه فإن قال قائل أخو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علي وأبوسبطينه الحسن والحسين وأصحاب الكساء علي وفاطمة والحسن والحسين تمرت الوجوه وتنكرت العيون وطرت حسايك الصدور وإن ذكر ذاكر قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم من كنت مولاه فعلي مولاه وأنت مني بمنزلة هارون من موسى وأشباه هذا التمسوا لتلك الأحاديث المخارج لينتقصوه ويخصوه حقه بغضا منهم الرافضة والزاما لعلي عليه السلام بسببهم ما لا يلزمه وهذا هو الجعل بعينه اه فهذا أهم الأسباب الحاملة للمتقدمين الذين كانوا في عصر ابن قتيبة وقبله على الطعن في فضائل علي عليه السلام وقد أشار الامام أحمد إلى نحو هذا إذ سأله ابنه عبد الله عن علي ومعاوية فقال اعلم أن علياً كان كثير الأعداء ففتش له أعداؤه شيئاً فلم يجدوه فجاءوا إلى رجل قد حاربه وقاتله فاطروه ككيداً منهم له رواه السلفي في الطيوريات فن كان بهذه الصفة كيف يقبل فضائل علي أو يصححها وقد انطوت بواطن كثير من الحفاظ خصوصاً البصريين والشاميين على البغض لعلي وذويه وأشار ابن القيم في الإعلام الموقعين إلى قريب من هذا أيضاً لما تكلم على المفتين من الصحابة فقال وأما علي بن أبي طالب عليه السلام فانتشرت أحكامه وفتاويه ولكن قاتل الله الشيعة فانهم أفسدوا كثيراً من علمه بالكذب عليه ولما تجد أصحاب الحديث من أهل الصحيح لا يعتمدون من حديثه وفتواه إلا ما كان من طريق أهل بيته وأصحاب عبد الله بن مسعود وكان رضى الله عنه وكرم وجهه يشكو عدم حملة العلم الذي أردعه كما قال إن هاهنا علماً لو أصبت له حملة اه

فهذا يشير الى أنهم تركوا من علمه كما تركوا من فضله معارضة للشيعة واخذوا  
لهم والله المستعان . . .

(( الاصل الثالث )) انهم ظنوا أنه مخالف للاصول الدالة على أفضلية  
أبي بكر وعمر رضى الله عنهما وان فيه ما يدل على أفضلية علي عليه السلام  
ولهذا زاد فيه بعض الكذابين ذكر أبي بكر وعمر وعثمان فذكر الحافظ  
في اللسان في ترجمة اسماعيل بن علي بن المنفى الاستربادي الواعظ الكذاب انه  
كان مرة يعظ بدمشق فقام اليه رجل فسأله عن حديث أنا مدينة العلم وعلي  
بابها فقال هذا مختصر وانما هو أنا مدينة العلم وأبو بكر أساسها وعمر حيطانها  
وعثمان سقفها وعلي بابها قال فسأله أن يخرج لهم إسناد فوعدهم به وفي هذا  
الرجل يقول ابن السمعاني في الانساب كان يقال له كذاب ابن كذاب ويقول  
النخشي كان يقص ويكذب ولم يكن علي وجهه سيما المتقين دخلت علي أبي  
نصر السجزي بمكة فسأله فقال هذا كذاب ابن كذاب لا يكتب عنه ولا كرامة  
وذكر هذه القصة أيضا ابن عساكر في التاريخ فقال أنبأنا أبو الفرج غيث ابن  
علي الخطيب حدثني أبو الفرج الاسفرايني قال كان أبو سعد الاستربادي  
يعظ بدمشق فقام اليه رجل فقال أيها الشيخ ما القول في قول النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم أنا مدينة العلم وعلي بابها قال فاطرق لحظة ثم رفع رأسه وقال  
نعم لا يعرف هذا الحديث علي التمام إلا من كان صدرا في الاسلام إنما قال  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذكره قال فاستحسن الحاضرون ذلك وهو  
يردده ثم سأله أن يخرج لهم اسناده فانعم ولم يخرج له فأنظر كيف أنكره  
عند الانفراد واستحسنوه لما ذكر فيه أبو بكر وعمر وعثمان واقتره بعض  
الوضاعين أيضا فرواه من حديث أنس بلفظ أنا مدينة العلم وأبو بكر وعمر  
وعثمان سورها وعلي بابها فزاد في الحديث ما يؤيد مذهب أهل السنة من  
تفضيل الثلاثة علي علي لظنه أن في الحديث ما يفضله عليهم بل ما رضى النواصب

بهذا حتى أدخلوا فيه مدارية فذكره الديلمي من حديث أنس بالفظ أنا مدينة العلم وعلى بابها ومعاية حلقتهما وسالك بعضهم فيه مسالكاً آخر فقال ليس المراد به علي بن أبي طالب بل هو من العلوكاؤن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أنا مدينة العلم وأنا بابها العلي وليس في الحديث شيء مما توهموه بل هو كقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعلم أمي بالحلال والحرام معاذ وقوله اقرؤكم أبي وقوله ما أظلمت الخضراء ولا أقلت الغبراء أصدق لهجة من أبي ذر فقد نهوا علي أنه ليس فيها ما يدل على أفضاليه معاذ وأبي ذر علي غيرهم من الخلفاء الراشدين ولهذا قال السخاوي في المقاصد الحسنة بعد الكلام على بعض طرق حديث الباب وليس في هذا كله ما يقدح في إجماع أهل السنة من الصحابة والتابعين فمن بعدهم على أن أفضل الصحابة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم علي الإطلاق أبو بكر ثم عمر رضي الله عنهم وقال الحافظ العلائي أثناء كلامه عليه أيضاً ليس هو من الالفاظ المنسكرة التي تائبها العقول بل هو كحديث أرحم أمي بأمتي يعني المذكور فيه وأعلمهم بالحلال والحرام معاذاً اه وهذا أيضاً رد ابن حجر الهيتمي على من حكم عليه بالوضع فقال و ليس هو مقتضيا لأفضاليته على أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم فهو حديث حسن بل قال الحاكم صحيح اه فهذا يدل على أنهم إنما حكموا بوضعه لتوهمهم مخالفته للأصول وهموا في ذلك كما وهموا في غيره من الأحاديث التي ظنوها مخالفة للأصول وحكموا بوضعها بناء على ذلك ورد عليهم غيرهم ممن عرف أنها غير مخالفة واهتدى ل طرق الجمع بينها كما قدمنا كثيراً من أمثلته وقد قال بعض شراح الطريقة المحمدية الأولى في تفضيل الخلفاء الأربعة أن كل واحد منهم أفضل من الآخر باعتبار الوصف الذي اشتهر به لان فضيلة الانسان ليست من حيث ذاته بل باعتبار أوصافه وعلى هذا فنقول إن أبا بكر أفضل من الصحابة باعتبار كثرة صدقه واشتهاره فيما بينهم وعمر أفضلهم من جهة العدل وعثمان أفضلهم من جهة

الحياة وعلى أفضالهم من جهة العلم واشتهاره به اه ونحوه لبعض الأئمة الافراد في القرن العاشر وغيره .

﴿ فصل ﴾ وأما الكلام التفصيلي فهو مع الافراد الذين طعنوا في الحديث أو نقل عنهم ذلك فنقول أما يحيى بن معين فانه تكلم في أبي الصلت وفي حديثه قبل أن يعرف حال أبي الصلت وقبل أن يصله حديثه من غير طريقه كما قال الخطيب فانه لما نقل كلامه فيه وفي حديثه من رواية عبد الخالق بن منصور وغيره تعقب ذلك بقوله أحسب عبد الخالق سأل يحيى بن معين عن حال أبي الصلت قديما ولم يكن يحيى إذ ذاك يعرفه ثم عرفه بعد فأجاب ابراهيم بن الجنيد عن حاله قال وأما حديث الاعمش فان أبا الصلت كان يرويه عن أبي معاوية عنه فأنكره أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ثم بحث يحيى بن معين عنه فوجد غير أبي الصلت قد رواه عن أبي معاوية فقال إنه صحيح ومراده أنه صحيح من حديث أبي معاوية وليس يبطل إذ قد رواه غير واحد عنه وقد سأل العباس بن محمد الدوري عنه فوثقه ثم سأل عن الحديث فقال ما تريدون من هذا المسكين أليس قد حدث به محمد بن جعفر الفيدى وكذلك سأل ابن عزر عن الحديث فقال هو من حديث أبي معاوية وكذلك روى عنه صالح بن محمد جزره غيرهم وهكذا وقع لأحمد بن حنبل فانه إذا كان يعرف أبا الصلت ثم عرفه بعد ذلك وأمر ولده بالرواية عنه وهو لا يأذنه بالرواية إلا عن ثقة كما سبق ثم إن الامام أحمد كثيرا ما يذكر أحاديث ويحكم ببطلانها الكونها لم تصله كما نص عليه الحافظ . وأما أبو حاتم وأبو زرعة فمعلوم تشديدهما في الحديث وحكمهما عليه بالبطلان بأدنى شبهة كما نص عليه الحافظ وكما من حديث في الصحيح صرحا بأنه موضوع لأصل له ومن رجع إلى عمل ابن أبي حاتم والتلخيص الحبير للحافظ ونصب الراية للزيلعي وتخرج أحاديث الكشاف له علم ذلك بتحقيقه على أنهما كانا يسرقان الجرح والكلام على الأحاديث من البخاري بل ظالمه في كتابه الكبير

في الرجال ونسبناه لانفسهما فامرا عبد الرحمن بن أبي حاتم أن يأخذ نسخة من كتاب البخارى ويسألهما عن الرجال المذكورين فيه وهما يجهلان بجواب البخارى حتى أتيا على جميع الكتاب وتشديد البخارى رحمه الله معلوم معروف وأما ابن عدى والدارقطنى فكلامهما دعوى مجردة لا دليل عليها وكل كلام لا دليل عليه فهو باطل فلكل واحد أن يأتي إلى حديث له طرق متعددة لا يوافق هواه ويظن فيه بأن أحد رجاله وضعه وسرقه منه الباقر كما يقول ابن عدى في هذا الحديث دفعاً بالصدر وادعاء بغير دليل ولهذا قرر علماء الأصول أن من شرط صحة التواتر عند السامع أن لا يكون متشككاً بضد الخبر المتواتر فانه إذا كان كذلك لا يقع منه موقع التواتر ولا يوجب عنده العلم فهو لا لما يتعلق بذهنهم بطلان كل ماورد في فضل على عليه السلام وانه من وضع الرافضة صاروا يردون من ذلك ما بلغ حد التواتر بادعاء السرقة التي لا يقبلها العقل السليم وأما ابن الجوزى فهو مقلد ابن سبته فلا ينبغي أن يعد في الحاكمين على الحديث بالوضع لأنه لم يقل ذلك عن اجتماع فهو بمنزلة العدم كحال كل مقلد ولو فرضنا أنه حكم بذلك اجتهاداً فتساهله وتهوره معلوم حتى قال الحافظ فيه أنه حاطب ليل لا يدرى ما يخرج من رأسه وقد كثر اعتراض الناس عليه وتعقبه فيما حكم عليه من الأحاديث بالوضع والتحذير من الاعتراض بكلامه كما بسطته في غير هذا الموضع وقد تعقبوه على هذا الحديث كما سيأتي قريباً إن شاء الله تعالى

( رَأَى الذَّهَبِي ) فلا ينبغي أن يقبل قوله في الأحاديث الواردة بفضل على عليه السلام فانه سأل الله كما إذا وقع نظره عليها اعتراضه حدة أتلقت شعوره وغضب أذهب وجنانه حتى لا يدرى ما يقول وربما سب ولعن من روى فضائل على عليه السلام كما وقع منه في غير موضع من الميزان وطبقات الحفاظ تحت ستارة أن الحديث موضوع ولكنه لا يفعل ذلك فيمن يروى

الاحاديث الموضوعة في مناقب أعدائه ولو بسطت المقام في هذا لذكرت لك ما تقتضى منه بالعجب من الذهبي رحمه الله تعالى وسترنا بمنه آمين ويكفي في رد كلامه أنه قال في الميزان عبد السلام بن صالح أبو الصلت الهروي الرجل الصالح إلا أنه شيعي جلداه فما وصفه بضعف ولا رماه بكذب ثم عند ذكر الحديث في المستدرک أقسم بالله أن عبد السلام بن صالح ما هو ثقة ولا هو مأمون فكيف الجمع بين هذا وذاك وقد تعقبه الحافظ في حكمه على هذا الحديث بالوضع في ترجمة جعفر بن محمد الفقيه فإنه أورد له هذا الحديث وقال موضوع فتعقبه الحافظ في اللسان بقوله وهذا الحديث له طرق كثيرة في مستدرک الحاكم أقل أحوالها أن يكون للحديث أصل فلا ينبغي أن يطلق عليه القول بالوضع اه وصرح الذهبي أيضا بطلان حديث الطير في نحو عشرين موضعا من الميزان وضعف به خلائق ليس له على ضعفهم دليل سوى روايته ثم لم يجد بدامن اعترافه بالكثرة طرقه التي تغلبت على نصبه سبحانه الله فصرح بثبوته في تذكرة الحافظ

وأما النووي رضى الله عنه فإنه قال ذلك عن تقليد لمن سبقه من الحفاظ ولونظر في طرق الحديث وحكم اجتتهاده لما أمكن أن يصدر عنه القول بوضعه فإنه حكم بصحة أحاديث لا تبلغ رتبة هذا ولا تقاربه وكما أوقعه التقليد في مزالق الاوهام التي كثر بها تعقب المتأخرين عليه فيما حكم به على الاحاديث ردا وقبولا وتصحيحا وتضعيفا

وأما صاحب أسنى المطالب فليس هناك حتى ينتصب في مصاف الرجال أو ينظم في سلك هؤلاء الأبطال وإنما ذكرته لانه على سقوط كتابه المتداول بين العامة فإنه أكثر الكتب خطأ وأقلاما فائدة ونفعا وما أدرى ما الذي دفع صاحبه لتأليفه مع بعده عن معرفة الحديث وصناعته والعجب منه إذ يقول في خطبة كتابه ان عمدته فيه على الشيخ عبد الرؤف المناوى مع



أن المناوي كتب في التيسير على هذا الحديث مانعه وهو حسن باعتبار طرقة  
 لا صحيح ولا ضعيف فضلا عن كونه موضوعا ووهم ابن الجوزي اه  
 ويزعم أنه رأى كتاب الحافظ ابن حجر في الاحاديث المشتهرة على الاسنة  
 ويجعل في المحدثين سخاوين سخاويا كبيرا اختصر كتاب شيخه الحافظ ابن  
 حجر وسخاويا صغيرا اقتصر منه على مجرد الموضوع وكل هذا لا أصل له  
 ويقول في حديث إذا أتاكم كريم قوم فاكرمه له طرق كلها ضعيفة وحكم  
 عليه ابن حجر والعراقى بالوضع اه مع أن أصله الذي هو تمييز الطيب  
 من الخبيث يقول له طرق ضعيفة وقد انتقد الحافظ ابن حجر  
 وشيخه العراقى الحكم عليه بالوضع اه فعكس هو القضية ويقول  
 في حديث بنى الاسلام على النظافة ذكره في الاحياء بلا سند  
 قال مخرجه العسقلاني لم أجده ويقول في حديث الحبة السوداء شفاء  
 من كل داء رواه أبو نعيم والطبراني وقول الاصل رواه البخارى لعلة تعليق اه  
 مع أن الحديث مسند في صحيح البخارى في باب الحبة السوداء من كتاب  
 الطب ويقول قد صنف كتب في الحديث وجميع ما احتوت عليه موضوع  
 منها موضوعات القضاء اه وهذا بالهذيان أشبه منه بالكلام إلى غير هذا  
 لعل نصف كتابه من قبيله مع أنه مجرد ناقل لكنه يتصرف فيخطئ بل يخطئ  
 في النقل بدون تصرف كما مضى والمقصود أن الرجل وكتابه ساقطان عن  
 درجة الاعتبار والله المستعان .



## خاتمة

في ذكر بعض نصوص المتأخرين في هذا الحديث قد سبق قول الحافظ السيوطي في الجامع الكبير كنت أجيب دهرآ عن هذا الحديث بأنه حسن إلى أن وقفت على تصحيح ابن جرير لحديث علي في تهذيب الآثار مع تصحيح الحاكم لحديث ابن عباس فاستخرت الله تعالى وحزمت بارتقاء الحديث من مرتبة الحسن إلى مرتبة الصحة اه ونقل في اللآلئ المصنوعة عن الحافظ العلائي أنه قال في أجوبته عن الاحاديث التي تعقبها السراج القزويني - على مصابيح البغوى وادعى أنها موضوعة - انه حديث أنا مدينة العلم وعلي بابها فقد ذكره أبو الفرج بن الجوزي في الموضوعات من طرق عدة وحزم بطلان السكل وكذلك قال بعده جماعة منهم الذهبي في الميزان وغيره والمشهور به رواية أبي الصلت عبد السلام بن صالح الهروي عن أبي معاوية عن الاعمش عن ابن عباس وأبو الصلت مختلف فيه لسكنه توبع فبرىء من عمدته وأبو معاوية ثقة مأمون من كبار الشيوخ وحفاظهم المتفق عليهم وقد تفرد به عن الاعمش فكان ماذا وأى استحالة في أن يقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل هذا في حق علي رضي الله عنه ولم يأت كل من تسكلم في هذا الحديث وحزم بوضعه بجواب عن الروايات الصحيحة عن ابن معين في توثيقه وتصحيح حديثه ومع ذلك فله شاهد رواه الترمذي في جامعه وسنده حسن فكيف اذا انضم إلى حديث أبي معاوية ولم يأت أبو الفرج ولا غيره بعللة قاذحة سوى دعوى الوضع دفعا بالصدر اه باختصار. وسئل الحافظ عن هذا الحديث فأجاب بقوله هذا الحديث أخرجه الحاكم في المستدرك وقال صحيح وخالفه أبو الفرج بن الجوزي فقد ذكره في الموضوعات وقال إنه كذب والصراب خلاف قولهما معا وأن الحديث من قسم الحسن لا يرتقي إلى الصحة ولا ينحط

إلى الكذب وبيان ذلك يستدعي طولا ولكن هذا هو المعتمد في ذلك اه قلت  
لا أشك أن الحافظ لم يستحضر ساعة كتابة هذا الجواب إلا الطرق الموجودة  
في الحاكم ولو استحضرت غيرها لجزم بارتقائه إلى درجة الصحة فإنه جزم بصحة  
أحاديث في القول المسند لا تبلغ هذا ولا تقاربه ثم أنه بنى حكمه بالحسن على  
قاعدة ذكرها في اللسان ولكنها غير مطردة ولا لازمة كما بينته في أصول التخريج  
وقال الحافظ السخاوي في المقاصد الحسنة بعد إيراد كلام الحافظ فيه وبهذه  
طرقه الواهية والأفاظ الموضوعة التي فيها ذكر أبي بكر وعمر وعثمان ومعاوية ما  
نصده بالجملة فطرقه كلها ضعيفة وأحسنها حديث ابن عباس بل هو حديث حسره  
وعلى هذا درج جميع من جاء بعدهم من المقلدين الذين لا أستجيز الاستدلال  
بكلامهم فان كلام المقلد بمنزلة العدم وقد ذكرت نصرتهم في جزء جمعته  
قبل هذا وسميته سبل السعادة وأبوابها بصحة حديث أنامدينه العلم وعلى بابها  
ولنا عودة إلى الكلام عليه في جزء ثالث ان شاء الله تعالى وبالله التوفيق وصلى  
الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيراً إلى يوم الدين والحمد  
لله رب العالمين :

